# الفقه

آية الله العظمى
السيد محمد الحسيني الشيرازي
دام ظله

## كتاب السياسة

دار العلوم
بيروت - لبنان

الشيرازي
الفقه
١٠٥
السياسة
دار العلوم

السياسة

# السياسة

آية الله العظمى
السيّد محمّد الشيرازي
دام ظله

دار العلوم
للتحقيق والطباعة
والنشر والتوزيع

الطبعة السادسة
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع
العنوان: حارة حريك - بئر العبد - مقابل البنك اللبناني الفرنسي
بيروت - لبنان ص.ب ١٣/٦٠٨٠ شوران - تلفون: ٨٢١٢٧٤

# الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

# تمهيد

لقد كان من الجدير ان يكون (للفقه السياسي) باب مستقل في الفقه بعد أن كانت له مسائل متشتتة في أبواب الجهاد، والمكاسب ، والقضاء والشهادات، والحدود ، والقصاص ، والديات ، واحياء الموات ، وما أشبه ذلك ان الفقهاء قلما ألفوا كتاباً خاصاً في هذا الشأن ومايتبعه بخصوصه أمثال (قاطعة اللجاج ) و (تنبيه الامة) و (الحكومة الاسلامية) وغيرها ، وذلك لاكتفائهم بما دونوه في تلك الكتب المذكورة من المسائل المتشتتة، مما استنبطوه من الكتاب العزيز ، حيث قال سبحانه : « اني جاعل في الارض خليفة »[1] .

والسنة المطهرة : حيث ورد : (اللهم ارحم خلفائي)[2] .

والاجماع : في كثير من مسائلها كما لايخفى على من راجع كتب الفقه الاستدلالية .

والعقل : حيث انه دل على وجوب تنظيم أمر البشر عامة، والامة الاسلامية خاصة ، وقبح ترك الناس فوضى لانظام لهم ، أولهم نظام غير صحيح ، واذ ثبت قبح الترك بلا راعي ، ووجوب تشكيل الحكومة الرشيدة عقلا ،

---

( ١ ) سورة البقرة / ٢٩

( ٢ ) الوسائل : ج ١٨ ص ٦٥ ـ الباب ٨ من صفات القاضي ح ٥٠

ثبت ذلك شرعاً، للتلازم في القاعدة المعروفة (كلما حكم به العقل حكم به للتلازم في القاعدة المعروفة (كلما حكم به العقل حكم به الشرع) اذا كان الامر في سلسلة العلل ، كما حقق في الاصول ، مما يقتضي التدوين المستقل لانه أسهل الى التناول .

لكن الفقهاء اكتفوا بما ذكروه فى تلك الكتب الفقهية ، وبما نقحوه فى مسألة الامامة والخلافة فى الكتب الاصولية ، فجزاهم الله خير جزاء المحسنين .

وقد كتبت فى سالف الزمان ، كتاب (الحكم فى الاسلام) على الاسلوب الفقهى ، ثم رأيت ان أكتب كتاباً أوسع ليشمل جملة من المسائل المرتبطة بالحكم بصورة أشمل ، لعل الله سبحانه يجعله مقدمة لاقامة حكم اسلامى زاهر يضم تحت اجنحته الف مليون مسلم ، حيث قد فرقت الأهواء من الداخل والكفار من الخارج بين صفوف المسلمين ، فجعلوا منهم حكومات متشتتة، ومتحاربة احياناً ، وذلك خلاف كونهم امة واحدة .

قال سبحانه : «وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم» [١] .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : (الناس سواسية كاسنان المشط) [٢] مما دل على انه لايحق اي تفرقة بينهم بسبب الحدود الجغرافية، أو الالوان ، واللغات اوغير تلك .

ولايخفى ان هذا الكتاب الذي نحن بصدده الان مبني على تنقيح الموضوعات السياسية حسب متطلب الزمان فى الحال الحاضر ، ليعرف انطباق الاحكام الشرعية عليها وجوباً وحرمة ، واستحباباً أو كراهة، واباحة ، كما هو شأن سائر

---

(١) سورة الأنبياء / ٩٢ .

(٢) الاختصاص : ص ٣٢١ .

الكتب الفقهية ، مثلا : تنقح اقسام المكاسب والنكاح والجرائم ، ثم يذكر احكامها المستقاة من الادلة الاربعة .

والله سبحانه المسئول ان يجعله سبباً لفهم الاحكام ويصيره مقدمة لتوحيد بلاد الاسلام ، وما ذلك على الله بعزيز .

# العناصر الثلاثة للحكومة

## مسألة : ١

عناصر الحكومة ثلاثة : (الانسان) و (النظام) و(الارض) . وقد خلق الله الانسان ابداعاً ـ كما يستفاد من الايات والروايات ـ لا تكاملياً كما ذهب اليه (دارون) واتباعه. والهمه النظام كما قال سبحانه : « وعلم آدم الاسماء كلها »[1] وخلق من قبل ذلك الارض ، فقد تكاملت الاسس الاولية للحكومة منذ اول انسان (بالنسبة الى آدمنا عليه السلام) ولذا ورد : (لقد كانت الخليفة قبل الخليقة) واليه يشير ماورد من قوله سبحانه : «اني جاعل في الارض خليفة»[2] والرواية المشهورة (لولا الحجة لساخت الارض باهلها)[3] فان الحجة سياسياً ، منزلتها منزلة الحجة عبادياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وغيرها ، على مالايخفى .

نعم لقد تطورت الحكومات، حسب تطور الاحتياجات كما تطور الاقتصاد حسب تطور الالة والاحتياج، وسعة أبعاد الانسان ، وقد جعل الاسلام الاسس الكلية الكفيلة لاستيعاب كل المسائل المحتاج اليها، مهما تطورت الاوضاع .

أما الانسان منذ ان وجد على الارض (ولا يعلم قبل كم وجد ولعله قبل

---

( ١ ) سورة البقرة / ٣٠

( ٢ ) سورة البقرة / ٢٩ .

( ٣ ) الكافي : ج ١ ص ١٧ ح ١١ .

مليارات من السنوات ، حيث قد عثر على بقايا انسان قيل انه كان يعيش قبل سبعين مليون سنة) فمنهم من هدى الله ، ومنهم من حقت عليه الضلالة : حيث كان الاول يتبع قوانين السماء في كل شيء والتى منها (قوانين الحكم) .

وكان الثاني يضع بنفسه القوانين أويتبع الجاهلين ، حيث كان يقول : « انا وجدنا آبائنا على امة وانا على آثارهم مقتدون »[١] ، ولم يكن فرق من جهة أصل اسس الحكم ، سواء كانوا يعيشون كجماعات صغيرة وفي الخيام كما هو المشاهد الان في بعض القبائل و أهل الارياف والقرى الصغيرة حتى التي تحتوى منها على مأة انسان ، أو ما اشبه ، أو كجماعات كبيرة ، مثل الالاف ، أو الملايين ـ كما هو الحال في المدن الكبار ـ .

نعم لاشك ان (الحكومة) في البدائيين لامؤسسات لها ، بينما الحكومة في المدن ، والتجمعات الكبيرة ، لها مؤسسات ، فهى فى (القسم الثانى) عبارة عن مجموعة من مؤسسات اجتماعية تنشاء لتأمين الروابط وحفظ نظم المجتمع ـ اولا ـ ولاجل تقديم المجتمع الى الامام ـ ثانياً ـ وعليه فشأن الحكومة :

(١) ارساء النظام .

(٢) وحفظ العدل .

(٣) وتوفير الرفاه للجميع .

(٤) والتقديم بالمجتمع الى الامام .

نعم فى التجمعات الصغيرة (مما تسمي بالبدائية) يكون لشيخ القبيلة ونحوه

---

( ١ ) سورة الزخرف / ٢٣ .

صفة الامر والنهى والحل والفصل والوقوف أمام العدوان ، واذا حدث حادث من سيل أو حريق أوعدو أوما اشبه ، كان الالتفاف حوله أكثر وتكون كلمته اقرب الى السماع ، و وضع لها ضوابط وقتية ، ثم لما يذهب الخوف ويندفع الشر رجع افراد الاسرة والقبيلة الى حالتهم السابقة .

## غنى الجماعات الصغيرة عن الحكومة

ومما تقدم ظهران غنى الجماعات الصغيرة عن الحكومة (بمعناها الحضاري) لعدة أسباب أهمها :

(١) قلة افراد الجماعة ، فمثلا: الجماعة المكونة من عشرين أومأة ، اوما أشبه ، غالباً لامساكن ثابتة لهم ، لانهم يكونون رحّلاً يطلبون الماء والكلأ ، ولااقتصاد لهم بل هم يعيشون على الحيوانات والزرع الطبيعى، فلاتحدث فيهم منازعات ، ولايكون لهم ما يكون للجماعات الكثيرة من الشئون ، والغالب ان المناسبات بينهم كالزواج والموت أونزاع أخ وأخ لايعدو ان تكون كالمناسبات بين العائلة الواحدة ، فكما لا تحتاج العائلة الواحدة الى الحكومة ، كذلك الجماعة الصغيرة ، وان تكونت من عوائل ، بل الغالب ان تكون الجماعة الصغيرة عائلة واحدة .

(٢) الملكية الخاصة توجد في الجماعات الصغيرة في نطاق ضيق لافي النطاق الواسع الذى يوجد في المدن والجماعات الكبيرة ، فالانسان البدائي لايملك الا كوخه واثاث منزله ، وخيمته ، أو بيته المبني من الطين ، وأغنامه وارضه القليلة المزروعة ، وشبكة صيده ونحو ذلك، ومن الواضح ان مثل هذه الامور ، لاتحتاج الى كتب المتاجر ، وأحياء الموات ، والرهن ، والاجارة، وغيرها من المعاملات خصوصاً المعقدة منها .

(٣) قلة الجرائم ، لان الافرادالقليلين والعائلة الصغيرةلاتقع بينهم جرائم كثيرة بل الجريمة تكون نادرة جداً ، ولذا فليسوا محتاجين الى كتب القضاء ، والشهادات،والحدود ، والقصاص،والديات، ومايتبع ذلك من الشرطة والنجدة والامن.

وحيث ان التعدى عليهم أو تعديهم على غيرهم لايعدو انيكون شيئاً طفيفاً سريعاً ، لم يكن احتياج الى الجيش وما يتبع ذلك .

(٤) ان الجماعة الصغيرة لاتتبع الاداب والرسوم الكثيرة ، وليست لها مدارس ، ومكتبات،وكتب ،ومؤسسات ، ومساجد ، وما أشبه، بل انهم يتبعون في امورهم العادات القليلة الموروثةوعبادتهم تؤدى بصورة بدائية ، أي يجعلون خيمة ـ مثلا ـ مسجداً ، وغالباً ينظرون الى الكبار في الاعمال والاداب ، فلاحاجة لهم الى كتب المعاشرات وصنوف القوانين الموضوعة لهذه الامور حتى تحتاج الى الحكومة الحامية والمنظمة لها .

ومن نظر الى القرى والارياف والجماعات الرحل حتى في البلاد المتحضرة يلمس كيف انهم لايحتاجون الى الحكومةمثل احتياج المدينة ، وان الحكومة فيها لو كانت ، تكون بدائية الى أبعد حد .

وقد تبين مما ذكرناه ان قوانين الحكومة مهما كانت موجودة ، لا تكون محل استفادة الجماعات الصغيرة، فالامر من باب السالبة بانتفاء الموضوع ،لا ان الحكم والمحمول منتفيان ، وكلما كانت الجماعة أكبر كانت قوانين الحكومة أوسع واشمل ، مثلا : اذاكانت للمعاملات مأة ألف قانون،وللقضاء والجرائم عشرون ألف قانون ، تكون كل تلك القوانين محل الابتلاء والاخذ والعطاء ، في بلاد نفوسها مأة مليون،بينما لاتكون الا خمسها محل الابتلاء في بلادنفوسها عشرون مليوناً .

# الحكومة والجماعة الكبيرة

**مسألة : ٢**

المؤسسات الحكومية انما توجد في الجماعات الكبيرة ، وكلما كانت الجماعة أكبر تكون الحكومة أوسع وأكثر دائرة وأعمق وتكون صعوبتها أكثر، كما انه كلما تقدم العلم والصناعة ، تكون صعوبات الحكومة ودوائرها أكثر فكما ان الامور الاربعة التى تقدمت في المسألة السابقة مما تسبب عدم الاحتياج الى الحكومة ، الا بصورة بدائية ـ احياناً ـ كذلك تكون في الجماعات الكبيرة والامم المتمدنة ، بالعكس ، فالجماعة كبيرة ، والأملاك الخصوصية وفيرة، والجرائم تزداد بقدر سعة الجماعة ، والاداب والرسوم والسنن والمراكز التي يكون فيها التجمع كالمساجد والمدارس والحدائق والحمامات والمصحات وما أشبه تكثر عند الجماعة الكبيرة مما تحتاج كلها الى الضوابط والموازين وهي بدورها تحتاج الى الحكومة .

ومن الواضح ان الاسلام جعل لكل ذلك قوانين وانظمة عامة تشمل كل القضايا المتجددة ، او خاصة بالنسبة الى الامور المتكررة لكل البشر بدائياً كان اومتحضراً ، وقد قسم الاحكام فيها الى واجب وحرام، ومستحب ومكروه ومباح ، وكذلك تنقسم أعمال الحكومة فيها ، كانقسام دوائرها ، الى الاحكام

الخمسة، مثلاً: دائرة جمع المعلومات والحيلولة دون الجرائم (الامن، المحتسب القضاء) واجبة التكوين ، بينما دائرة التجسس والكبت والارهاب حرام ، وهكذا .

## اختلاف المواهب والاهواء والاستجابة

ثم ان الانسان لما اختلفت مواهبه واهوائه واستجاباته ، فيقع في افراده وجماعاته التقدم والتأخر والظلم والاستغلال، يقع الاحتكاك والثورات والحروب وكلها تحتاج الى ضوابط وقوانين لادارة دفة العدل ، ولاعطاء كل ذي حق حقه، بحيث «لاتظلمون ولاتظلمون»(١) والادارة لاتكون الابسبب الحكومة ، ولذا احتاج البشر الى (القوانين) اولا ، والى (الحكومة) المديرة لها في الاجتماع ثانياً ، بيان ذلك :

## ١- المواهب

ان الانسان تختلف مواهبه فطرة وخلقة ، فهناك الذكي والغبي ، والنشيط والخامل ، والسريع ، والبطيء ، وقوي الجسم ، وضعيفه ، ومن الواضح ان المالك للصفات المتقدمة ، يتقدم على المالك للصفات المتأخرة ، بل مثل هذه الاختلافات توجد في الحيوان والنبات ايضاً ، ولذا اذا فرخت الدجاجة عشرة فروخ ، لايمضى زمان الاوتختلف مواهبها ، اي تظهر ما اودع فيها من الصفات ، فكما ان بعضها يكون ذكراً وبعضها انثى، كذلك يكون بعضها مسيطراً

---

(١) سورة البقرة : ٢٧٩ .

على بعض .

أما لماذا خلق الله الانسان ـ ولنترك الكلام في الحيوان والنبات ـ كذلك؟ فالجواب انه :

أولا : لانه سبحانه فياض، فاللازم اعطاء كل قابل حقه .

ثانياً : لانه نوع من الجمال ، حيث اذا لم يكن كان نقص في الخلق فكما انه لم يكن من الجميل تساوى الاشكال والصور ، لم يكن من الجميل تساوى الصفات والمعاني و المحتويات .

## ٢ـ الاهواء

والاهواء في البشر مختلفة ، فان الانسان خلق مختاراً ، والمختار لايسلك طريقاً واحداً ، وانما يسلك ما يشاء ، من الطرق ، ولولا الاختيار في البشر لم يكن بشراً ، وانما كان جماداً لايعدو الطريق المسلوك له، وحينئذ لم يكن حسن وقبح وثواب وعقاب وجنة ونار ، وهذه الاهواء المختلفة ، توجب ظلم بعض لبعض واستغلال بعض لاخر .

## ٣ـ الاستجابة الجسدية والنفسية

وكذلك البشر يختلف في الاستجابة جسدياً و نفسياً ، مثلا : اذا كان هناك ماء فاتر ، وكان ثلاثة اشخاص ، أحدهم وضع يده في ماء حار ، والاخر

في الماء البارد ، والثالث في الماء الفاتر ، فاذا اخرجوا ايديهم من تلك المياه ووضعوها في الماء الفاتر احس الاول بالبرودة ، والثاني بالحرارة ، والثالث بالملائمة ، فان الماء الواحد ينعكس الى حالات مختلفة ، حسب الاستجابات الجسدية ، ومثلا : يخاف انسان من الميت بينما يكون الميت للاخر عادياً ، بحيث يكون مجاورته له كمجاورة الحي، فالميت الواحداعطى حالين نفسيين لفردين حسب اختلاف استجاباتهم النفسية ، الى غير ذلك من الامثلة ، في البابين .

ولهذه الامور الثلاثة يقع التقدم والتأخر ، والاحتكاك ( بمختلف أقسامه ) بين أفراد الجماعات ـ خصوصاً الكبيرة منها ـ أما ما توهمه ماركس واتباعه من الطبقية المبنية على الاقتصاد ، وحصره الطبقية في اثنتين فقط ، فليس الا من جهة البدائية في التفكير .

فاولا : الناس لاينقسمون الى طبقتين فحسب ، بل الى طبقات .

وثانياً : لايكون الاقتصاد (فحسب) محركهم الى الظلم والاستغلال ،فهناك الاغنياء والفقراء، والعلماء والجهال، والظالمون والمظلومون، والاقوياء والضعفاء الى غير ذلك ،كما ان السياسة والمرأة والاقتصاد والدين والغنى وغيرها يحرك الناس .

## خطاء الماركسية

ومنه يعلم ان ما رتب الماركسيون على ذلك الوهم من انقسام المجتمع

الى طبقتين ،طبقة مستغلة ـ بالكسر ـ وطبقة مستغلة ـ بالفتح ـ والطبقة المستغلة ـ بالكسر ـ تولد الحكومة لتأمين مصالحها ،ولكسر شوكة المقاومين وتحطيمهم من الطبقة المستغلة ـ بالفتح ـ ليس الا غاية في السذاجة والسطحية في التفكير .

ثم ان حكومات العصر الحديث قد تعقدت بصورة كبيرة ، وتتحمل وظائف خطيرة ، بحيث ان كل حكومة لا تتمكن من السير في المسارب الملتوية المتعقدة ، الموصل الى الأهداف المطروحة ،او لم تتمكن من تحمل الوظائف الخطيرة الملقاة على عاتقها ،لابد عليها من ان تخلى مكانها لحكومة اكثر عصرية ،وأعرف بمسارب الحياة ،وعدم عرفان الحكومة الاسلامية لمثل ذلك ،او عدم تحملها للوظائف محرم شرعاً ، حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم :(لعن الله من ضيع من يعول )(١) وقد ذكر الفقهاء (وجوب تعلم الصناعات )(٢) الى غير ذلك .

## وجوب تقديم الاسلام

ثم الواجب تقديم الاسلام الى الامام ،بل حفظه مساوياً لمستوى الدنيا في مختلف المجالات والتي من اهمها الحكم ،فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: (الاسلام يعلو ولا يعلى عليه )(٣).

---

(١) الوسائل : ج ١٤ ص ١٢٢ ـ الباب ١٨ من مقومات النكاح ح ٦ .
(٢) انظر : المكاسب المحرمة ص ٥٠ .
(٣) الوسائل : ج ١٧ ص ٣٧٦ ـ الباب ١ من موانع الارث ح ١١ .

وفي حديث بصدد ذكر صفات المؤمن :( عارفاً بأهل زمانه )[(١)] الى غيرها من الاحاديث الواردة التي تلمح او تصرح بما يفيد ما ذكرناه .

## أسباب تعقد الحكومات المعاصرة

وانماتعقدت الحكومات العصرية وكثرت وظائفها الشاقة لعدة امور :

### ١ ـ استيعاب الاقوام المختلفة

الاول :سعة اراضي الحكومات واستيعابها لعدة اقوام يختلف بعضها عن بعض في اللغة والدين والرسوم والتقاليد ، وفي مثل هذه الحالة يجب على الحكومة تنظيم امور هذه الامم غير المتجانسة والتنسيق بينها ، مثلا : نفرض ان حكومة تشمل اراضيها على المسلمين والمسيحيين، ومن يتكلم بلغة العرب، ومن يتكلم بلغة اخرى ،فهل تضع الدولة الكتب المدرسية حسب تاريخ ومعطيات هذا الدين او ذاك ؟او تكون الكتب المدرسية ووسائل الاعلام حسب هذه اللغة او تلك ؟واذا وضعت حسب الدينين واللغتين كان ذلك هدراً لاوقات كل طائفة بالنسبة الى ما يوضع بالنسبة الى الطائفة الاخرى ،فالاذاعة لماتذيع باللغة العربية، تهدر اوقات الطائفة الذين يريدون اللغة الاردية ، وحيثما تذيع مراسيم دين المسيح عليه السلام ،كان غير ملائم للمسلمين الذين يريدون الاستماع الى مراسيم الاسلام ـ مثلا ـ.

---

( ١ ) انظر : الوسائل : ج ٨ ص ٤١٠ وص ٤١٨ ـ الأبواب ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ .

## ٢ـ تقدم العلم والصناعة

الثاني: تعقد الحياة الاجتماعية، الذي سببه تقدم العلم، وتدخل الصناعة في الحياة، فمثلا: كانت الوسيلة في الزمان السابق، الخيل والبغال والحمير، بينما صارت الوسيلة الآن، السيارة والطيارة والقطار، ومن المعلوم ان كل من الوسائل المذكورة بحاجة الى سلسلة من الامور المتقدمة، كالمعامل ومصانع صهر الحديد والعمال، والمكان الذي يسكنونه الى جنب المعامل والمناجم الى غير ذلك، وسلسلة من الامور المتأخرة عنها، مثل سعة الطرق، ومحلات وقوف السيارات والمطارات، ومحطات القطار، والى غير ذلك، ثم الكل بحاجة الى قوانين خاصة للمرور والحركة والهبوط والطيران والى غيرها.

## ٣ـ التحول الدائم في المجتمع

الثالث: التحول الدائم الذي حدث للمجتمعات الانسانية، فكل يوم صناعة جديدة ونظام جديد، ومكتشفات حديثة، فقد كان الانسان يغط في سبات عميق قبل ظهور الاسلام. حتى ان ايران مثلا، لم تجد طوال ألف سنة، منذ ما حفظ التاريخ عنه، الى حين فتح الاسلام لها، علماء أو مكتشفين أو ما أشبه بحيث يشار اليهم او اليها بالبنان، وكان العلم خاصاً في مراكز صغيرة، ولما جاء الاسلام وفتح المسلمون البلاد، وأوجبوا العلم على كل مسلم ومسلمة وهيئوا سبل العلم والمعرفة تفتقت الحياة عن ازهار المعرفة، وقد قال علي

عليه السلام في علل بعثة الانبياء :( وليثيروا لهم دفائن العقول )[1]وبذلك اخذت الحياة في الصعود ومن الواضح ان هذا التحول المتصاعد سبب تعقد واجبات القائمين بالحياة وهم الحكومات ، وكثّر وظائفهم .

ونتيجة هذه الامور الثلاثة تضطر الحكومات الى أمرين :

(١) تكثير المؤسسات الحكومية حتى تتمكن بسبب تلك المؤسسات من فسح المجال وتسهيل الطريق امام سلسلة الصناعة ، سابقة عليها ولاحقة لها ( كما تقدم في أمثلة المواصلات ).

( ٢ ) زيادة الموظفين في كل مؤسسة، ولو كانت تلك المؤسسة لها سابقة حتى في الحكومات الغابرة ، كمؤسسة الشرطة ومؤسسة الجيش ، وما أشبه ذلك .

## خطأة الحكومات المعاصرة

ولا يخفى ان الحكومات الحاضرة ، قد اخطأت (الى جنب كل ذلك من الامور المحتاج اليهـا) خطأة كبيرة حيث اوجبت تلك الغلطة لـها ، اضافة مؤسسات هي فـي غنى عنها ، في طبيعة الحكومة ، وانما غلطت بهذه الغلطة لعاملين ، عامل الجهل ، وعامل الاستبداد .

بيان ذلك :ان قيادات السماء لما انحسرت عن المجتمع لم تدرك موازين الحكم والادارة، فأخذت الحكومة تضيق دائرة الحريات، بتكثير المؤسسات

---

( ١ ) نهج البلاغة : الخطبة ٢ .

الحكومية التي هي في غنى عنها ، وبذلك كبتت الحريات وخنقت الحركات .

ومن الواضح التلازم الطبيعي بين كثرة الدائرة وبين تقليص الحرية ، مثلا :ادارة البلديـة فرضت على من يـريد ان يعمر داراً او ما اشبه تحصيل الرخصة من الدولة ، ولماذا ؟بينما اللازم أعطاء الحرية للناس فـي التعمير ، وهكذا قد كبتوا حرية السفر والاقامة والعمل وابداء الرأى ( باللسان، والكتابة) والزراعة ، والتجارة ، والصناعة ، والثقافة ، والزواج ، والطلاق ، وغيرها ـ كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (نريدها حكومة اسلامية) وغيره ، ولم يكن ذلك في الاغلب الانتيجة الجهل بموازين الانسان ، ومتطلبات الحكم الرشيد .

هذا من ناحية ..ومن ناحية اخرى فرضت الفردية والانانية على الحكومات الحاضرة ـ مهما كان لونها : ديمقراطية ، أو غيرها ، على ما سيأتي في بعض المسائل الاتية من ان الديمقراطية الحاضرة ثوب مهلهل على الديكتاتورية ـ تكثير الموظفين حيث ان الديكتاتور لا يتمكن ان يعيش الا في جو خانق الناس ، ليبدي شخصيته وقدرته ، ولذا كثر أفراد الجيش لاجل السيطرة على الامم المظلومة، كما كثر الموظفون في الداخل لاجل السيطرة على الناس ، كالشرطة السرية ونحوه ، فلأمريكا ألفا قاعدة عسكرية في العالم ، كما أنه كان لعبد الناصر أكثر من مليون موظف ، بينما الخبراء ذكروا احتياج مصر إلى مأتي ألف موظف فقط .

## نتائج زيادة المؤسسات

وهذه الزيادات مؤسسة ، وافراداً ، في نظر الاسلام محرمة من جهات :

( ١ ) تعطيل الافراد . فبينما كان اللازم ان يكون هؤلاء الافراد منتجين تعطلوا عن الانتاج الى الاستهلاك .

( ٢ ) خنق حريات الناس ، بينما يقرر الاسلام ان الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم[١] .

( ٣ ) تثقيل كاهل بيت المال بالمعاشات والرواتب .

( ٤ )التخريب الذي هو لازم كثرة المؤسسات الحكومية وأفرادها ، وقد قال سبحانه :« ولاتفسدوا في الارض بعد اصلاحها »[٢]وفي حديث تحف العقول ( وكل ما فيه الفساد )[٣]الى غير ذلك من المحاذير ، ونتيجة لزيادة الموظفين والوظائف ، تتعقد الحركات الانتاجية ، لان كل موظف بقدره يعقد الامر ، كما يتجمد الموظف ويبتلى ، كالروتين ، بالنتيجة تكون زيادتهما سداً في قبال تكامل المجتمع وتقدم البشر الى الامام ، ولنمثل لذلك بزارع يريد زرع أرضه، ففي عالم الحريات، لايحتاج هذا الزرع الى أكثر من وسائل الزرع كالثور أو (التراكتور) والبذر، والسماد، ونحو ذلك من الضروريات الاولية

أما في عالم كبت الحريات وكثرة الموظفين والمؤسسات ، فهناك مؤسسة للارض ، ومؤسسة للري، ومؤسسة الحيوان ، ومؤسسة للسماد ، و... واللازم على هذا الزارع ان يمر بكل هذه المؤسسات لتحصيل الرخصة ، ولتحصيل هذه الالات والوسائل ، و اذا انضم الى ذلك:المؤسسات التي تلاحق الزارع لاجل تحصيل وسائل نقل ثماره ، ولاجل التسويق ، ولاجل تحصيل بدل ثمره

---

( ١ ) بحار الانوار : ج ٢ ص ٢٧٢ ح ٧ .

( ٢ ) سورة الاعراف / ٥٦ .

( ٣ ) تحف العقول : ص ٢٤٦ .

**عند البيع ، و... ظهر قدر كبت الدولة وتجميدها للزارع ، بما لو لم تكن تلك المؤسسات ، و اولئك الموظفون ، لامكن ان ينتج ( بقدر ماله المهدور بين تلك المؤسسات ، وعمره الضائع بين اولئك الموظفين ) ما لايقل من زيادة قدر ربع أنتاجه ، في الحال الحاضر ، فيجعل الاربعة خمسة ، والثمانية عشرة ـ مثلا ـ .**

## جمود الموظفين

ثم ان الموظف ، لايكون في هذه المؤسسات الكابتة ، الاجامداً متحجراً فبدل ان يكون له الابداع والابتكار ، والانتاج والتكثير ، يكون آلة جامدة تدور حول نفسها ، فهو حجر فى نفسه ، ويوجب تعثر الاخر ، يكون بمنزلة الحجر الملقى في الشارع المبلط فبينما كان اللازم ان يكون بلاطا ، فى الشارع ينفع وينتفع ، يكون ملقى على مكان مبلط ، جامد في نفسه غيرنافع ، بالاضافة الى كونه موجباً لعثرة المادة .

وبالاخرة ، يكون ماجعل لاجل رفاه المجتمع ، من المؤسسات والموظفين سبباً لتكثير مشاكل المجتمع ولا يتوهم انه اذا كان كذلك ، فلماذا نرى تقدم العالم في العصر الحاضر ؟ اذ يجاب عن ذلك :

أولا : بانه رفاه بعض على حساب بعض ، فألف مليون جائع في العالم الثالث ، وألف وخمسمأة مليون جائع في العالم الشيوعي ، على حساب ترفيه الفي مليون في العالم الصناعي وما يدورفى فلكه( ومما يدور في فلكه ، الاحزاب الشيوعية المستولية على روسيا والصين واروبا الشرقية ونحوها ) .

ثانياً : انه لولم يكن هذا التعقيد المتولد من كثرة الوظائف والموظفين لاعطى العلم أضعاف هذا الانتاج الذى ينتجه الان ، فبينما كان اللازم ان يرفه العلم حياة ثمانية مليارات من البشر مثلا ، لايرفه الان الاحياة مليارين فقط( ان صح ان نسمى مايتلقاه الملياران رفاهاً ، حيث ان الرفاه ذوابعاد ، والحال انما يتلقاه الملياران من الرفاه الان ، ذوبعد واحد ، هوالبعد المادى المحدود ، اى المشوب بالقلق والتوتر ، لاالروحى ) .

## جمود المجتمع

ويتبع جمود الموظفين ، جمود المجتمع و ذلك لان الانسان الجامد يكون حجر عثرة أمام كل انطلاق ، حيث يعلم الجامد ، انه لوحدث في المجتمع حركة وتيار سيال ، لابد وإن يجرف الجامد ، فتكون المؤسسات والموظفين سداً أمام تقدم الاجتماع و تكامله، وبهذا المنطق كان يقف المكارون أمام رواج السيارات واصحاب السيارات، أمام رواج الطائرات، وأصحاب النفط أمام تقدم الكهرباء ، ورواج البرق ، الى غير ذلك .

**اذاً : فالمؤسسات والموظفون الكثيرون يضرون المجتمع ضرراً مثلثاً ، ضرر وجودهم بأنفسهم، وضرر تجميد الامة حيث يوقعونها في الروتين، و يصرفون أموالها وطاقاتها هدراً، وضرر الحيلولة دون التقدم والتكامل .**

**ومن الواضح ، ان الاسلام يخالف كل ذلك (فلاضرر ولاضرار في الاسلام)[1]**

---

(١) الكافي : ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨ .

والاسلام تقدمي ومتصاعد (الاسلام يعلو ولايعلى عليه)[١] و(من ساوى يوماه فهو مغبون)[٢] و (الانسان يسأل غدا عن عمره فيم افناه، وعن شبابه فيم ابلاه)[٣] و(ساع سريع نجى)[٤] و«استبقوا الخيرات»[٥] و«سارعوا الى مغفرة من ربكم»[٦] الى غيرها من النصوص الاسلامية الكثيرة .

---

(١) الوسائل : ج ١٧ ص ٣٧٦ ـ الباب ١ من موانع الارث ح ١١ .

(٢) الوسائل : ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ من جهاد النفس ح ٥ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٤٢ المجلس العاشر ح ٩ .

(٤) نهج البلاغة : الخطبة ١٦ .

(٥) سورة البقرة / ١٤٨ .

(٦) سورة عمران / ١٣٣ .

# تدخل الحكومة فى الشئون الشخصية

**مسألة : ٣**

تدخل الحكومة في شئون الشخصية للناس محرم شرعاً ، لكن الحكومات الحاضرة اخذت تتدخل في شؤن الناس من غير مبرر (الا الجهل والديكتاتورية )

أما الحكومات الشيوعية، فهى ليست الادوات كابتة لكل الناس، وبلادها ليست الاسجوناً كباراً ، فالكل في السجن، والكل مكبل ، فالانسان في تلك الحكومات مقيد في اكله وشربه ولبسه وسفره وبنائه وزواجه وسائر شئونه . ومايقال ان الاتحاد السوفياتى ، اوالصين ، او ... سجن كبير، لايراد به (حتى معنى السجن الكبير) حيث ينطلق الانسان فى ذلك السجن الكبير، بل يرادبه، ان الانسان في هذا السجن محدود ايضاً ، بسجون اخرى ، كاقشار البصل حيث الواحد منها على الآخر ، فمثلاً : الانسان في موسكو مسجون في جملة كبيرة من القيود ، ثم في موسكو ـ حيث لا يتمكن السفر إلا بالأجهزة ـ ثم في الاتحاد السوفياتي ككل ، حيث لا يؤذن له في الخروج منها ، ولو حاول الخروج رمي بالرصاص .

وأما الحكومات الرأسمالية الاستعمارية ، فهي تنافق في اظهار نوع من الحرية، وابطان الاستبداد والاستعلاء بسبب المؤسسات والموظفين، والدعايات

و غيرها من الاجهزة التى تجعل الانسان في السجن ، و ان زعم انــه مطلق و منطلق .

أماسائر الحكومات فهي أسيرة في يد هاتين ، أو خاضعة ـ شائت اوابت ـ للضغوط المتزايدة الواردة عليها منهما . وليس ذلك الالاجل توسعة الحكومة ـ مؤسسات وموظفين فالانسان وان كان له نوع من الحرية مثلا في البلاد التى تسمى بالديمقراطية ، الا انها حرية محاطة باسوار القانون، واغلفة الدعاية .

وقدنقل عن بعض الاحصاءات ان امريكا كانت تتدخل في عام (١٨٥٨) م فى (١٤) نوعاً من الامور الاجتماعية، ثم أخذ يتصاعد تدخلها الى (١٩) ثم (٣٦) ثم(٥٨) ثم (٩١) ثم(١٢٣) حتى وصل تدخلها أبان الحرب العالمية الاولى سنة (١٩١٨) الي (١٥٥) ، وعلى هذا المقياس أخذ يتصاعد تدخلها الــى الحال ، بما لا قبل للشعب الامريكي به ، فالشعب لم تبق له الاحريات ضئيلة .

وهكذا القياس في بريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان وغيرها ـ بمالسنانحن الان بصدد سردها ـ .

وبالجملة ، ففي البلاد الصناعية أخذ تدخل الدولــة ـ بواسطة مؤسساتها وموظفيها ـ فى الامور الخاصة يكثر ويتصاعد، وبذلك تحولت الدولة من كونها سياسية (للنظم) و (الادارة) و (العدل) الى دول مايسمى (بالرفاه) وليس الرفاه فيها الاعلى حساب الانسانية والانطلاق والحرية .

فالدول الحاضرة هي دول ( الاصر والاغلال ) التى جاء الاسلام ، لاجل رفعها و كسرها ، قال سبحانه : « يضــع عنهم اصرهم و الاغلال التى كانت

عليهم » (١) .

واصبح الانسان فى هذه الدول كمثل دود القزيفوز حول نفسه على طول الزمان اللعاب الذى كلما زاد ازداد متانة سجنه ، حتى يأتي يوم لايجد الهواء والخلاص فيموت داخل السجن الذى بناه حول نفسه .

وحيث ان الصبغة العامةفيهذه الحكومات التيبقيلها بقايا من الحرية، الجهل والاستبداد ، ـ أعم من الاستبداد السياسي، والاقتصادى، والاجتماعى ـ لاينفك ان تكون في الحكومة جهات ضاغطة ، لمصادرة الحريات ، و تدخل الدولة فى كل الشئون، وقديعللون ذلك بمختلف العلل والاسباب ، بينما الجوهر هو (مزيد من الديكتاتورية والتسلط المادي والمعنوي على الشعوب ، من غير فرق بين شعب نفس البلاد اوشعوب سائر البلدان ) .

## تأميم التجارة

مثلا : تأميم مطلق التجارة ، أوالتجارة الخارجية، وتأميم الغابات والمنابع الطبيعية العامة، وتأميم منابع الثروة الصناعية، كالمعامل والمطارات والقطارات ومؤسسات الاعلام ، وتأميم المدارس الاهلية ، وملكية الدولة للاراضي كلا أوبعضاً والاستيلاء على الاوقاف حتى الخاصة منها وتأميم المستشفيات الاهلية، ودور العجزة والمؤسسات الخاصة ، الى غيرذلك من بقايا مابيد الشعب، وله الحرية في انجازها واداراتها، كل ذلك ليس الاخطوات الى الاستبداد المطلق

---

( ١ ) سورة الاعراف / ١٥٦ .

وسلب الشعوب حرياتها تحت اغطية براقة ، من مصلحة الشعب ، و من قطع يد الاستغلال وغيرهما من الاغطية الكاذبة .

والنتيجة الحتمية لمثل هذه التدخلات من الحكومات الحاضرة، في مختلف شئون الناس أمران :

(الاول) تقليص الحريات ، وكبت الاعمال ، والحيلولة دون الانطلاق.

(الثاني) الوقوف دون صحة العمل ونمو الحياة، حيث ان الانسان اذا كان حراً اندفع للعمل، ولاجل جلبه للناس حول نفسه يعمل أحسن مايمكن وأكثر مايمكن ، واجمل مايمكن، و أرخص مايمكن ، وبالاضافة الى الاندفاع النفسى يحدوه الى (الكثرة والجمال والاتقان والرخص) سائق المنافسة الحرة بينه وبين سائر من يعمل عمله، سواء كان صنع السيارات، أوعلاج المرضى ، أو بناء الدور وما اشبه ، أوغير ذلك .

أما اذا اخذت الدولة الاعمال من أيدي الناس ، وجعلت مكانهم الموظفين مات الاندفاع ومات التنافس ، و بذلك لايهم الموظف اي من الامور الاربعة المذكورة، وبذلك تتبدل الحياة الى التأخر، فالجمود فالموت ولذا قال سبحانه «استبقوا»[١] «سارعوا»[٢] «فليتنافس»[٣] وقال الامام علي عليه السلام: (ساع سريع نجى)[٤] وقال : (استبقوا الاعمار)[٥] الى غير ذلك من الادلة الشرعية .

وتشتد قبضة الحكومة على مختلف مرافق الحياة ، في أيام الحرب ، لان

---

(١) سورة البقرة / ١٤٨ .

(٢) سورة آل عمران / ١٣٣ .

(٣) سورة المطففين / ٢٦ .

(٤) نهج البلاغة الخطبة ١٦ ـ

(٥) نهج البلاغة خطبة ١٦ .

الدولة في أيام الحرب تريد توجيه كل الطاقات لاجل ربح الحرب، مع الحفاظ على سلامة المجتمع ، فتأخذ كل شيء بيدها حتى لاتختل امور الامة ، وحتى تتمكن ان تستفيد من كل الامكانات بقدر احتياجات الحرب .

مثلا : اذا كان الحديد بيد الناس، اسولت عليه الدولة ابان الحرب ، لاجل ان توجه قسماً منه الى الجبهة ، كاسلحة ، وكبناء الخطوط الدفاعية و ما أشبه ذلك ، ولذا تتحول البلاد أبان الحرب، الى شبه قاعدة عسكرية كل شيء فيها بانتظام وتوجيه وقدر ، فاذا وضعت الحرب اوزارها لم تتنازل الحكومة عن مكاسبها الاستبدادية .

ولذا لم ترجع حالة امريكا وانكلترا وفرنسا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية كحالتها قبل الحرب، بل الاستعداد للحرب الثالثة أوجب تضييق النطاق الاداري أكثر فأكثر ، حيث حولت تلك الدول جملة من أعمال الناس الى عملها ، استعداداً للحرب ، مثلا : استولت على جملة من الصنائع والمخازن وما أشبه لتوجيهها الى ما ينفع الحرب المستقبلة حتى لاتقع في الحرج اذا فوجئت بالحرب .

## خطاء استيلاء الدولة على الاعمال

وكلا الامرين ـ الاستيلاء أبان الحرب ، والاستيلاء قبلها استعداداً لها ـ خطاء حيث ان تقليص الحريات باكثر من قدر الضروري، يساوى تجميد الطاقات على ماتقدم ، واذا جمدت الطاقات والكفاءات، كان التنزل فالسقوط، ولافرق في ذلك بين ماقبل الحرب ، أوما بعد الحرب ، أوفي حالة الحرب ، وقد ورد

في الشريعة المطهرة: ( الضرورات تقدر بقدرها) فماكان فوق القدر ، لايكون الامحرماً لانه تخصيص للقانون الاولى من غيرمخصص .

فاللازم ان تحذر الدولة ان تكون دولة انتاجية، بل اللازم ان تكون دولة سياسة فحسب، بأن تكون كل الاعمال والمهن بيد الناس ، وانما الدولة (تنظم) و (تحفظ العدل) و(تمنع الاجحاف) و (توجه الى النقائص لتكمل) . ان الدولة وظيفتها ان تضع النظام العام ، و تقوى جهاز القضاء ، وتقف دون اجحاف أصحاب المهن ـ كالطبيب والمهندس ـ وتوجه أصحاب الكفاءات الى سد النقائص الموجودة في البلاد .

ولذا نرى بعض الحكومات التى لهانوع من الاعتدال ، اذا رأت نقصاً ، في المدارس والمستشفيات والمطارات والقطارات وما أشبه ، وجهت الشركات والاثرياء الى بنائها ، فاذا لم يبنوها ، بنتها بنفسها ، ثم باعتها الى الناس ، وتشرف على صحة وعدالة سيرها ، وبذلك تخف كاهل الحكومة وتتمكن من ادارة الامور الاصلية الموكلة اليها، وتظهر الكفاءات التى يتوقف ظهورها على كون الناس احراراً فيما يفعلون ، بالاضافة الى ما تقدم من الرفاه وعدم الاجحاف .

## أدلة جواز التسعير

وقد ذكرنا في كتاب (الاقتصاد ـ والتجارة) ، ان للدولة حق التسعير ، و حق الوقوف أمام الاجحاف ، وذلك تبعا للمقنعة وابن حمزة والعلامة وولده

والشهيد وغيرهم خلافا لاخرين حيث لم يجوزوا ذلك ، واستدللنا عليه :

(١) بأن الدولة وضعت لمصلحة المسلمين، فاذا كان في ترك التسعير ضرر عليهم كان عليها ان تفعل ذلك .

(٢) وبدليل لاضرر[١] وهو عام يشمل الاضرار الخاصة والعامة ، وقولهم ان لاضرر لايثبت الحكم ، وانما ينفي الحكم خلاف مورد دليل لاضرر ، حيث رتب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عليه قلع الشجرة ، ولذا رتب الفقهاء عليه خيار الغبن ونحوه .

(٣) وببعض الروايات الخاصة مثل كتاب علي عليه السلام الى مالك الاشتر المروي في نهج البلاغة ـ الذي قوة مؤلفه الذي اسنده اليه عليه السلام يغني عن الفحص عن سنده، فحاله حال الفقيه والكافي في مراسيلهما ، على ماذكرناه في بعض مباحث (الفقه) ـ

قال علي عليه السلام «وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»[٢] الى غير ذلك من الادلة الممكن الاستدلال بها لوجوب التسعير والمنع عن الاجحاف .

وان استدل لعدم جوازه بقاعدة : تسلط الناس على اموالهم[٣] وبعض الروايات الخاصة المذكورة في الجواهر وغيره في باب الاحتكار مما لاحجية فى سندها أو لادلالة لها أو لامقاومة لها لما ذكرناه من الادلة ،كما ان الاشكال فى الادلة التى ذكرناها غير تام ،كما لايخفى على من راجعه فى مظانه. وحيث ان هذا البحث خارج عن مهمة الكتاب نكتفى منه بهذا القدر ، والله سبحانه العالم .

---

( ١ ) الكافي : ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨ .

( ٢ ) نهج البلاغة : ص ٤٣٨ رسالة رقم ٥٣ .

( ٣ ) بحار الانوار : ج ٢ ص ٢٩٢ ح ٧ .

# لادكتاتوريةفي الاسلام

**مسألة : ٤**

ليس للحاكم حق الديكتاتورية اطلاقاً ، وكل حاكم يستبديعزل عن منصبه في نظر الاسلام تلقائياً ، لان من شرط الحاكم العدالة ، والاستبداد ( الذي معناه التصرف خارج النطاق الاسلامي، أوخارج نطاق رضى الامة في تصرف الحاكم في شئونها الشخصية) ظلم مسقط له عن العدالة .

وقد انقسم عالم اليوم الى أكبر حكومتين في الشرق والغرب :

الاولى : تمارس ابشع أنواع الديكتاتورية ، وبكل صراحة حيث تسمّيه (ديكتاتورية البروليتاريا).

والثانية : تمارس الديكتاتورية تحت غطاء ، وإن كانت تعطى بعض أقسام الحرية النسبية ، وعليه فكلتا الحكومتين خلاف موازين الاسلام، كما انها خلاف موازين العقل والمنطق ، ولا يجوز لحكومة بلاد الاسلام احتذاء اي منهما.

وقد كذبت الحكومات الشيوعية كذبتين :

(الاولى) تزييف التاريخ : حيث زعمت ان الحكومة في التاريخ مرت بمراحل (الشيوعيةالاولى) ثم(الرق) ثم (الاقطاع) ثم(رأس المال)والان اخذت ترجع الى (الشيوعية) ايضاً ، وذلك لان تجعل لنفسها سنداً تاريخياً ، و تبرر

وجودها بانها من طبيعة الانسان ، ولم تقتنع بذلك ، بل جعلت كل شيء من الاجتماع والسياسة والدين والعلم والفن ، وغيرها وليدة (الاقتصاد) الذي زعمت انه اساس الحكومات والتحولات .

والكل يعلم انه لا سند تاريخي لكل هذه الاسلوب ، فمن اين ان الانسان في أول امره كان شيوعياً ، ثم صار كذا ، وكذا ، وكذا؟ ، والذي يراجع ادلتهم يجدها في غاية الوهن والبدائية .

(الثانية) تزييفهم لارادة الانسان حيث جعلوا الشيوعية التي هي أسوء أنواع الديكتاتورية التى عرفها تاريخ الانسان الطويل ، هي من ارادة (الطبقة العاملة) واي عامل يريد الاستبداد من حكامه؟ وكل ما في الامر ان جملة من زعماء الشيوعية رأوا ان هذا التزييف احسن سلم للتسلط على رقاب العباد وازمة البلاد ، كما جعل فرعون من ذى قبل (خوف تغيير الدين) سلماً للتسلط ، قائلا (عن موسى عليه السلام) : «انى أخاف ان يبدل دينكم»(١) وهذا هو شأن كل مستبد حيث يأتى الى الناس بما يفهمون ليغفلهم ويتسلط عليهم ، بما اخفاه من جوهر مآربه .

## دكتاتورية الرأسمالية

أما الحكومات الرأسمالية ، فان عملها مع الشعوب أشبه بالاستعمار الفكرى الذى يتبع المستعمر ـ بالفتح ـ المستعمر ـ بالكسر ـ لانه أصابه غسل المخ فان تلك الحكومات اقنعت شعوبها بصحة الانتخاباب، وهي غالباً مزيفة، حيث

---

(١) سورة المؤمن / ٢٧ .

ان المال المتمركز في أيدى القلة ، يجمع حول نفسه ، الجماعات الضاغطة ، والاعلام ، والضمائر المشتراة ، وبذلك يكون الحكم بيد من يريده رأس المال لابيد من يريده الشعب ، وهذا ديكتاتورية مغلفة بغلاف من الديمقراطية والحرية وتكون النتيجة الاستبداد لكن مشوبا بشيء من الحرية الصورية ، ولاعلاج للشعب في مثل هذه الحكومات الا ان يراقب عدم تجمع المال ، وانما ينتفي (التجمع)، اذا كان المال في قبال خمسة أشياء فحسب ،(العمل الجسدي والعمل الفكري ، وشرائط الزمان والمكان ، والعلاقات الأجتماعية ، والمواد الاصلية) كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (الفقه : الاقتصاد) وحينذاك يكون المال بيد الكل، كل بقدر حقه الطبيعي،ولايكون هناك تجمع غير مشروع للمال ،وبذلك لايكون للمال قبضة على الأعلام والجماعات الضاغطة والضمائر ، ويكون الدور لارادة الشعب في من ينتخبه .

ومن المعلوم ان المنتخب الطبيعي للشعب، لا يُقدم بضرر الشعب بتقليص حرياته ، وبتسليط المؤسسات والموظفين عليه .

واذا تحررت شعوب الرأسمالية من الحكام المزيفين،لابد وان تحرر سائر الشعوب المضطهدة ، اذ الشعوب لاتفكر في الاستعلاء ، وانما الذي يفكر في الاستعلاء هم الحكام المزيفون ، حيث تتوفر في أيديهم الاموال والاسلحة والسلطة ؛ فيفكرون في المزيد منها حيث لارقيب عليهم . . .

## نتائج انانية الحكام

وحيث يجرى دم التزييف والانانية في عروق الحكام، لاينعكس الاضطهاد

**الذي يمارسونه ، على الشعوب المستضعفة فحسب، بل ينعكس ذلك على شعوب أنفسهم ايضاً وانما يختلف الامر بين الشعبين، من جهة الرقابة في الجملة عليهم في داخل بلادهم من الحزب المعارض، بينما لايوجد مثل هذا الشيء بالنسبة الى سائر الشعوب ، فان الطبيعة اذا انحرفت تكون منحرفة مع الكل ، ولذا ورد: ( من اعان ظالماً سلطه الله عليه )[1] فالظالم الذي من طبيعته الظلم ، يظلم من غير** فرق بين المظلومين ، أكانوا من شعبه أم من شعب آخر ، وفي المثل : ( عجلة الديكتاتورية اذا تحركت تسحق حتى أقرب المقربين الى الديكتاتور) .

وحيث ان الشعوب في البلاد التى تسمى بالديمقراطية ، تعرف تلاعب الساسة بمقدرات الناس، وانهم ديكتاتوريون في أثواب مهلهلة من الديمقراطية وانها تعرف ان الرؤساء انما يعملون لاجل أنفسهم أكثر مما يعملون لاجل شعوبهم ( فان ذلك من لوازم الديكتاتورية ) اذ الديكتاتور انانى يريد نفسه لاغيره وانها تعرف ان الضرر عليه ، والنفع ليس له .

مثلا : فضائح حكام امريكا وبريطانيا ، تؤدي بسمعة الشعبين ، وذلك أكبر ضرر على الشعب ، ولا فوائد ملموسة للشعب ، ان الشعب يعطي الضرائب و يخضع لنظام الجندية ، و تقلص من حريته ، بينما لا يعود بمقدار ذلك نفع اليه .

---

( ١ ) الكافي : ج ٢ ص ٢٢٤ ح ١٨ .

## الشعوب تعرف المرارات

أقول : حيث ان الشعب يعرف هذه الحقائق الثلاثة المرة ، اشتهرت بينها ان السياسة لعب وخداع وجر نفع للحكام على حساب الشعوب، كما انها لاتهتم بالانتخابات كما ينبغي .

فمثلا : في عـام ( ١٩٥٦ ) م كان الذيـن حق لهم الانتخاب فـي امريكا (١٠٢/٧٠٠/٠٠٠) بينما لم يقدم للانتخاب منهم الا (اثنان وستون مليون) .

أما في روسيا فلاانتخابات الالاعضاء الحزب، والناس بعد لاشيء يساقون أسوء ممايساق الاغنام، حيث ان الاغنام تساق قسراً في قبال شبع بطونها والعناية بها ، أما الشعب الروسي او الصيني وماأشبه فعليهم الغرم، وليس لهم حتى شبعة بطونهم . . .

ونتيجة للخداع السياسي الذي فهمته شعوب الحكومات التى تسمى بالديمقراطية لايهتم الشعب بالسياسة ، ولايهمه مايدور في فلك الحكومة لان القضية لاتعنيه .

واني لاذكر كيف ان الامة في العراق ، ابان حكم الملكيين . حيث كان بعض الديمقراطية سائداً في العراق (وانما نقول بعض الديمقراطية لان الديمقراطية هى ان يتبدل كل جهاز الحكم بينما في العراق كانت الملكية الوراثية هي التي تسود وتحكم ، وانما كان باختيار الشعب ،بعض أقسام الحرية الضئيلة) كانت لاتهتم بالانتخابات مع انهم كانوا يغلّفونها باغلفة كثيفة من الدعاية ، وكيف ان الشعب لم يكن يهتم باي حدث يحدث في العراق حتى ان الشعب ما كان يهتم بوجود القاعدة العسكرية البريطانية في ( حبانية ) واذا قيل له انه خلاف الاستقلال ، كان يتلقى الكلام بالسخرية ، قائلا: وهل نحن مستقلون ؟ وهل ان ارادتنا بايدينا حتى نفكر في دفع هذا الخطر ؟ وقد نظم احد الشعراء :

ان الوزارة لا ابا لك عندنا    ثوب يفصل في معامل لندنـا

# السياسة من صميم الاسلام

**مسألة : ٥**

السياسة من صميم الاسلام ، وهنا سؤالان :

الاول : ماهي السياسة ؟

الثاني : بأي دليل هى من صميم الاسلام ؟

**ماهى السياسة ؟**

والجواب عن الاول : ان السياسة عبارة عن ( ادارة البلاد والعباد) وهي وان عرفت ـ في كتب السياسة ـ بتعاريف مختلفة ، الاان الجامع أوالاجمع لخصوصياتها هى ماذكرناه .

نعم لاشك في ان حدود هذا التعريف أمر غير مبين ، اذلكل صاحب نظر ان يوسع اويضيق حدودهذا التعريف بمايلائم نظره، لان الادارة قدتشمل حتى امورالناس الشخصية من مأكل ومشرب ومسكن وزواج وما أشبه ، كما تفعله الحكومات الشيوعية، ولذاعرف بعض علماء الشرق الروسي، السياسة : بانها عبارة عن الامور اليومية للناس، وعليه فادارة البلاد والعباد في نظرهم ادارة كل شئون البلاد والعباد ، بما لايبقى للناس حرية في اي شأن .

كما ان الادارة في مثل (اليابان) البلد الاكثر رأسمالية ، اضيق دائرة من الادارة في مثل (بريطانيا) الاكثر ميلا الى الاشتراكية ، الى غيرذلك .

وهذا التهلهل في التعريف للسياسة ، ليس بدعاً ، فان اي شيء متوسطة بين المفهوم الوضعي، والحقيقة الخارجية، يصاب بمثل هذا التهلهل، لوضوح ان الاشياء الخارجية لها حدود خاصة ، بقدرسعة وجودها ، والمفاهيم الوضعية لها حدود ضيقة بقدرالوضع الذي وضعه واضع المفهوم .

مثلا ـ الانسان ـ له مفهوم خاص بقدر سعة وجوده الخارجية، ـ والصلاة ـ لها مفهوم خاص بقدر ماوضع الشارع هذا الاسم على الذي قصده من المسمى.

أما السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، وما أشبه منها ، فتعريفاتها تكون مهلهلة، لانها ليست مفاهيم وضعية، ولاحقائق خارجية ، وانما يراد بها الجامع بين الافراد الخارجية ، حيث لا يعلم ما هي الافراد الخارجية لها ، بالضبط ، حتى يعلم حدودها .

ولذا فانك اذا راجعت كتب السياسة ، او الاقتصاد ، او الاجتماع ، ترى اختلاف التعاريف ، والبحث والنقاش حول حدود تلك التعاريف .

## تهلهل حدود السياسة

و( السياسة ) انـما اصابها ما أصابها من عدم وضوح حدودها الدقيقـة لامرين :

الاول :انها تشمل بنحوٍ كل أفراد الانسان سواء عاشوا فرادى أو جماعات، في حكـومات بدائية او متحضرة ، ومن الواضح ، انه كلما كان استيعاب

معنى لفظ أكثر، كان جعل تعريف جامع مانع له، أصعب ، لانه تكون الافراد المشكوك دخولها وخروجها عن ذلك المفهوم ـ الذي يراد جعل التعريف له ـ كثيرة ، وبقدر هذه الكثرة يصعب جعل التعريف الجامع للافراد ، الطارد للاغيار ( مما يصطلح عليه بالطرد والعكس ) لذلك المفهوم .

الثاني : ان المسائل المرتبطة بالسياسة كثيرة ، وكثرة المسائل المتنوعة المتشعبة توجب صعوبة التعريف ، فان كل مسألة اقتصادية ، أو اجتماعية أو تربوية ، أو عسكرية ، أو غيرها تصبغ عند التأمل بالسياسة ، ومن المعلوم ان تشتت المسائل يوجب صعوبة التعريف .

وعلى هذا ، فالتعريف المتقدم الذي ذكرناه للسياسة ، لم يكن تعريفاً يطمئن فيه الى العبارة، بل هو أشبه بشرح اللفظ ، بتبديلها بلفظ لعله أوضح في أذهان غير المطلعين من لفظ : (السياسة) ذاتها ، وهذا هو مراد من قال ـ في بعض تعريفات السياسة ـ.

## اطلاقات النسبية

انها ( نسبية ) فان النسبية لها اطلاقات :

(١) اطلاق على كل الاشياء ، كما ذهب اليه بعض المفكرين ، فقالوا بان كل اشياء العالم نسبية ، فليس لدينا شيء ثابت (وهذا الاطلاق باعتقادنا خطاء لوضوح ان من الاشياء ثابتة ابدية ، فهل ( اربعة زوج ) و ( المثلث له ثلاثة اضلاع ) و (الكل أعظم من الجزء ) و (مزج الخل بالعسل يولد شيئاً ثالثا) وغيرها امور نسبية ؟).

(٢) واطلاق على بعض الاشياء مما انها نسبية حقيقية ، مثل (نسبة زيد ، فهو بالنسبة الى عمرو ، أب ، وبالنسبة الى خالد ، أبن ) ومثل ( السقف المتوسط بين العلو والسفل ، فهو تحت بالنسبة الى الاول ، وفوق بالنسبة الى الثاني ) ومثل :( الدينار ، فهو كثير بالنسبة الى فلس ، وقليل بالنسبة الى الف دينار ).

( ٣) واطلاق على التعريف غير الجامع والمانع ، فمثل هذا التعريف نسبي ، اى يعرف المعرف ، في الجملة ، فليس بأجنبي عن المعرف ، وليس بمطرد منعكس : جامع لكل الافراد ، ومانع عن كل الاغيار .

هذا الماع الى معنى السياسة وتعريفها ، في الجملة .

## كيف ان السياسة من صميم الاسلام ؟

وأما ان السياسة من صميم الاسلام ، فلان الاسلام هو الدين المستوعب لاحكام ما يفعله الانسان سواء كان فعل الجوارح الظاهرة ، أو فعل الجوانح، فكل أفعال الانسان مشمولة للاحكام الخمسة ، حتى ان تفكيره السيء منهي عنه نهي تحريم أو كراهة ، وتفكيره الحسن مأمور به أمر وجوب أو استحباب ولذا قال السيد بحر العلوم :

موضوعه فعل مكلفينا     غايته الفوز بعليينا

## نصوص شرعية عامة

وقد روي الكافي، عن حماد ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول

ما من شيء الاوفيه كتاب وسنة [١].

وروي ايضاً ، عن سماعة ، عن ابي الحسن موسى عليه السلام في حديث قال: قلت أصلحك الله، أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس بما يكتفون في عهده ؟ قال عليه السلام : نعم وما يحتاجون اليه الى يوم القيامة ، فقلت : فضاع من ذلك شيء ؟ فقال عليه السلام : لاهوعنداهله [٢].

وروي ايضاً عن مرازم، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كلشيء حتى والله ماترك شيئاً يحتاج اليه العباد حتى لايستطيع عبد ان يقول : لوكان هذا أنزل في القرآن ؟ الاوقد أنزل الله فيه [٣].

أقول : المراد الحكم العام او الخاص ـ كما حقق في محله ـ ولـهذا قال الصادق عليه السلام في حديث المعلى : مامن أمر يختلف فيه اثنان الاوله أصل في كتاب الله ، ولكن لاتبلغه عقول الرجال [٤].

وفي الكافي في حديث ، عن عبدالعزيز، عن الرضا عليه السلام: وماترك (اي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ) شيئاً يحتاج اليه الامة الابينه، فمن زعم ان الله لم يكمل دينه فقد رد كتاب الله [٥].

أقول : قدذكر عليه السلام قبل ذلك، آية الاكمال « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى» [٦] الى غيرها من الروايات العامة المتواترة الشاملة للسياسة وغيرها .

---

( ١ ) الكافي : ج ١ ص ٥٩ ح ٤ .
( ٢ ) المصدر : ص ٦١ ح ٩ .
( ٣ ) الكافي : ج ١ ص ٥٩ ـ باب فضل العلم ح ١ .
( ٤ ) المصدر : ص ٦٢ ح ٦ .
( ٥ ) المصدر نفسه : ص ٦٢ ح ١٠ .
( ٦ ) سورة المائدة / ٣ .

## نصوص خاصة

وهناك روايات خاصة بالسياسة ، مثل ماذكره الامام الرضا عليه السلام ـ كما في الكافي ـ في أوصاف الامام من قوله عليه السلام : ( عالم بالسياسة )[١] وفي زيارة الجامعة الكبيرة ، في أوصاف الائمة عليهم السلام : (وساسةالعباد) وقال علي عليه السلام في كتابه لمالك الاشتر ـ كما في تحف العقول ـ: (فاصطف لولاية أعمالك أهل الورع والعلم والسياسة)[٢] وقال عليه السلام في نفس الكتاب في مكان آخر :(فول جنودك انصحهم في نفسك لله ولرسوله ولامامك... واجمعهم علماً وسياسة)[٣]، وقال (ع) كما في الغرر (خير السياسات العدل)[٤].

وكتب عليه السلام ، في كتابه الى معاوية ـ كما في نهج البلاغة ـ : (متى كنتم يا معاوية ساسة الرعية)[٥] فان مفهومه ان غيرهم (الساسة) وليس الا الامام بعد الرسول ، ومن بعد الامام نوابه ، الى غير ذلك من الفاظ السياسة الواردة في الروايات .

## الانبياء سياسيون

أما ان الانبياء كانوا ساسة، فقد ورد في جملة من الروايات كما يراها الطالب

---

( ١ ) الكافي ج ١ ص ٢٠٢ ذيل ح ١ .

( ٢ ) تحف العقول : ص ٩٧ ( ط . الأعلمي ) .

( ٣ ) تحف العقول : ص ٩٣ ( ط . الأعلمي ) .

( ٤ )غرر الحكم : رقم ٥٠٣٧ ط القارىء .

( ٥ ) نهج البلاغة : الكتاب ١٠ .

في ـ مجمع البحرين ـ وغيره في هذه المادة، بالاضافة الى دلالة الايات عليه كما في قوله : «اني جاعل في الارض خليفة»[١] و«ياداود انا جعلناك خليفة»[٢] الى غيرهما بضميمة قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم ارحم خلفائي قيل يا رسول الله ومن خلفائك ؟ قال : الذين يأتون من بعدى ويروون حديثي وسنتي)[٣] ، وقد ذكرنا جملة من الادلة على ذلك في كتابي (التقليد ، والقضاء) وكتابي (الحكم في الاسلام والاقتصاد) فراجع.

ومما تقدم ظهران السياسة من صميم الاسلام ، وان كل محاولة لفصل الدين عن السياسة ، هي من قبيل محاولة فصل العبادة عن الاسلام ، وقد كان دأب الانبياء والائمة علهيم السلام والعلماء أخذ زمام السياسة بأيديهم ماقدروا فان لم يتمكنوا من ذلك وجهوا الناس الى وجوب ذلك مهما قدرو وكانوا (ع) يرجعون الناس الى علماء الامة ونواب الائمة، كقوله عليه السلام: (فاني قد جعلته عليكم حاكماً)[٤] وقوله: (أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فانهم حجتى عليكم وانا حجة الله عليهم)[٥] وغير ذلك .

وقد وقع الخصام بين الائمة والعلماء وبين أصحاب الاهواء من أمويين و عباسيين ، ومن حذى حذوهم في التصدي لمرجعية الامة ، وأخذ زمام السياسة منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فتارة حكم الائمة والعلماء

---

( ١ ) سورة البقرة / ٣٠ .
( ٢ ) سورة ص / ٢٦ .
( ٣ ) الوسائل : ج ١٨ ص ٦٥ ـ الباب ٨ من صفات القاضي ح ٥ .
( ٤ ) الكافي : ج ١ ص ٦٥ ـ باب فضل العلم ح ١٠ .
( ٥ ) الوسائل : ج ١٨ ص ١٠١ ـ الباب ١١ من صفات القاضي ح ٩ .

وتارة غصب حقهم ، حتى جاء دور المستعمر ، فأدخل في الميدان عنصراً جديداً هو عنصر (انفصال الدين عن السياسة) واشاع بواسطة عملائه (ان العالم الديني الخير هو الذي يشتغل بالعبادة والارشاد ، ولايتدخل في شئون السياسة) وذلك لانهم رأوان العلماء هم السد المحكم أمام استعمارهم للبلاد وتسلطهم على رقاب العباد ، وأقل نظرة الى المذكرات المعنية بهذا الشأن أمثال : (مذكرات المس بل) و( كينيازد الكوركي) و( مستر همفر) وغيرها يجلي هذه الحقيقة .

## واجب العالم الديني

وعلى هذا ، فالواجب الشرعي على العالم الديني ، كوجوب الصلاة والصيام ، ان يهتم لابعاد الحكام الظلمة عن الساحة الاسلامية ، ليقبض زمام الامة العلماء الراشدون ، فيسيرون بالامة ، كما أراد الله سبحانه .

وهذا ما فعله العلماء في هذا القرن الاخير (مع الغض عن القرون السابقة) أمثال السيد المجاهد ، والميرزا الكبير الشيرازي ، والاخوند صاحب الكفاية والميرزا الثاني وغيرهم ، فان في ترك الامر بيد الحكام الظلمة ، هدم الاسلام كله ، وأحياء الكفر والفسق كله ، قال علي عليه السلام : (لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر ، وماأخذ الله على العلماء ان لايقاروا على كظة ظالم ولاسغب مظلوم لالقيت حبلها على غاربها).[١]

---

( ١ ) نهج البلاغة : الخطبة ٣ .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : (اذا ظهرت البدع فعلى العالم ان يظهر علمه والا فعليه لعنة الله).[1]

(١) الكافي : ج ١ ص ٥٤ - باب فضل العلم ح ٢ .

# الاضطلاع بالسياسة واجب

**مسألة : ٦**

يجب اضطلاع العالم الديني بالعلم السياسي ، بل ذلك وظيفة كل متدين ( على نحو الوجوب الكفائي ) وذلك لانـه يتوقف عليه ادارة امور المسلمين ، بل انقاذ المستضعفيـن من براثن المستكبرين، ونشر الاسلام ، وهداية الناس من الظلمات الى النور ـ اللذان هما واجبان أيضاً ـ .

قال سبحانه : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين »[١].

وقال تبارك وتعالى: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن »[٢] الى غيرهما من الادلة الاربعة الدالة نصاً أو بالمناط على الانقاذ والهداية .

ومعرفة السياسة لاتكون الا بمعرفة مالايقل من امور ستة : معرفة الدين ، والاقتصاد ، والحقوق ، والاجتماع ، والنفس ، و التاريخ ، و ذلك لان معرفة السياسة لايمكن الا بهذه المعارف الستة .

---

( ١ ) سورة النساء / ٧٥ .

( ٢ ) سورة النحل / ١٢٥ .

١ـ فالدين داخل في تركيبة الامم والشعوب ، بما لايمكن فصلهم عنها ، أما البلاد الاسلامية والمسيحية والبرهمية والبوذية ، ونحوها ، فتدخل الدين في شئونها واضح .

وأما البلادالشيوعية : فالشيوعية على مسيرتها أكثر من نصف قرن والقسوة التي مارستها ضدالدين وأهله، لم تتمكن ان تستأصل المتدينين ، ولا ان تقلع جذورالدين، عن نفوس غير المتدينين، ففي الاتحادالسوفياتي زعمية الديكتاتورية والالحادالعالميين زهاءمأة مليون مسلم (كمافي مجلة اكتوبر) بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من المسيحيين وقلة من اليهودوسائر الاديان والمبادىء، والصين الشيوعى فيه بقدر ذلك من المسلمين، وملايين كبيرة من البوذيين، بالاضافة الى وجود قدرلايستهان به من المسيحيين .

أما الذين القوا عن كاهلهم شرف الدين وانخرطوا في سلك الالحاد، فحيث ان الالحاد لا يملىء الروح والفكر (فان للانسان جانباًمادياً تملاه المادة، وجانباً روحياً لايملاءالاالروحيات) بقوامر تبطين الى الدين، والدين يوجههم من طرف خفي ـ شائوا ام أبوا اعترفوا أوانكروا ـ وحيث ان الشعوب موجهة بالتوجيهات الدينية (علناً أوخفية) لابد لمعرفة السياسة ، (التي هي ادارة عامة للشعوب) من معرفة الدين والامواج التي يحدثها الدين في الناس ، على طول الز[illegible] ، فان الانسان لايتمكن ان يدير، اذا لم يعرف طبيعة الذين يريدادارتهم ، والتيارات التى توجههم ، وتأخذ بازمتهم .

ولذا فاللازم ان يعرف الانسان (السياسة) من خلال معرفته بالدين، وكيفية اخذه لزمام الحياة في الافراد والشعوب ، هذا من الناحية العلمية ـ التى نحن بصددها الان ـ فان الانسان لا يفهم السياسة ، اذا لم يفهم الدين ، وكذلك من

الناحية العملية ـ والتي لسنا نحن بصددها الان ـ فان السياسي لايتمكن انيدير البلاد ان لم يأخذ بالاعتبار في أعماله و قراراته ، الناحية الدينية في الشعب ، ولذافشل ( ناصرمصر ) و ( شاه ايران ) و ( قاسم العراق ) و (أيوب باكستان) و(سوكارنو اندنوسيا) والى آخرهم ، في ادارة البلاد، وكانوا في صراع دائم مع شعوب هذه في البلاد، الى ان سقطوا غيرمأسوف عليهم متحملين سخط الناس وكرههم وازدرائهم ، بينما كانوا قد جعلوا أنفسهم في دعاياتهم ، انصاف آلهة بل عبرت خطيب في العراق في الاذاعة عن (قاسم) : ( باله الكائنات )او قال شاعر البعث : ( آمنت بالبعث رباً لاشريك له . . . )

## الدين ـ العلمي والعملي

ومما تقدم تبين ان المرادبالدين (العلمي) الذي لابد (للسياسة) من معرفته وان المراد بالدين (العملي) في الاوساط ، الذي لابدللسياسي من رعايته ، هو الدين الذي له تيار في الاجتماع ، يعتقدبه الناس، ويعملون ـ قليلاأو كثيراً ـ على طبقه ، لاالدين المزيف ، الذي يزيفه الحكام ، ويريدون ان يكون وسيلة لهم الى مآربهم السياسية والاقتصادية ، فمعرفة الدين المزيف لاتعطي معرفة السياسة ، كما ان العمل بالدين المزيف وارادة اجرائه في المجتمع، لايسبب علاقة الشعب بالحكام ، بل بالعكس يوجب انفصالهم عن الحكام ، حيث يصفونهم ـ حينذاك ـ بالدجل والنفاق ، وقد ورد في حديث شريف : ( ان الحيلة في ترك الحيلة ) .

فعلم السياسة يعطي للانسان علم كيفية (الادارة) ومالم يعلم الانسان (الدين

السائد فى الاجتماع) كيف يعلم كيفية الادارة ، واذا لم يعلم كيفية الادارة، لم يكن عالماًبالسياسة- هذا بالنسبة الى العلم- أما بالنسبةالى العمل، فان الاجتماع السائر فى تيار دينى خاص ، يرفض كل مايقاوم ذلكالتيار .

## جولة الباطل

فالسياسى الذي يريد تزييف الدين، معناه انه يقاوم التيار، وسرعان مايلفظه الاجتماع ، وان تمكن ان يخدعهم أويسيطر عليهم بالقوة برهة من الزمان ، ولذا ورد : (للباطل جولة وللحق دولة) وقبل ذلك ، قال سبحانه : « لايغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل »[١].

٢- والاقتصاد يتفاعل مع السياسة ، فكل منهما يرتبط بالاخر، ويتداخل فيه فان المال يأتى بالسياسة كما انالساسة يضعون ضوابط للمال ، فالسياسة في الاسلام يتوقف علىفهم الاقتصاد الاسلامىالسليم الذي هو عبارة عن : (كون المال فى قبال خمسة أشياء : العمل الفكري ، والجسدي ، والمواد الاولية وشرائط الزمان والمكان ، والعلاقات الاجتماعية ) كما فصلنا ذلك فى كتاب ( الاقتصاد ) .

كما ان المراد بالتفاعل التفاعل السليم ، مثلا : منتخب الامة ، يجب ان يكون مثقفاً ، والمثقف لايتكون الابالمال، فان المثقف ثمرة المعاهدوالمدارس والمكتبات والمختبرات وما أشبه، وكل ذلكيتوقف على الاقتصاد ، واذاأخذ

---

( ١ ) سورة آل عمران / ١٩٦ .

المثقفون أزمة البلاد ، تصرفوا في كيفية تسيير الاقتصاد ، ولوفي(اطار الاسلام) مثلا ، اذ الكليات الاسلامية ، تنزل الى الساحة العملية ، حسب الاجتهادات الخاصة ، فى حدود الشريعة فاذا لم يكن اقتصادلم يكن مثقفون صالحون لادارة البلادواذا صار المثقفون الصالحون تأثر بهم الاقتصاد، واذا لم ينظر السياسي الى السياسة من زاوية الاقتصاد (ايضا) لم يستوعب السياسة ، كما ان السياسة اذا لم تأخذ بالاعتبار الاقتصاد ، لم تكن سياسة متكاملة .

هذا اذا لاحظنا السياسة ، والاقتصاد بالنظر الاسلامي فى كليهما .

## السياسة فى الراسمالية

أما اذا لاحظنا السياسة والاقتصاد بالمفهوم الرأسمالى لكليهما ، فالتفاعل بين الامرين خارجاً، ولزوم فهم الاقتصاد فى فهم السياسة واضح، اذ الديمقراطية لاتكون الابالانتخابات وهى لاتكون الابالمال الذي يحركه رأس المال لانتخاب الذين سيكونون عونه فى حفظ ثروة الاثرياء ، وفتح الطريق امامهم بالتشريعات القانونية، لاجل مزيد تكديس الثروة واذا جاء المنتخبون الى مجالس التشريع أو الى مناصب التنفيذ مثلا : (رئاسة الجمهورية) كان أكبر همهم الوفاء لمن أوصلوهم الى تلك المراكز ، فكل لائحة تقدم الى مجلس الامة ، تريد انصاف الفقراء من الاثرياء ، تجمد، كما ان كل لائحة تقدم لاجل زيادة من رأس مال الاثرياء ، تصدق بسرعة .

وهكذا تكون السياسة فى خدمة الاقتصاد ، والاقتصاد فى خدمة السياسة ، وهل يمكن فهم السياسة الابفهم اسسها وثمارها ، وهما (الاقتصاد) ؟ .

## وفي النظرة الماركسية

واخيراً يأتي الدور الى لزوم فهم الاقتصاد في فهم السياسة بالنظر الماركسي بعد الغض عن النظر الى الاقتصادين الاخيرين، وهما الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد التوزيعي ، ووجه الغض وضوح كليهما من فهم تدخل فهم الاقتصاد ( بأقسامه الثلاثة) في فهم السياسة .

فان الماركسية ترى ان الاقتصاد أساس كل شيء من السياسة والاجتماع والدين والاخلاق والحقوق والفن وغيرها ، فان كل ذلك ـ في هذا المنطق ـ البناء الفوقي ، للاقتصاد الذى هو البناء التحتي ، فاذا كان الاقتصاد بيد الجميع كان البناء الفوقي شكل خاص ، واذا كان الاقتصاد بيد الرأسمالي ، كان البناء الفوقي بشكل آخر ، اذ لو كانت وسائل الانتاج بيد زمرة خاصة ، اضطرت تلك الزمرة، ان تنظم السياسة والاخلاق والدين وغيرها بشكل يضمن بقاء الاقتصاد بأيديهم .

أما اذا كانت وسائل الانتاج بيد المجموع كانت السياسة وغيرها بحيث تقدم المجموع لا زمرة خاصة ، مثلا :اذا كان المال بيد عدة خاصة من التجار صرفوه ليأتوا بأناس يخدمونهم في مجلس الامة ، وفي السلطة التنفيذية ، وفي السلطة القضائية ، وفي الاعلام وفي غيرها ، فتكون السياسة والقضاء والاعلام، وغيرها ذات لون خاص، بينما لو كان المال بيد المجموع ( كمافي الشيوعية: على ادعاء الشيوعيين)صرفوه بحيث تكون السياسة والقضاء والاعلام وغيرها تخدم المجموع ، لا ان تخدم طبقة خاصه على حساب المجموع .

## تقسيم الادوار المزيف

وقد قسم الشيوعيون أدوار التاريخ الى أربعة :

الأول : دور الشيوعية الاولى ، حيث لاانتاج ولا ادوات انتاج، وانما كان الناس يعيشون رحلا ، يقتاتون ثمار الغابـات ، وصيد البر والبحر ، ولم تكن هناك ملكية فردية، ولا حكومة ، اذ لا نظام ، ولا سياسة ، ولا غيرها من الدين والاخلاق والفن والجيش ونحوها .

الثانــي :دور العبيد حيث ظهرت بعض آلات الصيد والنار ، ونحوهما فأستولى عليهــا جماعة من الناس وأخذوا يستولون على آخرين لقاء شبع بطون الاخرين بما يصطادونه من الصيد بآلاتهم ووسائلهم ، وحينذاك أخذت تظهر بعض الانظمة المرتبطة للربط بين السيد والعبيد .

الثالث : دور الزراعة، حيث اكتشفت أدوات الزراعة وتعلم البشر كيف يزرع ؟وأخذ البشر في هذا الدور يستقر في أماكن خاصة من الارض، كسيف البحار وشطوط الانهار، وقرب مجاري العيون والسيول ، وهنا استولى جماعة خاصة على ادوات الزراعة ، مما قسم المجتمع الى طبقتين، وظهرت الملكية الفردية للطبقة المالكة لادوات الزراعةوللارض، وحينذاك وضعت القوانين التي تربط المالك بالزارع، وأنظمة القضاء ومأأشبه، وذلك لان تحفظ تلك القوانين والانظمة أدوات الزراعة والارض في ايدي الملاكين ، وفي هذا الدور ظهرت السلطة الديكتاتورية ، حيث كان الملاكون يجمعون حول أنفسهم كل وسائل بقاء السلطة في أيديهم ، لئلا تنفلت من أيديهم الملكية الفردية الوسيعة ، فوضعوا الدين وخلقوا الاله ـ بزعمهم ـ لان يقولوا للفلاحين، انهم يستمدون سلطتهم

من الله الخالق المكون ، فلا حق للفلاح في مخالفتهم ، لان المخالفة تثير على الفلاح غضبَ الاله ، كما وضعوا الاخلاق ، مثل :ان الخيانـة قبيحة ، حيث أرادوا بذلك ان لايخونهم الفلاح في الاستيلاء على قدر من الحاصل، وكذلك وضعوا قوانين القضاء بمايخدمهم، وهكذا الى ان جاء(الدور الرابع)وهودور الصناعة، والذي كان الانتاج بسبب المكائن الكبار ، وحينذاك تنازل الملاكون عن بعض الديكتاتوريات الموجودة في زمان الزراعة ، في قبال الاستيلاء على أكبر قدر من رأس المال ، حيث رأوا ان رأس المال لا ينمو الا باشراك أكبر عدد ممكن من الشعب في الرأى، لتكوين المجالس التشريعية والتنفيذية حتى تشرع ما يفيد توسيع العمل ، وغزو الاسـواق ، بحماية جيش من الشعب يحفظ الاسواق العالمية الذي يريد رأس المال غزوها ، اذ من دون اشتراك الشعب في الحفظ والرعاية والحراسـة ونحوها ، لا يتمكن رأس المال من امتصاص خيرات سائر الشعوب ، ومن فتح الاسـواق لمنتجات الرأسمالي ، ولذلك فقد عمل رأس المال في ميدانين :

أ : ميدان حصرأدوات الانتاج بيده ممابسببه يتمكن من المزيد من تملك الربح.

ب :ميدان الديمقراطية المزيفة ، ليتمكن بذلك من جلبَ أكثر عدد من الشعب في خدمته ، وبذلك نافـق رأس المال ، في اعطاء حريات صورية ، وانتخابـات مزيفة للناس ، في حال انه أوجد الجماعات الضاغطة ، والاعلام المزيف ، الذي يحتوش الشعب ، وصب قسـماً من المال لاشتراء الضمائر ، كل ذلك لكي يأتي الى الحكم بمن يريده (مشرعاً، ومنفذاً، وقاضياً )ليكونوا جميعاً في خدمة ما احتوى عليه من رأس المال ، كما تقدم بيان ذلك في بيان (معرفة السياسة من خلال معرفة الاقتصاد، في الاسلوب الرأسمالى)قالوا:وحيث

وعى العمال والفلاحون ومن اليهم، دور الرأسمالية ، في امتصاص حق الطبقة الكادحة ، أخذوا يرفضون سيادة الرأسمالية عليهم، وأخذوا بالقوة في روسيا الشيوعية ، بازمة البلاد ، واعادوا الدور الاول للبشر ، الذي كان الشيوعية ، وهكذا تتوسع الشيوعية ، حتى تشمل كل أقطار العالم ، واذا سادت الشيوعية زالت الدولة عن الوجود ،لانه لايبقى حينئذ الاحتياج الى الدولة .

## تفنيد الادوار الاربعة

وبهذا الاستدلال المبني على ادعاءات فقط ، جعلت الشيوعية للاقتصاد الدور الاساسي في كل شيء ، والتي منها ( السياسة )، فالسياسة وليدة الاقتصاد ولذا فالشيوعي اذا أراد ان يدرس السـياسة لا بد وأن ينظر اليها من زاوية الاقتصاد .

وحيث ذكرنا في كتاب (الفقه : الاقتصاد) و(ماركس ينهزم) وغيرهمامن الكتب نقد النظرية الشيوعية بشيء من التفصيل ، لانرى حاجة الى تكراره هنا وان كان لابأس بالالماع الى:

(١) انه لادليل على ادوار التاريخ المذكورة .

(٢) وانه لادليل على ان الاقتصاد هو المحرك للتاريخ .

(٣) وانه لادليل على ان الاقتصاد أساس للسياسة، والدين والاخلاق وغيرها بل الدليل في كل ذلك بالعكس .

(٤) ثم لم تكن رأسمالية في بلاد روسيا ، بل كانت بلاد زراعية ، فكيف قفزت الى الشيوعية طافرة دور الرأسمالى .

(٥) بالاضافة الى ان الشيوعية لم تطبق في روسيا ولافي غيرها الى الان.

(٦) وان بلاد الشيوعية أسوء من كل ناحية من بلاد الرأسمالية (على انها سيئة ايضاً ) الى غيرها من الاشكالات الكثيرة التي أوردت على الشيوعية ولم يجدوا حتى عن احدها جواباً .

## ارتباط الحقوق بالسياسة

٣-أما مدخلية معرفة الحقوق في معرفة السياسة فلان السياسة تنبع عن الانظمة الحقوقية في الجملة فان الانظمة الحقوقية (والتي تدرس في كلية الحقوق) هي قوانين عامة توضع لاجل اجرائها على المجتمع في الارتباطات الفردية والاجتماعية سواء (في الاجتماعية) ربط الفرد بالدولة أو العكس أو ربط الدولة بدولة اخرى أو ما أشبه ذلك، فمثلا :(الحقوق) تضع القوانين لاجل القوى الثلاثة (المقننة والمنفذة ، والقضائية) ولاجل روابط هذه القوى بعضها الى بعض ، ولاجل الحريات العامة، والامور التي تجري في البلد، والاحزاب والمنظمات والصحف وسائر وسائل الاعلام وغيرها .

والانسان اذا اراد معرفة السياسة ، لابد وان يعرف هذه الامور الحقوقية ، والسياسي غالباً يجعل الحقوق اطاراً لما يريد تطلبه من الدولة أو الامة ،فاللازم ان يعترف السياسي بهذا الاطار ، وان يجتهد في كيفية التطبيق على الخارج واحياناً يختلف الاجتهادات ، حتى الى طرفي النقيض ، ان الاتكاء السياسي الى القوانين الحقوقية ، حتى في مورد تناقض الاحتمالات ، يظهر بالمثال

الاتى ، حيث انـه لا اشكال ان الادلة الاربعة هي معتمد الفقهاء في استنبـاط الاحكام ، ومع ذلك فقد تناقض الاجتهادات ، لافي الحكم فحسب ، بل وحتى في الاستفادة من مدرك واحد .

مثلا : يرى أحد الفقهاء بطلان المعاطات أو جـوازها ، استناداً الى قوله سبحانه : «يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود»(١) حيث يقول : انها ليست عقداً، فهي باطلة ، أو لأأقل من كونها جائزة وليست بلازمة، بينمايرى الفقيه الاخر صحة المعاطات ولزومها استناداً الى نفس هذه الاية ، حيث يقول : انه عقد عـرفي ، اذ لا يلزم في العقد اللفظ فيشمله قوله سبحانه . . وكما ان الاطـار لم يختلـف في المسألة المذكورة ، وان اختلفت الاجتهادات الى حد طرفـي النقيض ، كذلك الاطار الحقـوقي لايختلف فـي الاجتهادات السياسية ، وان وصلت الى طرفي النقيض .

وكذلك يتوقف العرفان السياسي علىعرفان (القانون الاساسي) والقانون الاساسي في الحقيقة موجز لكل قوانين البلاد الموضوعة ، أوالتى ستوضع، فبينما قوانين الاقتصاد والاجتماع والقضاء وغيرها ، قد تكون مآت الالوف ، يكون القانون الاساسي في نفس الوقت أقل من ألف ، مثلهما في ذلك ، مثل (الكتاب) و(السنة) حيث ان الثاني شرح للاول وتفسيروتبيين له .

وعليه فاللازم لمن يريد عرفان السياسة ، معرفته للقانون الاساسي ، كما يلزم عليه ان أراد ادارة سياسة البلاد ، ان لايخرج من اطاره وان كان له الحق فى ان يجتهد في هذا الاطار .

---

(١) المائدة : ١ .

## الادلة الاربعة فقط المصدر للدستور

وحيث انجر بنا الكلام الى هنا ، لابد من الالماع الى حقيقة ، يلزم ان لايغفل السياسى الاسلامي عنها، وهي ان (القانون الاساسي ـ الدستور) الذي يدون لاجل بلد اسلامي ، لابد وان يؤخذ من الادلة الاربعة ـ حسب الاحكام الاولية ـ فاذا تدخلت في الدستـور ، أحكام ثانوية ـ كالاضطرار والعسر و الاهم والمهم ونحوها ـ سقطت تلك المادة عن صلاحية كونها ضمن الدستور.

كما ان الدستور اذا وجدت فيها مادة ملفقة من الاسلامي وغير الاسلامي كانـت تلك المادة غير صالحة ، وهكذا الحال اذا تغافـل الدستور عن شيء اسلامي، وان كان التغافل لمصلحة ثانية .

ولهذه الاسباب الثلاثة التي ذكرناها ، ينبغي ان يكون بعض المواد في ( دستور الجمهوريـة الاسلامية في ايران ) موقتـاً لا دائماً حسب الظروف الاضطرارية الخاصة ويجب حذفها اذا اريد ان يكون القانـون اسلامياً بحتاً ودائماً .

فمثلا :النص على ان الرئيس يلزم ان تكون ايراني الجنسية انما هو وقتي للظروف الطارئة المعاصرة والا فان المسلمين اخوة لافرق بين عربهم وعجمهم وسائر جنسياتهم في صلاحية تسنم اي منصب رفيع من المناصب،فان اشتراط الجنسية الخاصة ، من مخلفات القومية ، التي لم يعترف بها الاسلام من أول يوم، بل فيما ورد على لسان رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: (الناس سواسية كاسنان المشط ، لافضل لعربي على عجمي الا بالتقوى)(١) ولاشك ان مجلس

---

( ١ ) الاختصاص : ص ٣٤١ .

الخبراء الذين وضعوا هذه المادة كانوا يعلمون كل العلم ، بما ذكرناه لكنهم اثروا اقحام هـذه المادة ، مراعاة لظروف طارئـة ، ( لأن الظروف الطارئـة الاستثنائية التي تمر بها البلاد في حال الثورة، تفرض ملاحظة مثل هذا الشرط اضطراراً ) .

ومثال آخر مسألة جعل التجارة (تعاونياً ، فردياً، شعبياً ) بينما هذه المادة ملتقطة من حكم اولي ومن حكم ثانوي ، بينما كان اللازم (جعل التجارة حرة بشروطها المقررة في الاسلام،فحسب) والمثال الثالث حذف (المضاربة ونحوها) من القانون ، وذلك مراعاة لظروف خاصة ، و المثال الرابع ، فصل السلطات بعضها عن بعض ، مع ان ذلك ليس حكماً اولياً ،وانما هو مأخوذ من الغرب واي مانع من ان يكون نائب المجلس قاضياً، أو الوزير نائباً ، اذا كان صالحاً الى غير ذلك .

ثم انه وان كان من الممكن الجواب عن كل هذه المآخذ بالحكم الثانوي الا ان الحكم الثانوي لايصلح ان يكون مادة دائمة في الدستور الا بعنوانـه حكماً ثانوياً ، فهل يصح ان يجعل من مادة الدستور (منع التجول في الليالي) لظرف خاص اكتنفت وضع (القانون الاساسي)؟ومجرد الاستحسان في التفكيك بين السلطات الثلاث لايكفى فى التشريع الاساسى الدائم .

### انتهاك الساسة للنظم الحقوقية

وكيف كان ، فقد اندفع بما تقدم من بيان لـزوم معرفة السياسي للقوانين الحقوقية ،الاشكال الذي ربما يتبادر الى بعض الاذهان ، من انه لافائدة في هذه

المعرفة بعد ان كانت القوانين الحقوقية لاتطبق غالباً ، فان الشعوب بما فيهم الحكام يتجاوزون القوانين في أعمالهم،والغالب انها تكون ذريعة للوصول الى مآربهم ، فمثلا : القوانين الديمقراطية ، أول من ينتهكها هم الحكام والنواب ، حيث ان المهم لديهم الوصول الى الكراسي سواء كان ذلك الوصول عن الطرق القانونية ، أو عن طريق الارشاء واشتراء الضمائر وتزييف الانتخابات ،وكذلك الكلام فى القضاة وسائر قطاعات الدولة ، والشعب لايشذ عن ذلك ، حيث ان أسهل شيء عندهم انتهاك القانون ، وفي مثل هذا الجو الذي فيه القانون أهون شيء ، اية فائدة لمعرفة السياسي للحقوق ، واي احتياج للسياسة الى القانون الحقوقى ؟

وجه الاندفاع ، ان الانتهاك شيء ، والمسلمية لدي الجميع، ليكون مورد الاخذ والعطاء ، ومرجعاً لدى الاختلاف والتنازع شيء آخر ، وهل يتمكن ان تعيش امة بدون مسلميات تجعل المرجع والمنطلق؟ فان الفرد يحتاج في حياته الشخصية والاجتماعية الى ما يبنى عليه أمره ، من الاصول والمقررات ، والا كانت حياته فرطاً ، كما قال سبحانه : «ولاتطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا»(١) والانسان المفرط لايصلح للبقاء لانه هادم، فكيف يصلح للعشرة ، وان يكون للاجتماع الذى يراد اصلاحه ؟ واذا صارت الامة مفرطة فاجدر بها ان تزول وكما قال الشاعر:

وانما الامم الاخلاق مابقيت ... فان هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

---

(١) سورة الكهف / ٢٨ .

## على السياسيِّ التدقيق فى المجتمع

ومما تقدم ظهر أمر آخر ايضاً ، وهو ان السياسي ليس بإمكانه ان يكتفى بمعرفة القوانين الحقوقيـة (بمافيها الدستور) اذ لايعرف الاجتماع من خلال مطالعة القانون ، وذلك لماتقدم من أن القانـون ينتهك دائماً، بل اللازم عليه أن يدقق النظر فى الاجتماع أيضاً لان السياسي يريد الانطـلاق من الاجتماع لاصلاح الاجتماع ، واذا لم يعرف المجتمع وقدر تطبيقـه للقانون وهتكـه للقانون ، كيف يمكنه اصلاح المجتمع ، فان الطبيب الذى لايعرف الداء لايمكنه اعطاء الدواء ، ومجرد معرفة الطبيب بالقوانين الطبية والامراض والأدوية ، لايكفى في اعطائه الدواء الملائم اذا لم يشخص مواضع العطب والخلل .

## الارتباط بين السياسة وبين علم الاجتماع

٤ــ أما احتياج السياسة الى علم الاجتماع ، واحتياج السياسي الـى ان يكون عالماً بالاجتمـاع ، فلان السياسة شكل من اشكال الروابط الاجتماعية فعلاقة العائلة بعضهم الى بعض رابطة اجتماعية ، وعلاقة المتعاملين أحدهم بالاخر رابطة اجتماعية وعلاقة التلاميذ بالاستاذ وعلاقة المجرم بمن وقعت عليه الجريمة والى غيرها من العلاقات ، كلها روابط اجتماعية، والسياسة وهي علاقة مجموع الشعب بهيئة حكامـه ، وبالعكس من أكبر الروابط الاجتماعية لوضـوح ان ما عداها ، محدود بقطاعات خاصة ، بينما هذه (السياسة) تشمل كـل الأمة ، بمختلف قطاعاتها ، فان بحوث علم الاجتماع من امثال : الارتباط بين الطبيعة

**والمجتمع، وبين العلم والمجتمع، وكيفية السلوك الاجتماعي، وتقسيم المجتمع الى طبقات، والامور المرتبطة بالشخصية والمؤسسات الاجتماعية، والطوارى على المجتمع، كالحرب والسلم والتقدم والجمود، والتكامل الاجتماعي، وغيرها مما يذكر في علم الاجتماع من المسائل، ترتبط بالسياسة مباشرة، حتى ان علم السياسة (وهو علم الادارة العامة) لايتم الا به، وحتى ان السياسي، لا يتمكن من الادارة، الا بالعلم بتلك المواضيع.**

## تبادل الاحتياج بين العلمين

ثم ان (علم الاجتماع) و (علم السياسة) يتبادلان الاحتياج، فالسياسة بدون الاجتماع ناقصة، كما ان علم الاجتماع بدون علم السياسة ناقص فاجمال كل داخل فى كلي الاخر. فالسياسة تأخذ عينات من علم الاجتماع لتجعلها موضع الدراسة والاعتبار، كما ان علم الاجتماع يأخذ جملا من علم السياسة ليطالعها ويفهم على ضوئها بعض الروابط الاجتماعية (حيث ان علم الاجتماع بصدد فهم الروابط الاجتماعية).

وبدون معرفة السياسي علم الاجتماع ـ من ناحية المفهوم ـ ومطالعته لذات المجتمع ـ من ناحية الانطباق ـ لايتمكن ان يكون منطلقاً عن المجتمع، كما لايتمكن ان يكون موجهاً للمجتمع، فهو كما ذكرنا فى الموضوع الثالث المتقدم: كالطبيب الذي لابد له من علم الطب مفهوماً وانطباقاً ليتمكن من العلاج.

## الارتباط بين علم النفس والسياسة

٥ ـ ومن هنا يظهروجه احتياج السياسة الى علم النفس ، حيث ان مهمة السياسة(الادارة)، والادارة لاتكون الا على البشر ولاجل البشر وبدون ان يتعرف السياسي على النفسيات للافراد والفئات ، كيف يتمكن من الادارة ؟ فان حجر الزاوية ، في كل شيء انساني هوفرد الانسان ، وفرد الانسان (جسد) و(نفس) و (روح) فالجسدهذا المشاهد السفليّ ، والروح نفحة قدسية .

قال سبحانه :«ونفخت فيه من روحي »همّها السمو بالانسان، والنفس شيء بين ذين الشيئين يجرها الجسد تارة الى السفل، وتجرها الروح تارة الى العلو ولذا نشاهد الازدواجية في الانسان ، حيث ان شيئاً في داخله يأمره بالحسن، وشيئاً آخر في داخله ايضاً ينهاه عن الحسن ، وكذلك يأمره احدهما بالقبيح وينهاه الاخر عنه مما يظهر منه انهما قوتان، في داخل الانسان (فان القوة الواحدة لايصدر منه الا امر واحد )ـ والا لصدر كل شيء من كل شيء ، كما قالوا في الفلسفة ـ، ومن جهة توسط النفس بين السمو والانحطاط ، بخلاف الروح التي هي سامية ابداً ، نرى في القرآن الحكيم انه اذ جاء فيه ذكر ( الروح ) قورن بالاحترام، بينما اذ جاء فيه ذكر النفس، قورن بالاحتمالية، قال سبحانه: « ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها »[1]. واذ ظهر ان مهمة السياسي الانسان، والانسان جسد ونفس وروح ، (والروح سامية ابداً فهو مكفي المؤنة)

---

( ١ ) سورة الشمس / ٧و٨ .

وانما يبقى ( الجسد )الذى من شأن الطبيب علاج عطبه، و( النفس)التي يجب على السياسي وغيره تقويمها ، ظهر وجه احتياج السـياسة الى علم النفس . ومن الواضح انا لا نقصد ان ( السياسي )وحده عليه تقويم النفس ، بل القصد مدخلية السياسي في ذلك، فان المقوم الاهم للنفس، الدين، والاخلاق (وذكر الاخلاق بعد الدين من باب ذكر الخاص بعد العام ).

## جوهر النفس يؤثر في امور اربعة

والنفس اذا قومت تقوم كلشيء، حيث ان جوهر النفس يحيط به اربعة امور :

(١) النفس العاملة حيث ان جوهرالنفس يؤثر في عمل النفس ، ايضاً- ولذا جعلناهماشيئين -.

(٢) والبدن .

(٣) والمحيطالاجتماعي-بكلا شقيه: المجتمع الصغير، كالعائلة والمدرسة والمجتمع الكبير وهي الامة كلها .

(٤) والمحيط الطبيعي من الارض وما فيها وما عليها ، ومن الواضح انه اذا صلح جوهر النفس ، قـامت النفس باصلاح كل تلك المحيطات ، واذا ترك جوهر النفس وشأنه ، فسد وافسد تلك المحيطات .

والسياسة ، يجب ان تعرف الاجتماع ، ومعرفة الاجتماع لا يمكن الا بمعرفة النفس، واصلاح جوهر النفساهم مهمات السياسي، لما قد عرفت من ان الاجتماع من الامورالمحيطة بالنفس فاذا صلح جوهرالنفس صلـح والا لم يصلح .

## احتياج السياسى الى التاريخ

٦ـواخيراً تحتاج السياسة الى علم التاريخ ، فالسياسي لايكون سياسياً ـ بمعنى الكلمة ـ الااذا عرف التاريخ، لان مايجده الانسان الان في الحال الحاضر ليس وليد نفسه ، وانما التاريخ الطويل له مدخلية في تكوينه ، واذا لم يعرف الانسان العلة ، لم يعرف المعلول ، ولم يتمكن ان يعالج الامر المطلوب علاجه .

مثلا السياسي الذي يهمه امر العراق ، لابد له من العمل لاسقاط حزب البعث الذين طغوا في البلاد فاكثروا فيها الفساد ، واسقاط حزب البعث انما يتسنّى للانسان، اذا عرف الظروف السياسية والاحوال الاجتماعية ، والاسباب الاقتصادية، التي كانت في العراق مما ساعدت على تكون هذا الحزب، معرفة تحليلية فقهية، لاسردية، اذلولا معرفة تلك الظروف والاحوال والاسباب لم يعرف الانسان مكمن المرض في الامة ، واذا لم يعرف مكمن المرض ، لم يتمكن من ازالته ، لتعود الحالة الطبيعية الى البلاد .

## المعرفة الفقهية

وانما قلنا يجب ان تكون المعرفة فقهية لاسردية ؟ اذ العلم بمسلسل التاريخ، لايوصل الانسان الى جوهر المشكلة ، فمثل ( سرد التاريخ ) و ( فقه التاريخ ) مثل ( الاحاديث ) و ( الفقه )فالانسان لايعرف الاحكام والمسائل بمجرد معرفة الروايات سرداً، وانما الفقيه بحاجة الى جمع الروايات ومعرفة عامها وخاصها،

ومحكومها وحاكمها ومطلقهاومقيدها وجهات الصدور فيها ، الى غير ذلك من قواعد الدراية، والرجال، والاصول.

## التاريخ والسياسة

وبذلك يعرف انه لايكفى للسياسي معرفة التاريخ فقط ، بـل اللازم عليه عرفان مجريات الاحداث والتيارات التي تتفاعل في البلاد ، من الخارج ، اذ كل بلد مهماكان معتزلا عن العالم بالستار الحديدي ، كبلاد الشيوعيين ـ مثلا ـ لابد له مـن الفعل والانفعال في سائر بلاد العالم ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وغيرها ، فاذا لم يعرف السياسي أحوال العالم المعاصر لايتمكن فهم مايجري في بلاده .

وهذا نوع من التاريخ ايضاً ، فان الزمان سيال يستوعب الكل، و ينقضى عن الكل، وما يخفى في باطنه يسمى (تاريخاً) فان كل لحظة سابقة على (الحال) تاريخ ، سواء لوحظ بالنسبة الى بلد السياسي ، أو بالنسبة الى سائر البلاد .

والتاريخ الذي يجب ان يعرفه السياسي ، بعضه أهم من بعض ، فالتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي أهم من غيرها كما ان التاريخ السياسي بصورة أعم لايغني عن معرفة التاريخ الدبلوماسي ، وتاريخ الروابط بين الامم .

## معرفة تاريخ استيعابى

ثم ان التاريخ الذي يجب على السياسي معرفته يجب ان يكون استيعابياً، تصاعدياً، وكلاهما فيه قدر كبير من الصعوبة ، اذ (الاستيعابي) بحاجة الى معرفة

كدس كبير من التاريخ عمودياً (اي بامتداد الزمان) وافقياً (اي بسعة الامم والمكان) مثلا : من يريد اعادة حكم الاسلام وتوحيد المسلمين تحت حكومة واحدة ـ كما أمر الاسلام ـ بحاجة الى معرفة التاريخ منذ ميلاد المسيح عليه السلام (عمودياً) كما انه بحاجة الى معرفة كل الامم والامكنة التي تفاعلت بعضها في بعض منذ عشرين قرناً (افقياً) وحيث ان ذلك لايتسنى لانسان واحد، يحتاج الى الاعتماد على جماعات تخصص كل واحد في قطعة من التاريخ ( قطعة زمانية ، أو مكانية ) .

ومن الواضح ان القطعة لاتكون حينئذ متفاعلة حتى تعطي وحدة شاملة هي مهمة السياسي ، فاللازم ان يعتمد السياسي حينئذ على ذكائه في استنتاج الوحدة من تلك القطع المتعددة ، والالم يعرف الروح العامة للتاريخ، ( وقد فرض ان الروح العامة في الغابر هي المؤثرة في العالم الحاضر ) .

أما التصاعدي، فلان الاستنتاجات عن الاحداث، تختلف كلما تقدم الزمان و ظهرت معالم الحق أكثر فأكثر ، فمثلا : قد ينظر التاريخ الى ( هارون ) كأمير المؤمنين، ثم كملك عادل ؛ ثم كملك عادي ، ثم كديكتاتور سفاك فاجر، فانه كلما جلى التاريخ ظهرت الحقائق أكثر فأكثر ، ومن المعلوم ان التاريخ الحقيقي هو المؤثر ، لاالتاريخ المزيف .

ولذا يجب على السياسي أن يتصاعد مع التاريخ، والاكانت النتائج عكسية فان الرئيس العادل ، غير الرئيس الجائر، في جعله اسوة ، وأتباعه في السيرة فان التاريخ يتجدد بتجدد الحياة، في كل زمان ، بسبب مؤرخين جدد، يستندون الى مدارك جديدة واستنتاجات جديدة، فاذا لم يكن السياسي تصاعدياً فـي فهمه

السياسة من خلال التاريخ ، لم يتصاعد فهمه فى الاسباب ، وبذلك يفشل فى علاجه للمسببات ، العلاج الذي هومكلف به، باعتباره رجل سياسة عليهادارة الامورعلى النحو الافضل .

وحيث ان المؤرخين ينقسمون الى مجموعات ، وكل مجموعة تخالف المجموعة الاخرى فى النظريات ، فاللازم على السياسى ، ان لايؤطر تفكيره بأحدى تلك الاطارات ، والالم يكن استيعابياً ، يصل الى أفضل النتائج، وفى الحديث : ( اعقل الناس من جمع عقل الناس الى عقله ) .

مثلا : المؤرخون الماركسيون ، يجعلون أدوار التاريخ ، أربعة ـ كما تقدم ـ ويستخلصون من ذلك ، ان الاساس لكل شيء (الاقتصاد) ولـذا يبنون تفكيرهم المستقبلي على الاقتصاد ، بينما المؤرخ (توينبى) يقسم أدوار التمدن البشرى الى واحد وعشرين قسماً، ويجعل لكل تمدن أربع مراحل ،كمراحل الفرد : من ولادة ، ورشد ، وشيخوخة ، وموت : كمايرى ان حجر الاساس فى تسيير الفرد (الدين) وكذلك هوحجرالاساس فىالتحولات الاجتماعية، فى كل أدوار التاريخ (عنده) ... ولعله يأتى المؤرخون الفرويديون ، ويجعلون المحرك الاساسى فى التاريخ الجنس، قياساً على كون المحرك الاساسى فى الفرد الجنس ـ حسب نظرية فرويد ـ... وكذلك يأتى فئة رابعة يجعلون حجر الاساس الزعامة وحب السيطرة ، وهكذا.

## ترجمة التاريخ وتطبيقه

وقدتبين مما تقدم ، ان اللازم على السياسى ان لايجعل التاريخ كالميت

المحنط الذى ينقله أصحاب الآثار من متحف الى متحف ، فالزمان ليس متحفاً والتاريخ ليس ميتاً بل اللازم ان يترجم التاريخ ـ الذى يريد ان يجعله اسوة ـ الى روح تلائم عصره ، ليستفيد منه سياسياً ، فى حال كونه يتخذه اسوة ايضاً ، فمثلا : انتصارات الاسلام ، يجب ان لايغفل عنها جسماً وروحاً ، لاجـل نهضة اسلامية جديدة، وفى نفس الوقت يجب ان لاتتخذ جسماً هامداً يراد نقلها بأبعادها المعلومة تاريخياً ، الى الزمان الحاضر ، فانه يكون حينئذ من قبيل المحاربة فى عصر الصاروخ بالسهم ، والاستطلاع فى عصر الاواكس ، بالدخان الذى كان يعتمد عليه فى ارسال الاخبار المهمة الى البلاد البعيدة، بسبب المنائر المنصوبة لذلك .

# السياسة
# علم وفن و معرفة

**مسألة : ٧**

قد يتوهم ان(السياسة) ليست علماً، وانما هي (ادارة) والادارة عمل، وذلك يعتمد على ذكاء الانسان وتجاربه ومايأخذه من المحيط ، وقديتوهم ان(السياسة) ليست الاتقان فن الكذب والدجل والنفاق .

وقد يتوهم ان (السياسة) ليست من الاسلام، وان العالم الديني هو العارف بالتفسير والتاريخ الاسلامي والفقه وماأشبه ؟ وكل هذه الاوهام ، لاأساس لها من الصحة ، فالسياسة علم ، كسائر العلوم ... ولعل هذا التوهم نشأ من ان البريطانيين قلما يطلقون (العلم) على السياسة ، وكثيرمن بلاد الشرق الاوسط كانت خاضعة للاستعمار البريطاني ، وسرت اليها ثقافتهم .

ولذا زعم جمع من المثقفين في هذه البلاد تبعاً لهم ، ان السياسة ليست علماً ، وماذا هو العلم ؟ ان العلم هو مجموعة كشوف للحقائق الكونية ، سواء كانت حقائق (خارجية) أوحقائق (انتزاعية) أو حقائق (اعتبارية) والفرق بين الاخيرين ان الامور الانتزاعية ، له تقرر في ظرف ما ، سواء كان انسان أوعين او لم يكن احدهما امثال ان (الاربعة زوج) و (الكل يساوى اجزائه) الى غير

ذلك ، حيث انه اذا فرض (عدم وجود مفكر) كانت الاربعة زوجاً ، والكل يساوي أجزائه ، وكذلك اذا لم يكن مخلوق أصلا ، لم تخرج هاتان الحقيقتان عن واقعهما ، فالاربعة كلما وجدت فهي زوج ، وهكذا ...

أما الامور الاعتبارية فهي التي لاحقيقة لها في عالم ما ـ لاعالم الخارج والعين ولاعالم الانتزاع ـ بل وجودها باعتبار المعتبر حتى اذا لم يكن معتبر لم تكن ، مثل كون الدينار له اعتبار المالية فان الدينار (الورق) لايسوى فلساً واحداً ، واذا كان بدون اعتبار من بيده الاعتبار لايعطى في قبال مأة منه حتى قرص خبز واحد ، بينما اذا اعتبره المعتبر كان كل دينار في قبال مأة خبز مثلا .

واذا تحقق ان العلم عبارة عن مجموعة كشوف ، فالسياسة علم ، حيث انه كشوف لكيفية الادارة العامة ولكيفية الارتباطات وانها عبارة عن مجموعة اغصان علوم ، كعلم التاريخ والاجتماع والاقتصاد وغيره .

ولعل الذين نشروا ان السياسة ليست بعلم ، في البلاد الاسلامية ، كانوا عامدين ، حتى ينسحب المسلمون عن تعلم السياسة ، فيخلو لهم الجو في ان يستغلوا جهل الناس ، فيفعلوا مايشائون ، كما حدث ذلك بالفعل .

## تركيز اسرائيل لانعدام الوعى السياسى

حيث ان عدم الوعي السياسي ، ركز اسرائيل في المنطقة ، واقتطع لبنان الاسلامي واعطاه للصليبية ، وجاء بحكومات الانقلابات ، التي ليس لها أى سند من العقل والمنطق ، حتى قدر قلامة ظفر ، وشتت بلاد الاسلام الى دويلات لاحول لها ولا طول ، وجاء المستعمرون الى البلاد ، تارة بالقومية ، واخرى

بالشيوعية ، وثالثة بالاشتراكية ، ورابعة بالوجودية ، وهكذا ، وجعلوا (القانون) مكان أحكام الاسلام . الى غيرها وغيرها من المآسي التي لم يكن يمكن ان تقع حتى جزء منها ، لو كان الوعي السياسي موجوداً .

أما التوهم الثاني : فهو وليد لعمل المستعمرين ، مفهوماً ومصداقاً ، فانهم هم الذين نشروا تفسير السياسة ، بالمعنى المذكور ، حتى يأباها أصحاب الضمائر والدين ، وبذلك يتسنى لهم أن يأتوا بعملائهم الى الحكم ، وفي غياب من الرشد الفكري ، والوعي السياسي ، وفي جو وصمت السياسة فيه بالانتهازية والدجل والنفاق ، مما سبب انسحاب الاخيار من الميادين ، جاء الاستعمار بـ(أتاتورك) تركيا و (بهلوى) ايران و (سادات) مصر ، و (قاسم) العراق ، و غيرهم فى سائر بلاد الاسلام ... هذا من جهة المفهوم .

وأما من جهة المصداق ، فان الذين دفع بهم المستعمر الى سدة الحكم فى بلاد الاسلام كان مصدقاً لما نشروه من المفهوم الانف ، حيث لم ير الناس فيهم الا بائعي الأوطان والمبتغين للشهوات الرخيصة ، والمنافقين والدجالين ، الى آخر قائمة صفاتهم المعروفة ، واذ (صدق الخبر الخبر) تجنب الصالحون للسياسة اكثر فأكثر ، مما فسح المجال أمام المستعمرين وعملائهم .

وأما التوهم الثالث ، فقد كان من نشر المستعمر ، حيث ان علماء الاسلام اذا انزووا عن الميدان تسنى للمستعمر أخذ أزمة البلاد ، وجعل القوانين التي تخدم الكفر والكفار ، عوض الاسلام الذى فيه العزة والاستقلال والنجاة ، والا فقد كان الرسول والأئمة عليهم الصلاة والسلام كلهم يزاولون السياسة ، وكذلك كان شأن العلماء قبل دخول المستعمر البلاد .

وهذه كتبهم الفقهية وصفحات تاريخهم المشرق ، تنبىء عن بيانهم المسائل

السياسية ، وتدخلهم في الامور ،كما ينبى عن تدخلهم ، أحـوال الشريفين ، والفاضلين ، والمجلسيين ، والعامليين ، والشيرازيين ، وغيرهم ممن سردت أحوالهم في كتب مفصلة .

ثم نرجع الى الذين قالوا ان (السياسة) ليست بعلم ، ونقول لهم ، ما هي ميزات العلم ، لنرى هل ان السياسة علم أملا ؟

## ميزات العلم الثلاث

واذا لاحظنا ميزات العلم ، نجد انها ثلاث ميزات رئيسية :

الاولى : ميزة الضبط والمحاسبة .

الثانية : ميزة الرؤية المستقبلية .

الثالثة : ميزة الانفلات عن الخرافة ومشاكل الحياة ، ونرى ان كل هذه الميزات الثلاث موجودة في علم(السياسة) .

أما الميزة الاولى : فالسياسة تضبط الاجتماع وتجعل له الحسابات الدقيقة او التقريبية ، فمثلا : السياسة تبين الروابط بين الفرد والدولة ، والدوائر بعضها ببعض ، والدول بعضها ببعض ، وتجعل للانتخابات ، والاكثرية ، والحريات وسائر الامور السياسية،حسابات وضوابط وليس معنى ذلك انها كالمحاسبات الرياضية والهندسية ، بتلك الدقة المتناهية ، وعدم التخلف حتى في كـل ألف واحد ، كما هو شأن جملة من العلوم كالعلمين السابقين ، وكالمنطق والكلام والفلسفة ، والفيزياء والكيمياء ، ونحوها ، فان من العلوم ، مالاتخرم قواعدها اطلاقاً ، ومن العلوم ما تجعل القواعد الاكثرية والضوابط الاغلبية، فمن القسم الاول الضرب حساباً ، و المثلث هندسة ، و الاشكال الاربعة منطقاً ، و اصول

الدين كلاماً ، ومباحث الوجود والعدم فلسفة ، وآثار المادة بنفسها أو تفاعلها في غيرها ، فيزياءاً وكيمياءاً ، حيث لاتخلف لقواعد هذه العلوم اطلاقاً .

كما ان من القسم الثاني ، مباحث علم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد ، وعلم الطب ونحوها، حيث انها غالبية ، لاتدقيقية،مثلا : (الاجتماع) يقول : ( الحرب تسرع عجلة العلم الى الامام ) وهذه القاعدة ليست صادقة على كل الحروب ، اذ منها مـا تستنفذ قوى الشعب فتسقطه الى الحضيض و(النفس) يقول : (الايحاء النفسى تلون النفس بلون الايحاء) وليس ذلك الا اغلبياً ، اذ ربما لاينفع الايحاء ، في بعض السفهاء وأصحاب الاتجاهات القوية، و(الاقتصاد)يقول : (بقاعدة العرض والطلب في الرخص والغلاء) بينما قد يتدخل شيء آخر مما يأخذ الزمام عن القاعدة المذكورة ، فيقل العرض مع الرخص أو يكثر مع الغلاء .

و(الطب) يقول : ان الطعام الفلاني يوجب اسهالا ، بينما قد يتدخل عامل آخر ، فيورث الطعام المذكور امساكاً، ولذا ترى ان علماء هذه العلوم يعترفون بأغلبية قواعدهم الموضوعة لتلك العلوم ، بينما ترى العلماء من القسم الاول يقولون بدقة قواعدهم المقررة ، دقة متناهية .

وعلم السياسة من القسم الثاني ، فقواعدها أغلبية لادائمية ، ومجرد ذلك لايخرج السياسة عن كونه علماً ، وهذا مايعبرعنه عند بعض بأن أسبابها بالنسبة الى مسبباتها من باب (المقتضى) لا من باب (العلة التامة) ...

ثم ان ما ذكرناه من (أغلبية) قواعد بعض العلوم ، لايراد بها، انه لاضوابط دقيقة لقواعد تلك العلم ، اطلاقاً ، بل المراد ان البشر لم يصل في معرفته الى تلك القواعد بشرائطها وموانعها ، والا فالله سبحانه جعل لكل شيء قاعدة دقيقة

لايمكن التخلف عنها قيد شعرة ، وانما يصل علم البشر الى بعض تلك القواعد بكل شرائطها وموانعها ، فتكون القاعدة مكتشفة بدقة (كقاعدة ارخميدس) في السوائل وبعض (قواعد نصير الدين) في الفلك ، وقواعد ( رسطاليس ) في المنطق ، وقد لايبلغ علم البشر الى كل تلك القواعد فى شرائطها وموانعها ، فيضع القاعدة الاغلبية ، كقواعد الطب انه لاشك ان (سقمونيا) مثلا: اذا اجتمع فيه الشرائط الواقعية ، كان مسهلا للصفراء .

لكن حيث لايعرف الطبيب كل تلك الشرائط بدقة، كان لابدله ان يقول انه مسهل أغلبي ، اذ ربما يصادف فقد شرط أو وجود مانع فلا يؤثر الاثر المذكور ، وهكذا بالنسبة الى كل علم له قواعد أغلبية ، لاقواعد دقيقة ، ولذا كلما تقدم العلم في أمر تقدم الضبط في قواعده ، حيث ان معنى تقدم العلم، المزيد من معرفة الشرائط والموانع .

وانما ادعينا ان كل القواعد الواقعية دقيقة غاية الدقة؟ للقاعدة العقلية المعروفة ( الواحد لايصدر الا من الواحد، ولايصدر منه الا الواحد)ـ بالنسبة الى الفاعل بالجبر ـ والا لصدر كل شيىء من كل شيىء

وان شئت قلت :ان (قاعدة العلل والمعاليل )عقلية بكل دقة وتلك لا تدع مجالا لعدم الانضباط ، ولو بقدر شعرة ، وان الذى ندعى هو عدم كشف الانسان حين كشف القاعدة ، لكل شرائطها وموانعها ، والا فمع اجتماع الشرائط ، وفقدان الموانع لابد وان تؤثر العلة فى المعلول بدون التخلف .

## الرؤية المستقبلية

أما الميزة الثانية، وهى ميزة الرؤية المستقبلية، فان العلم عبارة عن مجموعة

كشوف يصل الانسان بسببها الى مناهل الحقائق ، فيعطى العلم للانسان رؤية المستقبل ، بانه كلما تحقق السبب تحقق المسبب ، وهل العلم الا ذلك ، فعلم الطب مثلا : يعطى للانسان معرفة ، انه كلما تعفنت الاخلاط، كانت الحمى ، أو كلما دخلت الجرثومة الفلانية فى رئة الانسان تحقق التدرن الرئوى ، وعلم الهندسة يعطى رؤية انه كلماتحقق (المعين)من ابعادثلاثة خاصة تحقق للجسم الاستيعاب بالقدر الفلاني .

وهكذا بالنسبة الى سائر العلوم حتى اللفظية منها ، ففى علم النحو يقال: (كلما تحقق وصف فضلة، نصب على الحالية )،و(السياسة)هكذا تعطى الرؤية المستقبلية ، مثلا : فى فصل(الانتخابات )تعطى السياسة ، قاعدة انه (كلما كان المرشح اكثر نزاهة، وأكبر دعاية ، كان فوزه اقرب من فوز خصمه) .

وفى فصل (السياسة الدولية )نرى القاعدة العامة القائلة ، بانه (كلما كانت الحضارة فى دولةأكمل، كانت السيادة فيها على الدول الاقل حضارة منهاأكثر) الى غير ذلك من المسائل السياسية ، التى تعطى الرؤية المستقبلية .

## انعدام الرؤية للمستقبل

أما مانشاهد من عدم تمكن السياسى من الرؤية الدقيقة للمستقبل، فى كثير من الاحيان ، فانه يعود الى أحد أمرين :

(الاول) عدم اهتمامه بالمقدمات اهتماماً كافياً، وحيث غلطت عنده المقدمات لم تكن النتيجة المتوخاة .

(الثانى) عدم دركه لكل الاسباب والشرائط والموانع ، ومن الواضح ان النتائج تابعة لمقدماتها ، لا لما ادرك الانسان من الادراكات الناقصة غير الواقعية،

والا فحتى العلوم الرياضية ، اذا لم يهتم الرياضى بالمقدمات حق الاهتمام، أو لم يدركها حق الادراك ،لم يصل الى فهم النتيجة الصحيحة .

## الانقاذ من الخرافة والمشكلة

وأما الميزة الثالثة للعلم ، وهى ميزة الانقاذ من الخرافة والمشكلة ، فهى متوفرة ايضاً فى علم السياسة ، فان السؤال المطروح فى كل أنواع العلوم:انه ما فـائدة العلم ؟وماذا ننتفع من التحقيقات حول علم ما؟ والجواب أن العلم (بالغض عن كونه فضيلة ،وعن كونه قد يكون لنفسه، فيقال :العلم للعلم)يعطى للانسان أحد شيئين :

(١)الانقاذ من الخرافة والبدائية .

(٢)الخلاص من مشكلات الحياة ،فالانسان يخلق خالى الذهن، كما قال سبحانه :«والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئا»(١) وهذا الفراغ الذهنى ينتج اول ماينتج (البدائية التفكيرية) ثم(عدم وصول الانسان الى الحياة السعيدة) وكثيراً تصل البدائية الى الخرافة ، فتزرع فى الذهن المواد الضارة،وخلاف الحقائق -مما يسمى بالخرافة- كما انه كثيراً ماينتج الفراغ الذهنى المشكلات الجمة والتى احياناً تؤدى الى عطب الانسان ، أوفقده حياته .

فمثلا :من لايعتقد بوجود اله عالم قدير حكيم ، لابد وان يعبد الصنم ،أو ان ينتهي الى ان الكون معلول طبيعة جامدة عاجزة ، وكلاهما خرافة ، مثلهما مثل من يعتقد بان مجلدات - دائرة المعارف - من تأليف (بقرة)أومن تأليف

---

(١) سورة النحل / ٧٨ .

(الشمس والهواء والماء والتراب)وهل الطبيعة شيء الاهذه الامور الاربعة وما أشبهها ؟.

ويـأتي بعد ذلك دور المشكلات ، فمن ينزل في عينه الماء ، ولا يعرف الطب، وليس هناك طبيب، يعيش طول حياته اعمى ، ومن ابتلى (بحمى السل) ولم يكن طبيب ينقذه ، اخترمه الموت في ريعان شبابه ، وهكذا بالنسبة الى راكب البحر بدون ربان ، وباني الدار بدون قواعد البناء ، حيث يغرق الاول ويخر السقف على الثاني فتتكسر عظامه ، فيدخل في قافلة الزمنى والمعوقين .

## وجود هذه الميزة في السياسة

و(السياسة)تغترف من منهل هذه الميزة الثالثة ايضاً، فان من ليس بسياسي لابد وان يزعم بأن الحاكم الديكتاتور (ظل الله)وينفذ ارادة الله، وهي خرافة ، بالاضافة الى انه يصبح عبداً يساق، كمايشتهيه الديكتاتور حسب أهوائه وذلك يوجب شقاء حياته ، واحياناً يجزره الحاكم المستبد جزر الاضاحي ، فيكون قتيل جهله .

# للسياسة ساحتان : داخلية و خارجية

## مسألة : ٨

الفقيــه السياسى يجب ان يلاحظ السياسة ، فى ساحتين ، ساحة الداخل والساحة العالمية،وذلك لان السياسة بنفسها لها الساحتـان المذكورتان ، فان الادارة واعمال القدرة والنفوذ (التى هى عبارة اخرى عن الســياسة) لابد وأن تكون فى الداخل، كما لابد وأن تكون فى الخارج ، ولكل منهما شعبتان .

### للداخل شعبتان

(الاولى)حفظ الداخل بما هو وظيفة الدولة فــى ضبط النظام وأخذ زمام العدل ، والانماء ، وما الى ذلك .

(الثانية) الحيلولة دون تسرب السياسات الاجنبية الى الداخل، هذا بالنسبة الى داخل البلاد المحدودة بحدود هذه الدولة أوتلك .

### للخارج شعبتان

وأما بالنسبة الى الخارج ، فللدولة شعبتان ايضاً :

(الاولى)وضع التأثير على سائر الشعوب فى الاسهام بنظمها و كف الظلم

عنها وذلك لان الانسانية وحدة واحدة واللازم على الانسان بما هو انسان خدمة الانسان الاخر مهما كان لونه وعقيدته واتجاهه والنظام المسيطر عليه .

قال سبحانه :«ومالكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين» .[١]

وقال صلى الله عليه وآله وسلم :(الناس سواسية كاسنان المشط).[٢]

وقال الامام أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه الى مالك الاشتر :(أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).[٣]

وفي الشعر المنسوب اليه عليه السلام :

الناس من جهة التمثيل اكفاء　　　أبوهم آدم والام حواء[٤]

وقد كان من أوليات الاسلام ماذكره سبحانه : « انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » .[٥]

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ( لكل كبد حراء اجر )[٦] مما يوجب ان ينظر الانسان الى أخيه الانسان ، بنظر الانسانية ، فيساعده ويخفف عنه المآسي (والتي منها مأساة خرافة العقيدة) .

(الثانية) محاولة كف حكوماتها عن التأثير في البلد الاسلامي ـ مثلا ـ بسبب (الجماعات الضاغطة) وما أشبه ، حيث انه لو لم تتدخل الحكومة في الحيلولة عن التأثير في بلدها اثرت الحكومة الخارجية في البلد بمختلف انواع التأثير

---

( ١ ) سورة النساء / ٧٥ .

( ٢ ) الاختصاص : ص ٣٤١ .

( ٣ ) نهج البلاغة : الكتاب ٥٣ .

( ٤ ) ديوان الامام علي (ع ) : ص ٥ قافية الألف ( ط . الأعلمي ) .

( ٥ ) سورة الحجرات / ١٣ .

( ٦ ) الجامع الصغير : ج ٢ ص ٦٦ .

كما سيأتي بعض الكلام في كيفية تأثير الدول بعضها في بعض .

اذا عرفت ذلك نقول :(المسرح الاول)من مسرحي اعمال الدولة نفوذها وسياستها، هو مسرح الداخل .

## اطلاقات الدولة

والدولة لها ثلاث اطلاقات :

(الاول)ان يراد بالدولة (القوة التنفيذية)فيقال: قد صممت الدولة على كذا أو كفت الدولة يدها عن كذا فان المراد بالدولة حينئذ (القوة التنفيذية) .

(الثانى)ان يراد بالدولة كل التشكيلات الحكومية، من السياسية والقضائية والتنفيذية ، وغيرها ، وهذا الاطلاق أعم من الاطلاق الاول .

(الثالث) ان يراد بالدولة، ما يشمل الامة ايضاً ، وذلك كما يقال ان (دولة العراق محددة بايران وتركيا والخليج)فان الدولة يراد بها حينئذ مجموع السكان بحدودها الارضية الخاصة ، وهذا الاطلاق أعم من الاطلاقين الاولين ، واللازم تعيين المراد من (الدولة) بالقرائن المكتنفة بالكلام . . .

وبذلك ظهر ان قولنا: (الدولة تعمل نفوذها في مسرح الداخل) نريد بالدولة أحد الاطلاقين الاولين والغالب ارادة الاطلاق الثاني حيث اعتاد الناس ان يريدوا بالدولة (مجموع التشكيلات السياسية وغيرها) فمجلس الامة كمجلس الوزراء كالهيئة القضائية ، وسائر الادارات ، مسرح اعمال نفوذها مجموع الامة ، بما لها من الارض .

وانطلاقاً مما عرفت من معنى (الدولة) قد يعرف بعض السياسيين الدولة

ب ـ(انها الجبهة السياسية ، والادارية ، المتحضرة ، المستقاة من ارادة الامـة ، والتي تعمل لنفع المجموع، في المجموع )ولكن هذا التعريف بقيوده المذكورة لايمكن انطباقه على كل الدول، أوبعبارة اخرى ان التعريف المذكور تقريبي وليس جامعاً مانعاً، اذ :

أولا: ليست الدولة الجبهة السياسية والادارية المتحضرة دائما ففي الحكومات الديمقراطية تعمل الاقلية غير الفائزة بالحكم، ايضاً فى مجال الحكم مع وجود الشرعية لها سواء في مجلس الامة ، أو في دوائر الاعلام ، أوفي سائر الدوائر .

نعم كلمة الفصل في مورد الاختلافات ، تكون للحزب الحاكم ... وفى الحكومات الديكتاتورية تعمـل الجبهة المعارضة ، نفس اعمال الاقليـة ـ فى الديمقراطية ـ ولكن ليس مع الشرعية الموجودة في الديمقراطية ، ومن الواضح ان للمعارضة تأثيرها فى حركة الدولة لاجل مآربها ، فالجبهـة المعارضة تقف من الدولة ـ دائماً ـ بالمرصاد، مماتخرب احياناً ، وتسبب صرف نظر الدولة عن اهدافها ومقرراتها احيانا اخرى .

وثانياً : ليست الدولة مستقاة من ارادة الامة ، الافي الدول الاستشاريـة ، والافالدول الديكتاتورية ليست الدولة مستقاةالا من السلاح ، احياناً، والاستعمار احياناً ، فليست الدولة ثمرة الامة ، بل مفروضة عليها .

وانما قلنا : (الاستشارية) لان الدولة النابعة من ارادة الامة على قسمين :

(الاول) الدولة الديمقراطية ، التي تنتخب الامة فيها نوابها ، وهم يعينون القوة التنفيذيـة ، ويشرعـون الأحكام ، سـواء للقوة القضـائية ، أو التنفيـذية ، أو الادارية ، أو غيرها .

## الدولة الاسلامية

(الثاني) الدولة الاسلامية التي تنتخب الامة نوابها ، ليكونوا مأطرين للقانون الالهي، ومعينين للقوةالتنفيذية ، فان الامة ـ فى الاسلام ـ ليس بيدها التشريع ، وانما بيدها التنفيذ فقط، مع فارق آخر، وهي ان (الفقيه) الجامع للشرائطيكونالمشرفالاعلى علىالدولة والامة، كما سيأتى تفصيلالكلام فى ذلك فى مسألة آتية انشاء الله تعالى .

وعلى هذا فكلتا الدولتين (استشارية) وان لم تكن كلتاهما (ديمقراطيـة) ولذا استأثرنا كلمة (الاستشارية) على ذكر (الديمقراطية) .

وثالثاً : ليس دائماً تعمل الدولة لنفع المجموع ، وانكانت ترفع هـذا الشعار غالباً ، اذ فى الدولة الديكتاتورية انمايكونالعمل للحاكم الاخذ بزمام الحكم ، سواء كان الحاكم واحداً كما فى الحكومات الملكيـة ، أوجماعـة خاصة ، كما فى الحكومات الاشرافية ... وفى الدولة الاستشارية انما يكـون العمل للاكثرية لوضوح ان تعارض مصالح الجماعات ، وعدم امكانجمعها ، يجعل الدولة بين ان تعمل على حسب مصالح الاكثرية ، أوالاقلية ، واذا دار الامر بين الاثنتين، قدمتالدولة الاولى ، ولانريدبهذاالكلام ان الدولة لاتعمل للجميع اطلاقاً (حتى فى التعليم والطب وما اشبه) بل المراد انالعمـل ليس دائماً لنفـع الكل ، بل العمل فى كثير من الاحيان يكون لنفع الاكثر .

نعم ، يكون العمل لنفـع الكل فى الحالات الطارئة ، مثل حالة الحرب من عدو خارجى ، أو حالة كارثة طبيعية تهدد الكل ، أوتحرك عواطف الكل حيث ان الامة بجميع فئاتها ، تقف صفاً واحداً وتكـون الدولة حينئذ عامـلة

لمصلحة المجموع .

ورابعاً : ليست الدولة تعمل في المجموع ، مطلقاً .

(١) فان الدولة الفدرالية ، تشترك الدول الواقعة تحت الوحدة ، في امور ثلاثة فقط وهي : (الجيش والمال والخارجية) وانما لكل دولة نظام خاص بها ، واحياناً يكون الاختلاف بين تلك الدول في أنظمتها ، اختلافاً كبيراً .

(٢) وفي بعض الدول ، حيث تضعف القوة المركزية للدولة ، تفوض الدولة لبعض مناطقها (الحكم الذاتي) ولذا توجد سياسات صغيرة في اجزاء من الدولة ، هي التي تحل القضايا وتعمل النفوذ ، وانما الدولة المركزية تبارك تلك السياسات ، الى غير ذلك من الامور التي تجعل التعريف السابق ، تعريفاً في الجملة ، لا تعريفاً جامعاً مانعاً .

وحيث ان الدولة الاسلامية لها قانون واحد ، هو الاسلام المستفاد من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ، ويكون رئيسها الفقيه الجامع للشرائط ، الذي تنتخبه الامة ، فالشكل الاولي لهذه الدولة ، هو الشكل المنطبق عليه التعريف المتقدم بكل قيوده .

نعم ، اذا اضطرت الدولة الاسلامية لظروف قاهرة ان تجعلها كالدول الفدرالية ، أو ما أشبه تلك جاز (حسب القانون الثانوي) .

قال سبحانه : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة »[١] فكلما كانت قوة الدولة أكثر ، كانت أقرب الى الروح الاسلامية .

---

( ١ ) سورة الانفال : ٤٠ .

## ميزان وحدة الامة

ثم ان ارض الدولة الاسلامية ، هى أرض واحدة ، وكل أفراد المسلمين اخوة وسواسية ، في كل شيء مرتبط بالدولـة ، لايفضل بعضهم على بعض ، اختلاف اللون ، أواللغة ، أوالعرق ، أوالحدودالجغرافية ، أوغيرها ، فالقانون يجرى على الكل، على حدسواء فالامة في الاسلام تتوحد ، على هذاالميزان.

وبهذا ظهران ميزان (الأمة) عندالاسلام ، هو (العقيدة) فحسب ، خلافاًلما اعتبره الغربيون ميزاناً .

فقداختلفوا في ميزان وحدة الامة الى قولين :

(الاول) ان الميزان (ارادي) وهو (احساس الفرد بتعلقه باجتماع خاص) وتبعاً لهذا الاحساس ، يشترك الفرد مع اجتماع ما ، في العمل و يربط مسيره ومصيره بذلك الاجتماع ، وهذا الرأى ذهب اليه جماعة من علماء السياسة في فرنسا .

(الثاني) ان الميزان (قهري) وهو الأشتراك في اللغة ، والأرض، وسوابق التاريخ والثقافة العامة، وهذاالرأىذهباليهجماعةمنعلماء السياسة في(المانيا) وهناك قول ثالث ، يمزج بين الامرين السابقين ، فتكون الامة واحـدة باعتبار العناصر القهريةوالارادية معاً، ولو أردنا الموازنة بين هذه الأراء ـ مع الغض عن الميزان الاسلامي الذي ذكرناه ـ كان الميزان الاول أقرب الـى انسانية الانسان .

## مسرح الخارج

(المسرح الثاني) من مسرحي اعمال الدولة نفوذها وسياستها ، هومسرح

الخارج ، فان دول العالم منذ القديم ، كانت تتدخل بعضها في شئون بعضها ، بمختلف الاسباب والعلل ، فان الانسان لم يزل يطلب العلم والاستيلاء ، وهما جناحا الانسان الى السمو ، ان صرفهما في الخير ، كما انهما من أسباب شقاء الانسان ، ان صرفهما في الشر ، حالهما حال الماء والنار ، ان صرفهماالانسان في النافع نفعتا ، والا كانت النار محرقة ، والماء مغرقاً له .

وقدكان التدخل فى الزمان السابق ، قبل وجود الصناعة والالـة ، تدخلا قليلا، الا ما اذاكان التدخل عسكرياً، أما في الحال الحاضرفالتدخل اخذ يتشكل بمختلف الاشكال والوسائل ، التي وضعها العلم في يدالانسان ، ولامناص لاية دولة من هذا التدخل شائت أم أبت .

وأهم عامل للحيلولة أمام هذا التدخل- بعد ملاحظة وجوب ترك الناس وحرياتهم ، في قبال ضرب الستار الحديـدي حول البلاد ، مما يجعل الانسان أسوء من البهيمة ، كما فعلته الدول الشيوعية - هو تقوية المراكز في الداخل حتى لايكون تأثير من الخارج ، وتأثر من الداخل ، وذلك بأن يمنح الانسان داخل الدولة حاجته (الفكرية والجسدية) فاذا كان الامر كذلك ، لم يكن نقص فـي الانسان ، حتى يلتمس سده من التيارات الخارجية ، فان الانسان بطبيعته متطلب للكمال ، فاذا وجد الكمال في بلدهاتبعه، ولم يتأثربالتيارات الخارجية أما اذا لم يجـده في بلده ، ووجده في خارج بلده اتبعه ، ولم يمنعه عن السير ورائه اي شيء .

وهذا هوسرما يعمله الاستعمار من طمس معالم نقاط الكمال فـي البلد ، ومن تزيين نقاط الكمال في بلد المستعمر ، مهماكان الامربالعكس .

وقدمثل لذلك أحد المستعمرين ، قائلا ان ما في الاسلام مثله كمثل ضياء

ساطع النور ، وما عندنا مثله مثل ضياء خافت النور، واذا وجد الناس الضياء الساطع لم يلتفوا حول الضياء الخافت ، فالمهم ان نطفى ذلك الضياء ، حتى اذا لم يجد الناس نوراً أقوى من النور الذي عندنا ، التفوا حول نورنا تلقائياً، ولعلنا نعود الى تفصيل هذا الذي يفعله المستعمر بالبلاد المستعمرة ، فى مسألة اخرى .

## عوامل النفوذ

وكيف كان ، فعوامل تدخل الدول بعضها فى بعض ، مما تجعل الدولة المتنفذة ، الدولة الاجنبية مسرحاً لاعمالها السياسية ، ولنفوذ قدرتها ، امور:

### ١ ـ عامل الدين

(الاول) عامل الدين ـ أوما يشبه الدين ـ فان ترابط الشعوب بعضها ببعض فى الدين ، يجعل امكانية تدخل دولة فى دولة ، تتحدان دينا ، امراً سهلا ، والفكر لاحدود له ، مهما حاولت الحكومات جعل الحد له ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، فان الدين أو ما اشبه الذي له الاستيعاب العالمي ، لابد وان يمهد الجو لنفسه في كل مكان يمكنه ذلك ، وكذلك سائر الافكار والمباديء ولذا تهتم الفئات الدينية، والاحزاب السياسية، بالتدخل في شئون الدول ، واذا كان بيد الدين أوالحزب السياسي ، الدولة ، كان التدخل أشد ، حيث تملك الدولة وسائل التدخل الكثيرة ، من المال وأجهزة الاعلام وسهولة التحرك ، وغيرذلك .

ومن الواضح، ان الدين حيث يرتبط بالروح، أسهل في النفوذ من الحزب السياسي المرتبط بالمادة ، فان المادة ليس لها من الاغراء مايكون للدين حتى الدين المزيف اطلاقاً ، أو المنحرف عن نبعه الصافي .

## ٢- عامل القدرات

(الثاني) عامل القدرات الكبرى، فان الدول تنقسم الى ثلاثة أقسام، الكبرى والمتوسطة ، والصغار، والقدرات الكبرى، تتدحل بشكل وبآخر في القدرتين الاخريين كما ان القدرة المتوسطة تتدخل في الاخيرة ولذا نرى ان القدرتين الاخريين فى اضطراب دائم، وكلما حدثت الحروب أوما أشبه بين قدرتين غير كبيرتين ، تدخلت القدرات الكبرى، في الحلبة رأساً ، كما وجدنا ذلك ، فى قصة فيتنام وفلسطين وغيرهما، فان روسيا وقفت الى جانب فيتنام، وامريكا ضدها، وكذلك الحال في فلسطين فى الحرب العربية الاسرائيلية، ولو ان وقوف روسيا الى جانب العرب كان صورياً، بينما كان وقوف امريكا الى جانب اسرائيل واقعياً، كذلك بالنسبة الى التدخل المصري السعودي في اليمن ، والايراني العراقى فى حرب الاكراد - في زمن الشاه - الى غيرها، ولذا فاذا تمكنت الدولة الكبيرة من فرض سياستها فى الدولة الصغيرة من وراء الستار فعلت ذلك، لتظهر نفسها بمظهر النزاهة والبرائة والا تدخلت علناً، اعلامياً، ثم عسكرياً .

## ٣- عامل الثقافة

(الثالث) عامل الثقافة ، حيث ان الثقافة المشتركة ، توجب تفاهم الشعوب

وذلك يسهل تأثير بعضها فى بعض، والثقافة تشمل اللغة ، والتقاليد، والعادات وكيفية التفكير ، ووحدة الاصول العقائدية، والفروع الفقهية وما أشبه ، ولذا يحاول الاستعمار دائماً ، ان ينشر ثقافته فــى البلاد المستعمرة ، ليسهل بذلك استعمارها ، ويتسابق المستعمرون فى جذب طلاب المدارس الى بلادهم ليتلونوا بلونهم ، ويكونوا ارسلهم الى البلاد المستعمرة ـ بالفتح ـ فان الانسان لايفرز الاما أخذ، فلو أخذ طلاب (اندنوسيا) مثلا: لون الثقافة البريطانية ، أوالفرنسية اوالروسية، افرزوا ذلك اللون في بلادهم، مما يسهل للاستعمار ان يفتح موضع قدم هناك .

ولهذه الجهة نرى ان الاستعمار لماورد بلاد الاسلام فعل امرين:

الاول : تضعيف ثقافة الاسلام ولغته العربية ، فأعاد تقوية اللغات والآداب والرسوم المحلية التى كانت قبل الاسلام :كالسنسكريتية فى الهند، والفهلوية فى ايران ، والبشتو فى افغان ، الى غير ذلك .

أما فى البلاد العربية ، فقد أحيوا اللهجات المحلية بما سبب اندثار اللغة الفصحى ، التى هى لغة القرآن والسنة، وفى جملة من المستعمرات منعوا اللغة العربية اطلاقاً ، كما فى الجزائر، كما منعوا الخط العربى فى بعضها كمافى تركيا ، هذا الى جانب أحيائهم سوابق البلاد ، وذلك لقطع صلتهم بالاسلام، الذى هو عامل وحدة البلاد، واحياء صلاتهم بسوابق البلاد، كما احيوا الفرعونية فى مصر ناصر ، والشاهنشاهية المجوسية فى ايران الشاه، والبابلية فى العراق وهكذا أحيوا الكلدانية والاشورية والطورانية والبرهمية وغيرها ، فى مختلف بلاد الاسلام .

الثانى : تقوية ثقافة بلاد المستعمر ، من لغة وآداب ورسوم وما أشبه ،

فصار تعلم لغة المستعمر مفخرة، والتأدب بآداب المستعمرفضيلة والدراسة فى بلاد المستعمر مباهاة ، الى غير ذلك . وقد اثمرت هذه الثقافة ثمارها المرة ، حتى بعد الاستقلال ، فزعماء الهند الذين تعلمواثقافة بريطانيا ، الغوا الاسلام الـذي كان دين الهند منـذ الف سنة ، بعد ان استقلوا ، وزعماء الجـزائر الذين تعلموا ثقافة فرنسا ، لم يعملوا بأحكام الاسلام بعد استقلالها، و زعماء اندنوسيا ، الذين تعلموا ثقافة هولندا ، حالوا دون احياء الاسلام ، بعد زوال الاستعمار الهولندى عن بلادهم ، بل وزعماء مايسمى بالاستقلال ، فى البلاد العربية ، هم الذين كانوا من أشد الناس عداوة للاسلام فى هـذه البلاد .

## ٤ ـ الامم المتحدة :

(الرابع) عامل الامم المتحدة ، ومؤسساتها الكثيرة التي هـي زهاء مأة وخمسين مؤسسة، فان هذه المؤسسة خلفت (عصبة الامم) وممارستهاالوقوف دون الحروب بين الدول التي هي أعضاء في المؤسسـة ، والمؤامرات التي تحاك ضد الدول غيرالكبرى، جعلت هذه المؤسسة ، لا قليلة الفعالية فحسب، بل آلةبيد الدول الكبرى، وقدصارت آلة لايجاد الاضطراب والفوضى والحروب في العالم ، حيث ان لهذه المؤسسة ، بفروعها الكثيرة ، وحدورها في مختلف شعب الحياة ، الثقافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، وغيرها ، اليد الطولى في ايجاد الاضطرابات ، وهي تتعاون غالباً مع سفارات الدول الكبرى في التدخل في الشئون الداخلية في البلاد . وحيث انها ملجأ للدول الصغرى كان ضررها أكثر، لانه من قبيل الاستعمار الفكري ، بل انها تنشر بالفعل الاستعمار الفكري ، فمثل الذين يلتمسون العون من هذه المؤسسة ، كما قال الشاعر :

المستجير بعمرو عند كربته          كالمستجير من الرمضاء بالنار

وعلى أي حال ، فالامم المتحدة ، من وسائل البلدان الكبار ، للتدخل في الشئون الداخلية في بلدان العالم، واحياناً تعمل مؤسسات الامم المتحدة، لاجل توسعة الاستعمار الواحد، واحيانا لاجل توسعة اكثر من استعمار ، واحياناً تتحد دولتان كبيرتان أو اكثر في مقاومة ثورات الشعوب ، من خلال بث مؤامراتهم في البلاد الصغيرة .

وحال (جامعة الدول العربية) و(مؤسسة الوحدة الافريقية) و( مؤسسة دول عدم الانحياز ) ليس بأفضل من حال (الامم المتحدة ) فانها ايضاً ، ادوات بيد الدول الكبرى ، لتوسيع نفوذها في الدول الصغيرة ، التي تشملها هذه الاغطية البراقة ، وبكلمة واحدة ، حيث ان دول العالم الثالث ، ضعيفة في كل شئونها ومحتاجة الى الدول الكبرى في كل شئونها ، فهي مسرح لتدخل الدول الكبرى فيها ، وقد قال علي أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام : (أحسن الى من شئت تكن أميره،[١] واستغن عمن شئت تكن نظيره،[٢] واحتج الى من شئت تكن اسيره)[٣] .

وقد قال الشاعر : ( كل من كان ضعيفاً أكلته الاقوياء )

## مسرح السياسة للحكومة

وكيف كان ، فقد ظهر مما تقدم ، ان مسرح السياسة ، لحكـومة ما أكبر

---

( ١ ) غرر الحكم : رقم ٢٤٠٥ .

( ٢ ) غرر الحكم : رقم ٢٤٠٦ .

( ٣ ) غرر الحكم : رقم ٢٤٠٧ .

من الدولة المحدودة بالحدود الجغرافية من ناحية ، وفي نفس الحال أصغر من الدولة (المذكورة) من ناحية اخرى ، ففي ناحية انها أكبر من الحكومة، توسع نشاطها الى داخل الدول الاخرى .

(١) أما بقصد الاستعمار ـ كما هو شأن الدولة المستعمرة ـ بالكسر ـ .

**(٢)أو بقصد الحفظ والوقاية، حتى لا تتآمر ضدها الدول الاخرى .**

**(٣) او بقصد الهداية والانقاذ ، حيث ان الحكومة تريد هداية الاخرين الذين هم تحت نفوذ سائر الدول المنحرفة ، وانقاذ أفرادها عن الخرافة والظلم وهذا غالباً هو شأن الحكومات الدينية .**

**ومن الواضح الفرق بين الحكومات الاستعمارية والحكومات الدينية المخلصة حيث ان الاولى : تريد الاخذ والاستغلال، والثانية تريد العطاء والانقاذ ،وليس معنى هذا الكلام ان الحكومة الدينية دائماً كذلك ، ولذا قيدناها بالمخلصة ، اذ الحكومة قد تكون في سطحها دينية وفي باطنها استعمارية، كما هو كذلك بالنسبة الى حكومات التبشير ، بل المراد ان الحكومة اذا كانت منطلقة عن الدين الصحيح تكون ضد الاستعمار في جوهرها ، وفي عملها .**

**أما من ناحية انه أصغر، فقد عرفت ان جبهات سياسية مجازة أومحظورة، تعمل دائماً الى جانب الحكومة الرسمية، والتي تسمى (بالمشروعة) ولذا تتقلص سياسة الحكومة الرسمية ، بقدر نفوذ تلك السياسات الظلية ، فان كانت مجازة عملت بصراحة ، وحددت من السلطة السياسية الرسمية علناً،وان كانت محظورة عملت في الخفاء بالدعاية والتهريج والجماعات الضاغطة مما يقلص الحكومة الرسمية ، أحياناً خوفاً ، واحياناً من جهة عدم قدرتها على تنفيذ مآربها .**

**هذا بالاضافة الى ما تقدم من انحسار نفوذ الحكومات ( الفدرالية ) عن**

**الحكومات المهضومة في معدتها ،والحكومات (الضعيفة) في قبال قطعات من الدولة لها حكم ذاتي ، في قبال الدولة المركزية .**

## توحيد السياسة للدولة الاسلامية

ثم ان الدولة الاسلامية،يلزم ان تكون لها وحدة سياسية ، تضم كل اقطار بلاد الاسلام تحت حكومة مركزية واحدة،واذالم يمكن جمع الاقطارفي وحدة شاملة ، كان من الممكن جعلها ، في حكومات ولايات ، لها انتخابات حرة لرؤسائها ، وان كانت كلها خاضعة لحكومة مركزية واحدة ، تجمع شملها وتوحد صفوفها.

كما ان اللازم ان تكون الخارجية، والجيش ،والمال فيها واحداً ، فتكون كلها مشمولة لوحدة اقتصادية كما هو الحال في بلدان قطر واحد ، لا ان يغوص قطر في النعيم بينما لايجد البلد الاخر لقمة العيش ،وقد قرأت في تقرير ان بعض البلدان الاسلامية في الحال الحاضر دخل الفرد فيها في العام ما يقارب عشرة آلاف دينار ، بينما قطر آخر دخل الفرد فيها في العام عشرون ديناراً ، وبالوحدة الاقتصادية ، يحصل النمو الاقتصادي ايضاً ، مثلا : اراضى السودان القاحلة القابلة للزراعة ، والتي تعطى الكثير من احتياجات البلاد الاسلامي تزرع بواسطة البلاد النفطية وهكذا .

## لا . . . للاحتكار التجارى

وسوف تكون التجارة حرة ـ كماهو المنهاج الاسلامي ـ لكن يمنع من الاجحاف :

أولا : بواسطة اتجار الدولة ، ومن الواضح ان بعض التجار لو باع الشيء رخيصاً ، لم يتمكن الاخرون من الاحتكار والغلاء .

وثانياً : بواسطة المنافسة الحرة بين التجار .

وثالثاً : بواسطة المعاقبة لمن سولت له نفسه بالغلاء ، كما ذكرنا ذلك في (الفقه : الاقتصاد) وهنا ، الماعاً .

وكذلك سوف تكون للدولة الاسلامية الواحدة المترامية الاطراف ، وحدة اجتماعية ، اذ وحدة الدين، ووحدة القانون ، ووحدة الاقتصاد ، ووحدة السياسة لابد وان تنتهى الى وحـدة الاجتماع ، ولاتكون البلاد الاسلامية الموحـدة ، كالولايات المتحدة الامريكية ، حيث لكل قطر منها سياسة خاصة ، و قـوانين خاصة ، لوضوح الفرق بين الدولة العقائدية وبين الدولة الململمة، خصوصاً: اذا فرضنا وحـدة اللغة العامة لكل الولايات ، وهـى اللغة العربية ، حيث ان الواجب على المسلم ، تعلمها من أجل الصلاة ونحوها . . . وبذلك يعادمجد الاسلام الغابر ، و يأخذ الدين بزمام العالم فينجي الناس من الديكتاتوريات ، بقوانينه التى تضع عنهم اصرهم والاغلال التى كانت عليهم .(١)

---

( ١ ) سورة الاعراف : ١٥٧ .

# النظرة الاسلامية المستوعبة

**مسألة : ٩**

للاسلام نظرة واقعية الى (الافراد) الذين لهم شخصية علمية ، أوسياسية، أواجتماعية ، أواقتصادية، أوغيرها، والى (التاريخ) الذى يضم الافراد فى رحم التيار العام ، فليس الاسلام مما يخصص بأهميته (الاول) وحده ، ولا (الثانى) وحده، بخلاف المدارس الفكرية العالمية ـ على الاغلب ـ حيث تهتم بأحدهما فقط .

فترى الاسلام تارة ، يذكر أحوال الاشخاص صالحين كانوا أم طالحين ، أمثال آدم عليه السلام والشيطان ، وهابيل وقابيل ، ونوح عليه السلام وولده ، وابراهيم عليه السلام ونمرود ، وموسى وفرعون، وامرأة فرعون، وامرأة لوط الى غير ذلك ، وتارة اخرى يذكر أحوال الامم ، كعاد وثمود و قوم يونس وبنى اسرائيل، الى غير ذلك فقد قال تعالى : « قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدء الخلق »[١] .

وفى الحديث: (من ورخ مؤمناً فقد أحياه) .

---

( ١ ) سورة العنكبوت / ٢٠٥ .

وقال أمير المؤمنين عليه السلام : (فسر في ديارهم وانظر الى آثارهم).[1]

وأنشد عليه السلام :

باتوا على قلل الاجبال تحرسهم     غلب الرجال فلم تنفعهم القلل[2]

الى غير ذلك .

و هذه النظرة الاسلامية المزدوجة هي النظرة الواقعية اذ كل واحد من الشخصيات والاحداث التاريخية، يتفاعل بعضها في بعض خارجاً ، و كل واحد منهما يوضع نصب عين الانسان اللاحق، والتاريخ اللاحق اسوة ، فان الاخيار تحيى للاسوة ، والاشرار تبقى ليرى الانسان كيف ان شرهم لم يعد اليهم والى غيرهم الا بالخسران ، فيجتنب ، هذا بالنسبة الى الافراد .

أما بالنسبة الى الاحداث التاريخية فالتاريخ تكاملي اذ الانسان الذي هو محور التاريخ وصانعه ، ميال بطبعه الى الكمال .

ولذا يرى التاريخ في حال التكامل، وكلما صنع في التاريخ ابقى ، وبنى عليه أكمل منه ، كالمصباح يبتدء بالسعف، والى ان ينتهي الى الذرة ، ووسيلة النقل في البحر تبتدء بالخشبة ، والى ان تنتهي الى الباخرة وهكذا ، و الزمان يسير الى الاكمل ، وقد فسر بعضهم قوله سبحانه : « لتركبن طبقاً عن طبق »[3] بذلك .

## تفاعل الانسان والتاريخ

والانسان العبقري والتاريخ المتصاعد يتفاعل احدهما مع الاخر ، ويستفيد

---

( ١ ) نهج البلاغة الخطبة ٢٢٤ .

(٢) مروج الذهب : ج ٤ ص ٩٤ ط مصر ١٩٨٥ هـ .

( ٣ ) سورة الانشقاق / ١٩ .

احدهما من الاخر... فالعبقري يستفيد من التاريخ قدر تكامله الى زمانه ، مثلا العبقري يركب الطائرة بسرعة الوصول الى محل تدريسه ، ويستنجد بالطابعة لايصاله أفكاره الى الطلاب، كما ان التاريخ يضع نسبة جديدة فى بنائه التكاملي من العبقري ، فابن سينا يقدم الطب ، والعلامة يقدم الفقه ، والمجدد الشيرازي يقدم استقلال ايران .

## نسف مدرسة ماركس

وبذلك تبين ان اهتمام(مدرسة ماركس) بالتاريخ، وعدم الاهتمام بالافراد لان التاريخ تكاملي ، يسير لاجل انقاذ الانسان من يد استثمار الانسان ، وذلك يكون بتعميم الشيوعية ، غير تام ، اذ يرد عليه :

أولا : ان النظرة الى التاريخ فقط ليست نظرة مستوعبة ، كما عرفت لزوم ازدواجية النظرة .

وثانياً: انهم لم يلتزموا بهذه النظرة، ولذا أخذوا يهتمون بماركس وانجلز ولنين وستالين وماو وكاسترو وكيم ، فاذا كان الامر كما ذكروا ، فلماذا هذا الاهتمام ؟

وثالثاً : ان التاريخ الذين قالوا به ، من أدوار أربعة لم يدل عليه دليل، بل الدليل دل على عدمه كما ذكرناه سابقاً وفى(كتاب الاقتصاد)و (ماركس ينهزم) وغيرهما ، فكبراهم بتكامل التاريخ تام، لكن صغراهم ترقيع دل الدليل على عدمه .

ورابعاً :التكامل اختياري، وليس بجبرى ، اذ الانسان يصنع هذا التكامل والانسان مخير وليس بمسير كما ثبت فى علم الكلام والفلسفة .

## المدرسة الغربية الاخرى

كما تبين مماذكرناه من ازدواجية الامر ، انالاهمية ليست للافراد فقط كما تقوله المدرسة الاخرى التي شاعت في الغرب والشرق ، ولها بقية الى الان ، ثم يشتبه غالباً بعض مناصري هذهالمدرسة (بل هو أشتباه عام لكثير من المؤرخين) حيث يذكرون ـ على الاغلب ـ (السلاطين) و (الديكتاتوريين) و (الفاتحين) ومن اليهم ، مع انهم جزء وليس بكل ، بل اللازم الى جنب اولئك ذكرالعلماء والخطباء والمؤسسين والبناة ، ومن اليهم ممن تعاونوا في تكميل الحيا ةوالانسان ، وقد تقدم ان الانسان ، يكمل نفسه وجسده ومجتمعه ومحيطه الطبيعى ، وقد ساراثرهم الشعراءالذين يتبعهم الغاوون ، فترى ديوان فلان ـ عربياً كان أوفارسياً ـ مليئاً بمدح الطغاة والمستبدين والقتلة وممتهني كرامة الانسان ، أما الامة فلا أثرلهم ، فى أمثال هذه التواريخ ، والدواوين.

وكيف كان ، فاللازم ان يكون مسرح السياسة أمور ثلاثة :

(١) الاشخاص ، الذين لهم مدخلية في السياسة بالمعنى العام .

(٢) والتاريخ بمافيه الامم ، حيث انالفرد العبقري بدون الامةلايقدرعلى البناء ، كما ان ضده بد ونها لايتمكن من الهدم .

(٣) الاطارات الحقوقية ، والقوانين التي لها مدخلية فى صنع الانسان والتاريخ ، اذ فى كل هذه الاطارات ، ينمو أويسقط الانسان والتاريخ ، وان لم تكن الاطارات بوحدها بانية وهادمة .

واذ قد عرفت ان المسّير للتاريخالى الامام ، الذيجب ان يكون مسرحاً للنظرالسياسي ، هو الافراد والقيادات جميعاًنقول : ان هاتين تظهران فىثلاثة وحدات (الوحدة العليا) و (الوحدة الوسطى) و(الوحدة القاعدية).

## الوحدة العليا : الدولة

فالوحدة العليا هي (الدولة) حيث انها تكون في صدد تسيير دفة الحكم والسير بالبلاد و المجتمع الى حيث الهدف المنشود، ولايهم في الامر ان يكون المسيّر للدولة فرداً (كما في الدكتاتوريات) أو جماعة (كما في حكومة الاشراف ونحوهم) أو نواب الامة (كما في الاستشاريات ديمقراطية كانت أم لا) اذ المهم ـ في كلامنا الان ـ ان الدولة هي مركز التصميم الذي يجب ان ينظر اليه السياسي ولابد ان يعلم ان الدولة لسعة قدراتها المادية والمعنوية ، من أهم عوامل تسيير المجتمع .

أما قدرتها المادية فواضح ، وبها توظف الناس رغباً وهباً ، في مختلف الخدمات والتي منها الجيش والشرطة والامن والقضاء وغيرها .

وأما قدرتها المعنوية ، فلوضوح ان الدولة تستمد شرعيتها من أمرين :

(الاول) (القانون) فان القانون مسلم الاتباع عند قطاعات كبيرة من الامة والدولة تنفذ القانون ، سواء كان القانون موضوعاً في الدين ، أو بسبب نواب الامة ، أو بسبب قيادات الحزب، وحتى الدول الديكتاتورية، تزيف ارادة جماعة باسم (مجلس قيادة الثورة) أو (مجلس الشعب) أو ما أشبه ذلك .

ومن الجدير بالذكر ، ان نقول بين قوسين (ان الامم يجب ان لاتخدع بأمثال هذه الظواهر اطلاقا والا تمشت فيهم الدكتاتورية المطلقة مما يوجب هلاك الحرث والنسل ، وقتل الابرياء، وفتح باب السجون والتعذيب ومصادرة الاموال، وخنق الاصوات، الى آخر لامور الديكتاتورية، بل اللازم ان يعي الامة فان كانت الحكومة دينية كان اللازم ان يكون القانون حسب دساتير الدين الموجودة

فيمنابعه ، وان يكون تطبيق الكلي على الشخصي، حسب رأي أكثرية مجلس الامة ، المنتخبة بكل حرية وأمانة ، وان كانت دولة غير دينية ، يجب ان يكون القانون والتطبيق حسب رأي أكثرية الامة كذلك) .

(الثاني) المعنويات ، فقد تكون هذه بسبب ان الدولة على طبق معنويات الناس ،كما في الدول الدينية ، والدول التي لها مبادىء خاصة منطبقة على مبادىء الناس المسلم بها لديهم وقد تكون هذه بسبب (القوة الخامسة) التي تنظمها الدولة داخل صفوف الناس بقصد تهيئة الرأي العام على وفق أعمال الدولة فهذه القوة الخفية بالاضافة الى وسائل الاعلام هي التي تحتوش الناس لقبولهم أعمال الدولة وهذه القوة قد تتمكن من التأثير على رأي الاكثرية ـ اذا كانت غير واعية ـ او اذا كانت اعمال الدولة ملائمة نوعاً ما ـ وقد لا تتمكن الا من ايجاد رأى ثان في المجتمع بسببه لا تكون الدولة منفردة في الميدان، لتصب الجماهير عليها اللعنة والبرائة .

واذا تمكن وعاة الامة من سلب الشرعية عن أعمال الدولة لم تتمكن ( القوة الخامسة ) من اداء رسالتها ، باضفاء الشرعية على أعمال الدولة وسرعان ما ينكشف للجماهير زيف الدولة ، فان تمكنوا من اسقاطها بالطرق المقبولة ، اسقوطها كذلك ، والا توسلوا بالقوة ، ولذا يجب على الدول الديكتاتورية ان لا تطمئن بهذه الاساليب في بقائها ، وأفضل لها ان تعدل سياستها تجاه الامة ، من السير في مثل هذا الخط المنحرف الذي يؤدي اخيراً بنفسها وسمعتها .

وبما تقدم تبين ، ان بين (القانون) و (المعنوية) عموماً من وجه ـ حسب اصطلاح المنطقيين ـ اذ ربما يكون قانون ومعنوية، وربما يكون قانون دون معنوية كما في حكومات الاستعمار حيث يوضع القانون على يد المستعمر وعملائه ، الا ان الناس ينظرون الى القانون شزراً ، وربما تكون معنوية دون

قانون ، كما في الحكومات الدينية ، حيث أكثرية الشعب متدينون ، وبعدلم توضع القوانين التي تستند اليها الدولة فى امورها .

والتجربة والمنطق ، يدلان على ان الحكومات الدينية أكثر دواماً من غيرها والسبب ان الحكم تحمله القلوب والابدان بينما الحكومات غير الدينية حاملها الابدان فقط ، واذا اختلف القلب والبدن كان الاجدر ان ينتهى الحكم فى مدة وجيزة ، بخلاف ما اذا اتفقا ، اذ لا مبرر لسقوط الحكم حينئذ بسرعة .

## الوحدة الوسطى : الجماعات

(والوحدة الوسطى) الجماعات ذات النفوذ والفعالية في الجماهير كالجمعيات والمنظمات والاحزاب، سواء تشكلت باسم الدين، أو الدنيا ، أمثال الجمعيات الاقتصادية، والطبية، والثقافية، وغيرها وهذه الجمعيات والجماعات ان كان هدفها الوصول الى الحكم كانت احزاباً سياسية، وما أليها، وان لم يكن هدفها ذلك ، كانت جماعات اجتماعية واقتصادية وغيرهما .

وعلي اي حال ، فأمثال هذه الوحدات تؤثر فى السياسة دائماً ، أما تأثيراً مباشراً ،اذا هدفت السياسة ، فتطلب من الدولة اجراء سياسة خاصة مما توجب اضطرار الدولة القبول ، أو تحول دون اعمال الدولة سياسة خاصة ، مما تحد مسار حركة الدولة ، وأما تأثيراً غير مباشر اذا لم تهدف السياسة ، كما اذا تصرفت في الاقتصاد ، حيث ان الاقتصاد وجه ثان للدولة .

ولنفرض ان الجماعات الصناعية عملت للتقليل من الصناعة، فان الصناعة تقل ، ويؤثر ذلك فى بيع الدولة مصنوعاتها للخارج ، مما يؤثر في ضبط

الدولة رقبة الأسواق الخارجية، وهذه ضربة سياسية تتلقاها الدولة وبقدر الضربة يضعف وزن الدولة في الخارج .

وعلى اي حال ، فأمثال هذه ( الوحدة الوسطى ) تكون مسرحاً لمطالعة السياسي لها ، كمسيرة لسياسة الدولة في الجملة، وكثيراً ما تجعل الدولة بين بعض هذه الوحدات ، وبين وحدات اخرى ، تنافساً بقصد عدم امكانها الضغط على الدولة بالقدر الطبيعي، ولايمكن ذلك الا اذا جعلت الدولة تنافساً طبيعياً ، اذ الجمعية المصطنعة العميلة للدولة لاتقدر على التخفيف من الضغط الطبيعي الذي توررده الجمعية الحقيقية على الدولة مثلا: اذا كانت بعض التجمعات العمالية حول معمل تضغط على الدولة ، فبامكان الدولة ان تكون معملا آخر ، يجتمع حوله العمال، يضغطون على التجمع الاول ، ليكفوا الضغط عن الدولة من جهة ضغطهم المضاد على التجمع الاول .

## الوحدة القاعدية : الجماهير

(والوحدة القاعدية) هي ثالث الوحدات في ملاحظة السياسي، وهم جماهير الناس ، الذين ليسوا من الوحدتين السابقتين، ومع ذلك لهم مطالب منبعثة عن (الدين) أو (القومية) أو (الاقتصاد) أوغيرها توجب الضغط على الدولة في سياستها حتى تلتزم الدولة سياسة خاصه ايجاباً أوسلباً أوتعديلا، واسلوب ضغط الجماهير على الدولة ، مع انهم ليسوا بمتشكلين ، في شكل خاص ، هو ضغطهم على الجماعات ذات النفوذ وعلى أفراد الدولة ، ممايتعكس الضغط على الدولة، وأحياناً يتجمعون في مظاهرات واضرابات جماهيرية، اذا كانت مطالبهم قوية. والدولة في ما اذا كانت (استشارية: بكلاشقيها) تفادي (الرأي العام) غالباً بمختلف

الاساليب والاسباب لان الرأي العام اذا صار ضد الدولة، يسقطها .

أما في الحكومات الديكتاتورية ، فهي غالباً تتجاهل الرأي العام، وتقابله بالعنف لكن هذا لايدوم زماناً طويلا وانما تتمكن الدولة انتقاوم مدة حسب قوة المعارضة العامـة او ضعفها ، وأخيراً ، تسـقط ، حيث تأخذ الجماهير مطاليبها .

(أ) فالانبعاث عن الدين، فيما اذا كان عمل الدولة مخالفاً للدين ، حيث ان الجماهير المتدينة تأخذ فى التجمع، وأبداء الرأي ، والضغط على الجماعات ذات النفوذ ، وعلى الافراد المنخرطين فى سلك الدولة .

والمثال الظاهر لمثل هذاالانبعاث ، ماحدث فى ايران (أبان قصة التنباك) و(أبان الدعوة الى المشروطة :الدستور)و(أبان الدعوةالىتأميمالبترول)و(أبان الدعوةالىازالةالملوكية لتأخذالجمهوريةالاسلامية مكانها)وكذلك ماحدثفى العراق(أبان الدعوة الى اخراج الاستعمار البريطاني)وكذلكفىالحالالحاضر (حيث الدعوة الى اسـقاط البعثيين)الذين ثبت عمالتهم لبريطانيا وأسرائيل وامريكا فقد كان الانبعاث فى كل هذه الموارد دينياً بحتاً .

وأدل دليلعلى ذلك، ان العلماء المراجع قادوا هذه المعاركوالجماعات الصغيرة الذين ألقوا دلوهم فى الدلاء، لم يكن لهم اي تأثير يذكر، وانما هم ارادوا تسجيل موقف ليكون لهمفىالمغانم نصيب وهذا بالنسبة الىالجماعات الصغيرة الصادقة فى الوطنية .

أما غيرهم من عملاء الشرق والغرب (الذين ادخلوا انوفهم فى المعركة) فليس المهم الكلامحولهم، اذ هؤلاءكانوا يمثلون الاستعمار والثورة المضادة

وان تظاهروا في ثوب الوطنية والاخلاص .

## تحطم الثورات لنقص الوعى السياسى

ولا بأس هنا بالالماع الى أنه اذا كانت الجماهير وراء هذه الحركات فلماذا تبدل الامر ، الى ان جاء عملاء الغرب الى الحكم بعد فترة وجيزة من الحركة ؟فالبهلويان، والملوكيون ومن بعدهم و(هم عملاء الغرب) كيف جائوا أثر تلك الحركات الجماهيرية الثورية ؟.

والجواب : ان الجماهير الذين وقفوا وراء العلماء لتحرير بلادهم، عن الاستعمار والاستبداد، كان ينقصهم(الوعي السياسي) ولذا لم يصنعوا(التنظيم) اللائق بحفظ الحكم، كما لم يهيئوا الجو الصناعي، الذي يسند الحكم، فان هذه الثلاثة، هي أساس الحكم فى الوقت الحاضر(الوعي)و(التنظيم)و(الكفائة الذاتية ).

ومن الواضح ان الوعي يستدعى الامرين الاخرين: اذ الجماهير المسلمة الذين قاموا بتلك الحركات لم يشعروا بأن الغرب الذي يقف وراء التخريب قداعد عدته والثوار الذين قاموا بالحركات امثال (الاخوند)و(الشيرازى) و(الشيخ النورى)وغيرهم رحمهم الله ، ماتوا بالسم أوقتلوا فلم يكن لهم زمان التوعية وأن صرحوا بما وعوا للجماهير حتى قال(النورى):(المشروطة التي يطبخها البريطانيون لاتنفعنا ) ( ولماذا تستوردوا قوانين القضاء من باريس ، وقوانين مجلس الامة من انكلترا؟)ولذا أصر على اضافة (المشروعة)الى(المشروطة).

والجماهير كانت غافلة عن المؤامرات الاستعمارية، وعن أساليب الحكم

في العصر الحاضر وكانوا يزعمون ان مجرد التقويض يكفي في رجوع الزمام الى الاسلام، ولذا لم ينظموا أنفسهم التنظيم اللائق، ولم يسرعوا في صنع الاكتفاء الذاتي وجاء المستعمرون ونظموا عملائهم كما ان الحاجة سببت خضوع المحتاج الى المحتاج اليه ،كما قال علي عليه السلام : (احتج الى من شئت تكن أسيره)[1] وبذلك ضاعت البلاد .

وهكذا حدث في تركيا بعد تحطيم الغرب (الخلافة الهشة) التي انهكتها مخالفة الملوك الذين سموا أنفسهم بالخلفاء للدين ولم يكونوا يشبهون خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في قليل أو كثير .

## واجب حركات التحرير

وعلى هذا، فاللازم على حركات التحرير في بلاد الاسلام ان يهتموا بهذه النواحي الثلاث :

(١) ايجاد الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بين الامة بقدر الكفاية فان الواعي لايستعد للخضوع ولاتنطلي عليه المكائد .

(٢) التنظيم الدقيق ، وقد قال تعالى :« وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوة »[2] والتنظيم من أهم وسائل القوة ، وقد قال علي عليه السلام :(ونظم أمركم).

(٣) والعمل للاكتفاء الذاتي صناعة وسلاحاً وأرزاقاً وغيرها ، وألا فبدون هذه الثلاثة ، لايمكن تحرر يبقى .

---

(١) غرر الحكم : رقم ٢٤٠٧ .

(٢) سورة الانفال / ٦٢ .

ثم ان استطلاع (الرأي العام) له صورتان :

(الاولى) الاستطلاع من الجمعيات والمنظمات، وما أشبه كالاستطلاع من قراء الصحف ، حيث ان نسبة انتشار الصحيفة بين الجماهير ، دليل على قدر رأي الناس ، مثلا : لو كانت هناك صحيفتان ، احداهما تطبع مليون، والأخرى ربع مليون، كان ذلك دليلا على ان اقبال الناس على الأولى أربعة أضعاف الثانية فاذا كان لكل من الصحيفتين خط سياسي مستقل، أوخط اقتصادي مستقل، كان ذلك دليلا على أغلبية الرأى الاولى عند الامة، والالم يكثر مشترو الاولى، ولم يقل مشترو الثانية .

(الثانية) من الجماهير مباشرة، بسبب السئوالات، في كافة المجالات التى يراد الاستطلاع بواسطتها، فينزل أعضاء المؤسسة الاستطلاعية (مؤسسة كانت أوجريدة أوغيرهما) الى الشارع يسألون المارة، والدكاكين ، والدور، وغيرها. عن رأيهم حول القضية الفلانية ـ كالحرب اوالسلم ـ أوحول الشخص الفلاني مثل من هو اليق بالحكم في الانتخابات القادمة ـ ونتيجة الاراء ، تدل على الرأى العام مأة في ماة أو أقل .

ومثل تحصيل هذا الرأي ليس لفائدة تنباء المستقبل، ليكون ترفاً فكرياً بل ينفع السياسي، والاقتصادي، والديني، والاجتماعي، فرداً وموسسة ومنظمة ليغملوا على طبق تلك الاراء ، مثلا : رجل اقتصادي يريد معرفة نوع السيارة التى يرغب فيها الناس اكثر ، ليصنعها، أومنظمة سياسية تريد استطلاع رأيهم حول المنتخب المستقبل ليساومه ، أورجل يريد ان يعقد في داره مجلس وعظ فيريد استطلاعهم حول الخطيب المرغوب فيه ، وهكذا .

## نصوص الشريعة .. فى الراى العام

ويظهر من المطالعات الاسلامية ، اهتمام الاسلام بالرأي العام ، فقد كان

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (ايها الناس اشيروا علي )[(١)] ويستطلعهم حول الحرب، وكذلك شاور صلى الله عليه وآله وسلم في قصة اعطاء التمر لليهود وأخذ برأي من اشار اليه بالمنع ، وفي القرآن الحكيم : « وامرهم شورى »[(٢)] و « شاورهم في الامر »[(٣)] وورد ايضاً : ( ان علياً عليه السلام اذا بعث والياً، قال له: اقرء كتابي عليهم فاذا رضوا بك كن والياً عليهم ) وقصة استشارته عليه السلام في صفين ، والمرأة التى جائت شاكية اليه عليه السلام فعزل الوالي بشكايتها وغيرهما معروفة[(٤)].

وقال علي عليه السلام للامة : ( فلا تكفوا عن مقالة بحق ، أومشورة بعدل)[(٥)]
وقال ايضاً : ( من استبد برأيه هلك )[(٦)] و (من شاور الرجال شاركها في عقولها)[(٧)].

وقال عليه السلام : (لاظهير كالمشاورة)[(٨)].

وقال عليه السلام : (ولامظاهرة اوثق من المشاورة)[(٩)].

وفي الحديث : (خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر[(١٠)]، فان المجمع عليه لاريب فيه)[(١١)].

---

( ١ ) شرح نهج البلاغة لأبن أبي الحديد ج ٣ ص ٣٢٩ وص ٣٦١ .
( ٢ ) سورة الشورى : ٣٨ .
( ٣ ) سورة آل عمران : ١٥٩ .
( ٤ ) انظر : وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري ط مصر .
( ٥ ) نهج البلاغة الخطبة ٣١٦ ص ٣٣٥ .
( ٦ ) نهج البلاغة الحكم ١٦١ ص ٥٠٠ .
( ٧ ) نهج البلاغة الحكم ١٦١ ص ٥٠٠ .
( ٨ ) نهج البلاغة الحكم ٥٤ ص ٤٧٨ .
( ٩ ) نهج البلاغة الحكم ١١٣ ص ٤٨٨ .
(١٠) المستدرك : ج ٣ ص ١٨٥ الباب ٩ من صفات القاضي ح ٢ .
(١١) المستدرك ج ٣ ص ١٨٦ الباب ٩ من صفات القاضي ح ١١ .

ومن هذا الباب حجية العرف العام فى معانى الالفاظ ، والذي يستدل له بقوله سبحانه : « ومأأرسلنا من رسول الابلسان قومه »[(١)] .

وفي الكافي ان رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال : (انا معاشر الانبياء امرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم)[(٢)] الى غير ذلك، بل الاسلام يحبذ استطلاع الاراء حتى فى الامور الشخصية أمثال (الزواج) كما استشار علي عليه السلام فى زواجه بفاطمة ام البنين . (والرضاع) كما قال سبحانه : «وتشاور» ، ممايدل على سبق الاسلام بقرون ما اكتشفه المتأخرون من الغربيين من الاهتمام بالرأى العام، فان ذلك حدث عندهم فى عام (١٩٣٠) م وجعل (جورج كلوب) له اسساً في عام (١٩٣٥) م .

وقد يستطلع الفرد او المؤسسة ، الرأي العام بالنسبة الى الماضي، ليتخذ منه عبرة للمستقبل ، مثلا : يسأل عن الحرب (العراقية القومية مع الاكراد ) بعد انتهائها ، ليظهر ايجابية اوسلبية الرأى العام تجاهها ، ليتخذ من ذلك درساً لماذا تهيئت الظروف في المستقبل لمثل تلك الحرب، هل الافضل خوضها، اوتفاديها بالتنازلات وماشبه ؟

## الرأى العام .. والعاطفة العامة

ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقاً بين (الرأى العام) و(العاطفة العامة) فان الاول من آثار الجذور الناشبة فى الانفس، والتي تبقى مدة طويلة في الاجتماع

---

( ١ ) سورة ابراهيم الأية : ٤ .

( ٢ ) الكافي ج ١ ص ٢٣ كتاب العقل والجهل ح ١٥ .

واحياناً تكون كرواسب يرثها الابناء من الاباء اما الثاني فليس الاوليد ظروف خاصة ، تشتعل في النفوس كالنار في الهشيم ، ولاتلبث ان تزول بسرعة، أمثال الانقلابات العسكرية التي تأتي بعد طول الكبت والارهاب، فيلتف الناس حولها عاطفياً ، بزعم انها جائت منقذة ، وحيث ان الثوار ( على فرض اخلاصهم ، وهذا مالم نشاهده في كل الانقلابات التى شاهدناها) لايعرفون ادارة البلاد ولا يعرفون الناس حق قدرهم ، سرعان ما ينفض الناس من حولهم ، حتى لايبقى امامهم الا السلاح والسجن، وحينذاك يظهر (الرأى العام) على حقيقته في كرههم وازدرائهم والسعى للتخلص منهم .

ثم ان من الغنى عن الذكر ان الرأي العام ، له مردودان :

(الاول) المردود الايجابي ، وهو في الرأى العام المتفق عليه .

(الثاني) السلبي، وهو في الرأى العام المتضارب بين رأيين مثلا ، فانه وان لم يعط الايجابية ، الا انه يعطى السلبية، بالنسبة الى الامر المخالف لكلا الرأيين فاذا كان رأيان في انتخابات هذا أو ذاك، استفيد منه عدم مساعدة الرأي العام لانتخاب الثالث المرشح ، مثلا .

(ب) والانبعاث عن القومية والوطنية، عامل آخر من عوامل تكوين الرأي العام الضاغط على الدولة ، من القاعدة ، والمراد بوحدة القوم . انهم من نسل واحد، وان كانوا مختلفي اللغات، وفي أراضي ذات دول متعددة، كما ان المراد بوحدة الوطن انهم في أرض واحدة، وان كانوا من نسل مختلف، وبلغات مختلفة فقد اعتاد الانسان ان ينضم الى الاخرين، ليقوى جانب نفسه، فقد يختار آخرين من لغته ، أومن قومه ، أوفي أرض محددة ، أومن دين واحد ، أوما اشبه ذلك وكثيراً مايشتد هذا الانضمام ، أمام عدوخارجي ، أوحاجة داخلية ، كالاحتياج

الى تكوين سدلحفظ الماء من جهة ري الاراضي التي تعود الى الجميع بالنفع ويلحق بهذا القسم الانبعاث من لون واحد .

## انواع الانقسام

ثم ان هذا التجمع حول احد هذه الامور، والذي يكوّن الرأى العام :

(١) قديكون غير حاد، فيكون مطلب الرأى العام المكوّن من ذلك الانبعاث هو جلب النفع لنفسه ، اودفع الضرر عن نفسه ، بدون التعدى على الاخرين.

(٢) وقديكون حاداً ، بأن كان معتدياً على الاخرين .

(٣) وقديكون اكثر حدة ، وذلك بأن يرى التفوق لجماعته على الاخرين خلقة ، كما كان اليهود يقولون : « نحن ابناء الله واحبائه »[١] وكانوا يقولون: ان سائر الناس من أولاد البغال والحمير، وكما ظهر في التاريخ الحديث (الفاشية) و (النازية) وغيرهما ، وغالباً الدول الغالبة ، كالافراد الغالبين ، يزعمون هذا الزعم ، ولذا كان السلطان يسمي نفسه بظل الله ، اذا لم يزعم انه الله ، كما قال فرعون : « ما علمت لكم من اله غيرى »[٢] وكما قال نمرود : « انا احيي واميت »[٣].

وقد جاء الاسلام لينظر الى الحقيقة ، فينسف كل هذه المعايير، لامرين:

( الاول ) كذب هذه المعايير ، فقد قال سبحانه : « انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عندالله اتقاكم »[٤].

---

( ١ ) سورة المائدة / ١٨ .

( ٢ ) سورة القصص / ٣٨ .

( ٢ ) سورة البقرة / ٢٥٨ .

( ٣ ) سورة الحجرات / ١٣ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ( الناس سواسية كاسنان المشط ) .

وقال علي عليه السلام في الشعر المنسوب اليه :

الناس من جهة التمثال اكفاء ... أبوهم آدم و الام حواء

فان يكن لهم من أصلهم نسب ... يفاخرون به فالطين و الماء(٢)

بل روى السيوطي ، عنه عليه السلام انه قال : ( من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولاتكنوا) فمن اين له الفخر وقد خرج من مخرج البول مرتين ـ وهذا هو المعنى المتبادر من الحديث ـ ودليل الكذب ،وضوح ان اللغة والارض والقوم ، لايرتبط بالكمال ، فان الكمال بالنفس .

يقول الشاعر :

اقبل على النفس واستكمل فضائلها ... فانت بالنفس، لابالجسم انسان

(الثاني) ان هذه المعايير ، توجب نضوب الفضائل ، وظهور الرذائل ، اذ الانسان الذى لاينفتح الاعلى قومه ، أولغته ، او ارضه ،لايتعاون مع الاخرين، وكثيراً مايزدرى بهم ، فان الانغلاق يوجب رؤية النفس فوق الاخرين ، كما قال سبحانه :«كل حزب بما لديهم فرحون »(٣) اذيصنع هذا الانسان المنغلق ، صنماً من قوقعته يعبده من دون الله ، ومن الطبيعي ان يزدرى مثل هذا الشخص بالاخرين ، ولذا قال شاعرهم :

بلادى وان جارت علي عزيزة ... وقومي وان جاروا علي كرام

خلافاً للرواية التى تقول : (خير البلاد ما حملك )(٤) ولماذا البلاد الجائرة عزيزة ؟ والقوم الجائرون كرام ؟

---

( ١ ) الاختصاص : ص ٣٤١ .

( ٢ ) ديوان الامام علي (ع ) : ص ٥ قافية الألف ث . الأعلمي .

( ٣ ) سورة المؤمنون / ٥٣ .

( ٤ ) قصار الحكم : ٤٤٤ .

ومن شعب نضوب الفضائل، عدم تقدم العلم ولا العمران، حيث ان تقدمهما رهن التعاون، والمفروض ان تقديس القوم والارض واللغة، كلها يمنع التعاون وهكذا حال اللون ، ان للابيض الحق في ان يتزوج بمن يريد ، وكذا الاسود لكن ليس لاحدهما الحق ان يرى نفسه فوق الاخرين ( وقد حدث هذا بالفعل، في الامم غير المتدينة ، حيث ان كلا من اللونين يرى نفسه أجمل من الاخر ، وأفضل ) ، وقد كان من خطط الاسلام الحكيمة ، نسف كل هذه الاعتبارات ، ولذا تقدم في فترة وجيزة ذلك التقدم الهائل ، فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : ( لافضل لعربي على عجمي ، ولا لابيض على أسود الا بالتقوى)[(١)].

فالتقوى معناها الفضيلة النفسية، ومن المعلوم ان الفاضل مقدم على المفضول لكن ليس بمعنى (الانانية) ورؤية النفس خيراً، بل بمعنى القيمة الذاتية، كما قال علي عليه السلام : ( قيمة كل امرء مايحسن )[(٢)] وتبعاً لهذه الفلسفة الانسانية الرفيعة ، نرى رسول الاسلام صلى الله عليه وآله وسلم يجلس الى جنبه ابوذر العربي ، وسلمان الفارسي، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي ، ويتزوج بخديجة العربية ، الى جانب مارية القبطية، وصفية الخيبرية، ويتزوج ابنه الحسين عليه السلام بشهربانويه الفارسية، ولما قال ذلك الرجل: من هذا العجمي المتصدر بين العرب ؟ نهره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ويقول علي عليه السلام لما اعطى لعربية وفارسية عطاءاً بالسوية: (اني لاأجد في كتاب الله فضلا لبني اسماعيل على بني اسحاق)[(٣)] الى غيرها من النصوص الكثيرة

---

( ١ ) الاختصاص : ص ٣٤١ .

( ٢ ) انظر : نهج البلاغة : الحكمة ٨١ ، غرر الحكم : رقم ٦٨٣١ .

( ٣ ) الغارات : ص ٤٦ .

والسيرة الوضائة التي لم يصل العالم اليها بعد ، ولن يصل الا اذا قبل رسالة الاسلام ، عقيدة وشريعة ونظاماً .

## يقظة العالم الاسلامى

ولما رآى المستعمرون يقظة العالم الاسلامي بعد طول سبات ، بفعل الديكتاتوريات و الابتعاد عن تعاليم الاسلام ، نشروا فكرة القومية ، وتقديس القديم ، بين الامة الواحدة لتبديد أوصالها ، فجائوا الى البلاد العربية بالقومية العربية ، والى ايران بالقومية الفارسية ، وهكذا في تركيا ، والهند ،وافغانستان، واندنوسيا، وغيرها، كماجائوا بتقديس القديم، امثال دين المجوس والفرعونية والاشورية ، والبابلية ، وما اشبه ، وهكذا جاءوا بالشيوعية ، والوجودية ، والبعثية ، و نحوها ، لقلع جذور الاسلام ، وتفتيت الامة الواحدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، جائوا بالانقلابات ، ليركزوا عملائهم ، ويفعلو ما يشائون بالاسلام والمسلمين، وفعلوا ما أرادوا، لكن المسلمين اخذوا في اليقظة من جديد وذلك بفضل عدة امور :

١ـ انكشاف الامر لكثيرمنهم ، بسبب اقتطاع فلسطين ، وجعلها يهودية ، واقتطاع لبنان وجعلها مسيحية ، واقتطاع بلاد المسلمين فى كل من ( روسيا و الصين ، وجعلها شيوعية ، واقتطاع الهند ، وجعلها وثنية ) .

٢ـ اشعال نار الحرب فيجملة من البلاد ضد المسلمين كارتريا، والفليبين وبورما ، وأفغانستان، والعراق، ولبنان ، واليمن ، وغيرها .

٣ـ نهب خيرات البلاد ، كالنفط و سائر المعادن بواسطة عملائهم ، نهباً لم يسبق له مثيل طول التاريخ .

٤- كبت المسلمين و اذلالهـم واهانتهم ، بأنواع من الكبت و الارهاب والسجون والاعدامات وغيرها .

٥- تجزئة البلاد الاسلامية الى قطع . وجعل حدود وهمية لها ، يحفظها عملاء لهم، امام المسلمين بينما اهل الغرب والشرق يدخلون البلاد بكل حرية .

٦- فرض التخلف الزراعي والصناعي والتجارى والثقافي، على المسلمين بمختلف الوسائل والحيل

٧- نشر الاديان المزيفة ، بين المسلمين، كالوهابية، والبهائية، والقاديانية ، بقصد تفتيتهم وتضعيف شأنهم، أكثر فأكثر .

٨ - تبديل القوانين الاسلامية بالقوانين الوضعية ، بما في الثانية من النقص والتهافت ومخالفة طبيعة البشر ، الى غيرها من الاسباب التى لايهمنا ذكرها في هذا الكتاب .

وبذلك جدد المسلمون عزمهم لخوض الكفاح ، من أجل رفض المباديء المستوردة ، وارجاع الحكومة الواحدة ، ولذا أخذ يظهر زيف القوميات ، وكذب المباديء المستوردة ، ولم يبق امام المستعمـر للبقاء في بلاد الاسلام وابقاء عملائه ، الا قوة السلاح ، وهي قوة ضعيفة أمام عزيمة الأمم ، و وعيها «ولقد نصركم الله ببدر وانتم أذلة»[1] .

(ج) واخيراً يأتي دور الانبعاث عن الاقتصاد ، الذي هو من عوامل تكون الرأي العام ، فان الاقتصاد أحد اسس الانسان في حياته الفردية والاجتماعية ، فان ماركس وان اخطأخطأ أجسيماً،حيث زعم ان الاساس الوحيد هو الاقتصاد (كما بيّنا زيفه هنا،وفي بعض الكتب الاخر) الا انه أحدالاسس، وبسبب تجميع

---

(١) آل عمران : ١٢٣ .

الرأي العام ، في حالتين :

(الاولى) خوف انهيار الاقتصاد الموجود ، كما اذا كانت الأمة تعيش على معدن ، أو زرع ، أوماء أوما أشبه ، فأخذت عوامل الطبيعة أو نحوها في نسف ذلك المورد ، كما اذا أخذ المعدن في الانتهاء ، أو الزرع في عدم الفائدة ، كما اذا سدت طرق حمل الحاصل الى الاسواق التي يباع فيها ، أو أخذ الماء في النضوب ، أو ما أشبه ذلك ، فان الامة اذا تحطم اقتصادها ، تتحطم ، كما تحطمت سبأ ، وغيرها ، في قصص مذكورة في القرآن الحكيم ، وغيره .

(الثانية) عدم استقامة الاقتصاد، مما يسبب الجوع والفقر، والمرض والموت فيتجمع الرأي العام حول حل المشكلة ، لاجل انقاذ الامة من تلك الحالة ...

ثم ان ماذكرناه من (أ، و ب ، و ج) وان لم تكن الحالات الوحيدة لتكوين الرأي العام عند الامة ، الا انها أكثرها دوراً .

## التفاعل الثلاثي

بقي شيء ، وهو ان القمة والقاعدة والوسط ، يؤثر بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض ، فالقاعدة تؤثر في الاحزاب والمنظمات والجماعات لتؤثر هي بدورها في القمة ،في مطالب الرأي العام ، وبالعكس اذا أرادت القمة شيئاً من القاعدة، والوسط غالباً، يكون جهاز امتصاص التعديل وامتصاص الضغط من الجانبين . . .

ولهذه الشئون كان اللازم على السياسي الاطلاع الكامل على أحوال هذه الاطراف بكل دقة .

# بين الشخصية الانسانية وشلال التاريخ

**مسألة : ١٠**

لاشك ان للتاريخ سيراً تصاعدياً،يضم تحت جناحه كل شيء من الاحداث ومرادنا بقولنا تصاعدياً ليس على الاطلاق ، فان التاريخ يتعثر في سيره احياناً بل احياناً كثيرة ،كما ليس مرادنا حتمية التاريخ الذي ذكره ماركس واتباعه اذ لادليل على هذه الحتمية على الكيفية التي ذكروها،بل قد عرفت في هذا الكتاب وفي غير هذا الكتاب ان الادلة دلت على بطلان نظرية ماركس ، سواء في الفلسفة أو في السياسة ، أو في الاقتصاد ، بل حتى في تنبآته .

فقد صدّق في الفلسفة المقولة القائلة بالاثبات،والنفي ،ونفي النفي أي (التقرير) في الجانب الموجب و(النقيض) في الجانب السالب، و(التوفيق ) في الوضع الجديد المتولد من الاولين،وقد ذكرنا بطلان هذه النظرية ، في كتاب (الفقه :الاقتصاد). وكتاب (ماركس ينهزم) وبذلك تسقط تسمية ماركس هذه الفكرة (بالعلمية ) في قبال (نظرية الخياليين) و (دعاة الاصلاح) و ( دعاة الانقلاب ) حيث قال : ان الاول ليس بواقعي ، وانما يصلح في عالم الخيال ، والثاني لاينفع ، لان الاصلاح الفوقي غير منتج ،بل اللازم تغيير بنية الاجتماع،والثالث غير صحيح اذ الانقلاب بدون وصول المرحلة السابقة حد النضج ، لايؤثر في تغيير البنية

وانما يغير الشكل فقط ، وبمـا رددناه في ذين الكتابين ، ظهران نظريته ايضاً ليست علمية ، وانما هي كسائر النظريات الخيالية،وقد دلت التجربة الشيوعية على بطلان هذه النظرية .

## ماركس لاللسياسة

وقال ماركس في الحقل السياسي: بالغاء علم السياسة ، بسبب اختفاء الدولة عاجلا ، أو آجلا ،ولذا لايدرس الماركسيون السياسة دراسة مستقلة ، بل يلحقونها ببقية أجزاء النظرية الماركسية، ويدرسونها في اطارها ، واستدل لهذه النظرية بأن في المجتمع طبقتين متصارعتين (المستغلون)و(المستغلون) بالكسر وبالفتح ـ فاذا كانت وسائل الانتاج بيد الرأسماليين، احتاج الامر الى الدولة لحفظ مصالح اولئك ازاء الطبقة العاملة ، واذا صارت الوسائل ، بسبب الثورة البروليتارية بيد الطبقة العاملة احتاج الامر الى الدولة لحفظ هذه الطبقة ازاء الطبقة الرأسمالية.

أما اذا صار التوزيع والاستهلاك عادلا (فالكل عمل بقدر جهده ، والكل استهلك بقدر احتياجه) اختفت الدولة تلقائياً،اذ لاتكون حينذاك طبقتان ،حتى تحتاج احدي الطبقتين الى الدولة في قبال الطبقة الاخرى .

وهذه النظرية أشبه بالخيال، فالدولة لاقامة العدل،ولتنظيم النظام ،ولتقديم الامة الى الامام ، فكيف يتسنى كل ذلك ، وان فرض مستحيلا عادياً ، ذهاب الطبقية .

وقال ماركس في (الاقتصاد) بنظرية (فائض القيمة) وان القيمة الاقتصادية للسلع هي بقدر ما بذل في انتاجها من عمل ـ وقد سبقه الى هذا (ديكارت) كما

سبقه الى نظريته فى الفلسفة (هيجل) ـ مع تعديل ـ وطبقاً لهذه النظرية ، قال: بأن الرأسمالي يسرق من العمال والفلاحين ، ما هم مستحقون له بازاء عملهم .

وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) وكتاب (الاقتصاد الاسلامى المقارن) بطلان هذه النظرية ،وان القيمة فى قبال خمسة أشياء (العمل الجسدي،والفكري والمواد، وشرائط الزمان والمكان ، والعلاقات الاجتماعية) صحيح ان الرأسمالية الغربية ايضاً باطله ، كما ذكرناه فى الكتابين ، لكن ذلك لايعنى صحة نظرية ماركس.

وقال ماركس ، فى تنبآته ، بأن العالم الصناعي سوف يهدم الى الشيوعية بمعاول هدم الطبقة العاملة للرأسمالية ،ثم لم يذكر صورة العالم الخالى عن الطبقية، وكأنه كان يفترض انه على أثر استيلاء العمال على الحكم تصح الاوضاع الفاسدة (التى هى وليدة الرأسمالية) بطريقة آليه تلقائية ، ومن ثم يتجمد التاريخ الى الابد ويصبح المجتمع بدون دولة ...

والتنبأ الاول لم يقع ، بل وقع ضده وهو انهدام العالم المتخلف الزراعى فى روسيا ، ولم تصح الاوضاع الفاسدة ، بل ان روسيا أشد فساداً من العالم الرأسمالى ، والتاريخ لايعقل ان يتجمد ، والحكومة لم تختف، بل صارت أشد الحكومات ديكتاتورية وطمعاً (١).

واذا ظهر عدم صحة نظرية ماركس السياسية (والتي لسنا نحن بصددها الان) نرجع الى ما كنا بصدده من ان للتاريخ سيراً تصاعدياً ، لكنه ليس كل شيء . . .كما ان للشخصية الانسانية الاثر القوى في الاجتماع والاقتصاد و

---

(١) راجع في شأن ( نبؤات ماركس الاقتصادية ) كتاب البروفسير ( بيربيجو ) ونحوه .

غيرهما ـ كما تقدم الالماع الى ذلك في المسألة السابقة ـ ويأتي هنا سؤالان :

(الاول) هل ان الشخصية الانسانية عامل مؤثر في عالم السياسة ؟ أم عامل بسيط في شلال التاريخ الجارف ؟

(الثاني) وهو نتيجة جواب أول شقى السؤال الأول : هل بالامكان تغيير الشخصية العاملة ، ووضع غيرها مكانها ، أم لا ؟ فاذا كانت الشخصية لها الاثر الكبير في الحياة ، لم يمكن تغييرها الى انسان آخر ، فليست الشخصية كالموظف العادي الذي يمكن تغييره الى موظف آخر ، أما اذا لم تكن الشخصية كذلك ، بل كانت قطرة في بحر التاريخ ، وانما الاثر الكبير لشلال التاريخ الجارف ، كانت الاهمية للتاريخ وامكن تبديل الشخصية .

## نتائج الخلاف

وفائدة هذا الاختلاف في (السياسة) هي هل ان السياسي يجب أن يجعل ثقل بحثه وعمله على الاشخاص السامية ، أو ان يجعل ثقل بحثه وعمله على التاريخ ؟ الماركسيون غالباً يذهبون الى النظرة التاريخية ، بينما جماعة آخرون من المفكرين ذهبوا الى النظرة الشخصية . . . مع ان مقتضى القاعدة ان لا نغالي باحدى النظريتين ، بل نقول : ان لكل من التاريخ والشخصية دوراً كبيراً في التأثير على الاخر ، فالانسان الكبير يغير مجرى التاريخ بقدر كما ان شلال التاريخ يلون الانسان الكبير بلونه ، فبدون المؤهلات التاريخية لا يمكن ان تبرز الشخصية الكبيرة ، كما انه بدون المؤهلات الشخصية لا يمكن ان يتغير مجرى التاريخ . . .

**أما لماذا ذهب كل صاحب رأي الى رأيه ؟ فماركس حيث أراد أنيعطي كل الدورللاقتصاد الصانع للتاريخ ، لم يكن يقدر على اعطاء الدورللشخصية الانسانية، ولذا جعل ثقله على التاريخ بينماكثير من المفكرين وجهواانظارهم الى الملوك الديكتاتوريين ، والفاتحين القساة ، بل وشيئاً من انظارهم ، الى امثال الانبياء والعلماء كأفلاطون وارسطوا واشباههم ، فرأوا ان التاريخ مشى في ركابهم ، وتبعهم لا العكس، ولذا جعلوا الثقل على الشخصيات وقدعرفت لزوم جعل الثقل على كلا الامرين .**

## أقوال فيمركزية الشخصية

ثم ان الذين قالوا بأن مركز الثقل الشخصية ، انقسموا الى ثلاث فئات:

(الاولى) من قال بأن الشخصية المؤثرة هي الطبقة الحاكمة والابطال من غير نظر الى ان الحاكم أو البطل المؤثر في التاريخ ، هل توفرت فيه اللياقة النفسية أم لا ؟

(الثانية) من قال بأن الشخصية المؤثرة هي اصحاب النفسيات الغيبية ، والتي استمدت القوة والشعلة من الغيب ، بدون ان يكون للشخصية العملية والتربوية مدخل في تكوين شخصيته .

( الثالثة ) من قال بأن الشخصية المؤثرة هي اصحاب النفسيات المرباة تربية قوية ، جديرةبأن تجعل الانسان شخصية ، فلا أثر للغيب في ذلك، وانما المؤثر، تقوية النفس وتربيتها ، والاقدام في الامور المهمة .

ولايخفى ان الغالب عدم انكاركل فئة رأي الفئة الاخرى ، انكاراً كلياً ،

وانما الكلام في مركز الثقل حتى يكون القول الثاني قولا ثانياً ، والاختلاف المذكور ليس اختلافاً فيمجرد العلميات، بل له آثاره ، فاذا كان الثقل نشلال التاريخ، يكون اللازم الاهتمام بصنع التاريخ حسب القدر الممكن، كالارض اذا صلحت انبتت نباتاً حسناً .

أما اذا كان الثقللامر غيبي لم يكن علاج بيد الانسان اذ الغيب خاص به سبحانه « وربك يخلق من يشاء »[1] « وماتشائون الا ان يشاء الله »[2] .

نعم ، اذا كان الثقل للتربية والايحاء والتلقين والاقدام كان من الممكن ايجاد كل ذلك .

وكل الاراء الثلاثة مقبولة بنسبة جزئية ، أما ان الثقل لاي الاقسام ؟ فذلك بحاجة الى مطالعات دقيقة ، واحصائيات كثيرة .

نعم، لاشك فيأنه لايستوى الكل في ذاتية النفسيات ،كما لاتستوى أزمنة التاريخ ، وامكنته في الصلاحية للانماء واظهار الكفاءات، وكذلك لاتتساوى كيفية التربية، في بروز القابليات . . .

ثم ان المراد بشلال التاريخ ، الوف العوامل التي تحقق الانماء والاظهار من العوامل الغيبية والطبيعية والاجتماعيةوغيرها، ولعل شخصاً بارزاً فيالتاريخ لم يكن يظهر لولا أي جزئى من الجزئيات المكتنفة بحياته ، وكثيراً ما يقرأ الانسان ، ان صفعة معلم، او موت حبيب، أو غبطة التسامي، أو صدمةمفاجئة اثرت في تغيير مجارى حياة انسان . . .

---

( ١ ) سورة القصص / ٦٨ .

( ٢ ) سورة الدهر / ٣٠ .

## سمات الشخصية

ثم انه لما كان وضع اليد على بعض الصفات التي تغير التاريخ بقدرها مما يساعد السياسي في تفهم مجريات التاريخ في الماضي والمستقبل، ذكر بعض علماء السياسة، عدة من هذه الصفات، نذكرها نحن ايضاً تباعاً بدون الاسهاب وذكر الخصوصيات .

١ ـ فالسياسي قد يكون بطبعه محارباً ، وقد يكون مسالماً، فالاول يبقي النزاعات ويهتم لتشديدها ، بل ويخلق عداوات جديدة ، بالعكس من القسم الثاني ، حيث يقلل العداوات كماً وكيفاً ، ويسلك الطرق الاقرب الى السلم والقسم الثاني هو الذى حبذه الاسلام .

قال سبحانه : «فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فأعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم فى الامر ، فاذا عزمت فتوكل على الله»[١] .

وقال سبحانه: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ،وجادلهم بالتى هى أحسن»[٢] .

وقال سبحانه : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها»[٣] .

وقال سبحانه : « ادخلوا فى السلم كافة »[٤].

وقال سبحانه « ادفع بالتىهى احسن فاذا الذى بينك وبينهعداوة كأنهولىّ

---

( ١ ) سورة آل عمران / ١٥٩ .

( ٢ ) سورة النحل / ١٢٥ .

( ٣ ) سورة الانفال / ٦١ .

( ٤ ) سورة البقرة / ٢٠٨ .

حميم ، ولايلقّاها الا الذين صبروا ، ولايلقّاها الاذو حظ عظيم»(١) الى غيرها من الايات والروايات الكثيرة والسيرة الطاهرة للانبياء والائمة عليهم الصلاة والسلام.

٢ ـ والسياسى قـد يكون صاحب نظرية خاصة ، وقد لا يكـون كذلك بل يدور مع السياسة حيث ما دارت ، فالاول يهتم لتطبيق السياسة على نظريته سواء كانت نظرية دينية، أو الحادية أو غيرهما، بخلاف الثانى حيث يعمل الاوفق بمزاجه ، ومـن المعلوم ان الاسلام يربى السياسى من القسم الاول ، حيث انه دين عقائدي ، وله في كل مسرح نظرية ، سواء كان اجتماعياً أو اقتصادياً ، أو غير ذلك ، ولايخفى ان كلا من القسمين من السياسي قابل للانعطاف ، الاان صاحب النظرية انما يكون انعطافه في مسائل ينطبق عليها قاعدة الاهم والمهم بخلاف غيره حيث يتوخى الفائدة .

وان شئت قلت : ان الثاني انتهازي ، بخلاف الاول وقد ينطبق على الثاني قوله سبحانه : «ولاتطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا، واتبع هواه وكان امره فرطا»(٢) بخلاف الاول الذي ينطبق عليه قوله سبحانه : «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر»(٣) كما انه فرق واضح بين (قاعدة الاهم والمهـم) و بين (قاعدة الهدف يبرر الواسطة) حيث ان القاعدة الاولى تقدم الاهم ـ وهي قاعدة عقلائية ـ بينما القاعدة الثانية تقدم الهدف مساوياً كان أو مرجوحاً أو راجحاً .

٣ـ والسياسي قد يكون ثورياً، وقد يكون مصلحاً ، فالاول يريد الثـورة

---

( ١ ) سورة فصلت/ /٣٤ و ٣٥ .

( ٢ ) سورة الكهف / ٣٨ .

( ٣ ) سورة الكهف / ٣٩ .

على الاوضاع ، لان يقلبها الى الصالح بنظره ، بينما الثاني يريد الابقاء على صلاح الاوضاع ، وان رأى خراباً أراد ترميمه واصلاحه مثلهما مثل من يريد هدم الدار ليبنى داراً بطرز جديد ، ومن يريد تعمير بعض جوانب الدار التي وصل اليها العطب ، أما ما قد يرى من تحول الثورى الى المصلح، وبالعكس فهو معلول ان الثوري قد يحصل على النظام المطلوب له فيهتم لاصلاح الفاسد من البناء الجديد ، بينما قد يرى المصلح خراب تمام الدار فيريد بنائه من جديد على الطرز السابق .

وبما ذكرنا ظهر ان الاسلام يريد الثوري المصلح فى كل حال ، ثورياً بالنسبة الى الابنية غير الاسلامية ، ومصلحاً بالنسبة الى الابنية الاسلامية ، التى أصابها العطب والفساد .

نعم ، حيث ان الاسلام دين عالمي، فهو ثوري مادام هناك بناء غير اسلامي فاذا شمل الاسلام العالم كله، انقلب اصلاحياً ، قال سبحانه : «ومالكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين »(١) فمادام هناك سبيل لله مصدود ، ومستضعف حقه مهدور ، فالثورة مستمرة .

٤ـ والسياسي قد يكون عنيداً، وقد يكون محنكاً فالاول يواجه المشاكل بروح التعصب والعناد ، ولايعرف الطرق الدبلوماسية ، والحلول السياسية ، أما المحنك فهو بالعكس، يحل المشاكل من أقرب الطرق ، كالطبيب البصير الذى يداوى المرض بالعلاج الايسر الاسلم ، وقد ورد في وصف الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم : (طبيب دوار بطبه ، قد أحكم مراهمه وأحمى

---

( ١ ) سورة النساء الأية : ٧٥ .

مياسمه)[١] ولذا فالاسلام يريد تكوين السياسي المحنك الذي يدفع بالتي هـي أحسن ، وفي الحديث : (لووضع الرفق على شيء زانه ، ولو وضع الخرق على شيءشانه)[٢] .

والاسلام يرى القلع والقمع والبتر والقطع ضرورة، ويرى ان الضرورات تقدر بقدرها ، وفي الاية الكريمة «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر»[٣].

والسياسي العنيد وان أرضى كبريائه ، الا ان العاقبة تعاكسه، بينما المحنك وان لم يرض كبريائه في اول مرحلة ، الا ان العاقبة المحمودة تحالفه .

٥ـ والسياسي قد يكون عالمياً، وقد يكون إقليمياً ـ وليس الفارق النطق بالامرين ، فما أيسر ان ينطق الانسان بأنه عالمي ، بل الواقـع والتخطيط : فالاول يخطط ، ويعمل في نطاق العالمية ، حسب الممكن ، والثاني يعمل فـي نطاق الإقليمية ، والاسلام يرى الاول ، .

قال علي عليه السلام : ( الناس أما أخ لك في الدين ، أو نظير لك فـي الخلق )[٤] .

وقال : (أحب لغيرك ما تحب لنفسك)[٥] . الى غير ذلك من المعايير العالمية التي زخرت بها الشريعة الاسلامية .

٦ـ الى غيرهم من أقسام السياسيين، الموجودين في الخارج، كالمقدام والمحجم ، والعميق والسطحي وغيرهم ، ولا يخفى ان هذه التقسيمات انما

---

( ١ ) نهج البلاغة : الخطبة ١٠٨ .

( ٢ ) تحف العقـول : ص ٣٩ باب مواعظ النبي وحكمه .

( ٣ ) سورة البقرة / ١٨٥ .

( ٤ ) نهج البلاغة : الخطبة ٥٣ .

( ٥ ) نهج البلاغة : كتاب ٣١ .

هي بالنسبة الى السياسة والساسة ، مجرداً عن اعتبار الشريعة .

أما اذا لاحظنا هذا الاعتبار ، فالسياسة اما شرعية تلاحظ الدنيا و الدين ، وأما عقلية تلاحظ الدنيا الموزونة ، واما مادية تلاحظ الدنيا الشهوانية .

والسياسي ينقسم بهذا الاعتبار الى الاقسام الثلاثة، فالسياسة الشرعية تخطط لسلامة الدنيا والدين ، كما قال سبحانه : « ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار »[1] وكما قال عليه السلام : (ليس منا من ترك آخرته لدنياه ، وليس منا من ترك دنياه لاخرته )[2] وفي كلمة اخرى قال عليه السلام : (اعمل لدنياك كانك تعيش أبداً ، و اعمل لاخرتك كأنك تموت غداً )[3].

## السياسة الفلسفية والشهوانية

أما السياسة الفلسفية (اي التي ينظر اليها الفلاسفة وأصحاب العقول المجردة عن الشريعة ) فانها تخطط لسلامة الدنيا عن الاخطار والمكاره ، والتي يعيش كل انسان فيها بسلام ورفاه ، وبذلك تسقط الشهوات العاجلة ، لاجل العافية .. واخيراً يأتي دور السياسة المادية التي لاتهتم الا بالشهوات ، ومن الطبيعي ان يرتطم الانسان تحت ظل هذه السياسة ، في اوحال المشاكل والامراض والمنازعات ، اذ الدنيا محدودة ، فاذا أراد الانسان ان يسير فيها بدون ضوابط وموازين، ارتطم بالحدود، ونشب الخلاف بين الافراد الذين يريدون الانتهاز

---

( ١ ) سورة البقرة / ٢٠ .
( ٢ ) الوسائل : ج ١٢ ص ٤٩ ـ الباب ٢٨ من مقومات التجار ، ح ١ .
( ٣ ) المصدر نفسه : ح ٢ .

من مناهلها المحدودة ، والنيل من فرصها القليلة .

ولعل الى ماذكرناه أشار بعض علماء المسلمين في تقسيمه السياسة ، الى ( طبيعية وعقلية وشرعية ) فالاولى ماتحمل الناس الىمقتضي الغرض والشهوة والثانية ما تحملهم الى مقتضى جلب المصالح الدنيوية ودفع مضارها ، والثالثة تحملهم الى ما يصلحهم في دنياهم وأخراهم، وذلك لماهو واضح من ان الاسلام دين ودنيا ، أوبالاحرى ان الاسلام يرى ( الاولى والاخرى ) مملكة واحدة لرب واحد ، والكل عبيده ، وبهذه النظرة وضع الخطط العامة لصلاح العبيد في ارجاء هذه المملكة الواحدة العاجلة منها والاجلة ...

و كيف كان، فالسياسي الاسلامي هو الذي يضيف الى المحامد التي ذكرت في الاقسام الستة السابقة ، المنهجية الاسلامية ، في اسلوبه السياسي .

# موضوع علم السياسة

**مسألة : ١١**

فرق بين (العلم) و (العلوم) فالاول لـه موضوع واحد ، بينما الثاني لـه موضوعات متعددة ، والعلم الواحد ليس علوماً، وكذلك العكس ، فعلم النحو علم واحد ، وكذلك علم الاقتصاد ، وغيرهما .

وأماإذ لاحظنا الادب قلنا العلوم الادبية ، الشاملة للصرف والنحو والمعاني وغيرها ، وبهذا الميزان يظهر ان ما اصطلح عليه جماعـة من علماء السياسة القدامى بتسمية هذا العلم بـ(العلوم السياسية) كان في غير محله ، اذ هو بمثابة ان نقول : (العلوم النحوية ) أو (العلوم الاقتصادية) اذ السياسة موضوع واحد له مسائل ، كسائر العلوم ، أما اولئك الذين جعلوا هذه التسمية ، فكان منطلق تفكيرهم، ان جميع العلوم الانسانية ، تهتم بالحياة السياسية ، بوجه أوبآخر ، فليس للسياسة ميدان خاص، بل لكل علم، من العلوم الانسانية، فرع مرتبط بالسياسة كالتاريخ السياسي ، والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسي ، و علم النفس السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، والى غير ذلك، لكن هذا المنطق لايكفي لرفض وحدة العلم السياسي ، فهذه فروع من السياسة ، أخذتها سائر العلوم، لا ان كل فرع علم .

ولـذا جاء جمع من المتأخرين ، قبل اربعين عاماً تقريباً وصححوا هذا الانحراف ، و ارجعوا الامر الى ما أشار اليه القدماء من كون السياسة علماً ، لاعلوماً ، فقالوا : (علم السياسة) والامر ، وان كان اصطلاحياً و ( لامشاحة في الاصطلاح) الاان التحديدالواقعي، في الاموالاعتباريةاجدربان لايخطأالانسان في مساربتلك الامورالاعتبارية، كماان التحديد الواقعي، في الامورالخارجية يحفظ الانسان من التيه .

ثم ان جمعاً من علماء السياسة حددوا موضوع هذا العلم (بالنظر،وبالعمل) والعمل قسموه الى (الداخلية، والدولية) فالموضوع له أربعة فروع اساسية :

الاول : (١) يشمل النظرية السياسية .

(٢) وتاريخ الافكارالسياسية وانما جعلوا التاريخ من العمل، لاجل مساعدة العلم بذلك في تعليم السياسة ، وفي تمرين الذهن لاعداد العالم على التطبيق الخارجي .

الثاني : المؤسسات السياسية الشاملة :

(١) للمؤسسات السياسية المقارنة .

(٢) والمؤسسات التشريعية ، كالدستور .

(٣) والمؤسسات التنفيذية كالحكومة، وهذه الثلاثة بمجموعها تنحل الى ست مؤسسات هي (الدستور ) و( الحكومة المركزية ) و (الحكومة الاقليمية والمحلية) و (الادارة العامة) و (وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ) و ( المؤسسات السياسية المقارنة ) .

الثالث : الامور التي هي بمنزلة النسبة الاولى للسياسة ، حيث ان منها منطلق السياسة ، وفيها يكون النضج السياسي ، وما الى ذلك .

وقد قسم علماء السياسة الجدد ، هذا الى اربعة امور :

(١) الرأي العام .

(٢) الفئات اوالجمعيات .

(٣) الاحزاب السياسية .

(٤) مشاركةالانسان فيالادارة، أوالحكومة، وقد تقدم في المسألة السابقة انهذهالثلاثة ـ بتوحيد الثانيوالثالث ـ بمنزلة القمة والوسط والقاعدة،وعليه يكون التدرج السياسي، من الرأي الى الفئة الى الدخول في الحكم ـ تنفيذاً اوتشريعاً ـ .

لايقال : فأين مكان (القضاء) ؟

لانه يقال : (القضاء) داخل في قسمالتنفيذ، وان لم يصطلح عليه بذلك.

الرابع : وأخيراً يأتي دور العلاقات الدولية التي هي عبارة :

(١) عن السياسة الدولية .

(٢) والتنظيمات والادارات الدولية .

(٣) والقانون الدولي .

ومما تقدم يظهرنقص (علمالسياسة) عندمنيعرفه، (بأنالسياسة علمالدولة) اللهم الاذا أراد السعة في معنى تعريفه ذلك، حتى يشمل مثل الرأي العام والفئات الضاغطة ، وما أشبه ، لكن مثل هذا المعرف ، للسياسة بذلك ، انما يشرح السياسة ، بما يخص الدولة فقط ، فيكون حاله حال من يخصص علم الاقتصاد ، بالنقد مثلا ، أو علم البلاغة ، بالبيان فقط .

نعم، لاشك ان أهمفروععلمالسياسة (علمالدولة) ومن هذاالمنطلق انطلق

اليونانيون، والمسيحيون، والمسلمون، في سالف الزمان، فيمحور دراساتهم للسياسة .

(١) فالفلاسفة اليونانيون ، الذين تعرضوا للسياسة ، كان محور كلامهم (الدولة المثلى) ولايخفى ان تخطئة بعض لهم ، بأنهم مثاليون لاواقعيون ، غير جدير بالاعتناء، اذهمأرادوا التخطيط لسعادة الانسان ، فمهما وصل الانسانالى ذلك المخطط كان اقرب الى السعادة ، مثالهم في ذلك مثال كل عالم و باحث يهدف اخير المطاف ، وصلااليه الانسان بسرعة أوبطوء .

(٢) والمسيحيون تعرضوا للعلاقة بينالدولة، والكنيسة انطلاقاًمماأثرعنهم (مالله لله ، ولقصير يقتصر) .

(٣) والمسلمون انطلقوا من فكرة الدولة الشرعية والخلافة الالهية .

فالمحور عند الاولين ( الانسان ) و عند المسيحين (الله) و عند المسلمين (كلاهما) حتى جاء الساسة المحدثون ، فنظروا الى (السياسة) بما انها سياسة، مبتدءاً بنشأة الدولة وسياستها ، وهذا وانكان خطاءاً عند المسلمين ، كالرأى الاول و الثانى ، الاان لكل وجهة نظرمنطلقه من خلفياته الفكرية .

# بحوث فى الدولة

**مسألة : ١٢**

لقدتقدم الكلامحول الشخصية السياسية، والمسرحالسياسي، وانالمسرح السياسي هوالذي يظهر فيه السياسي كرجل سياسة، كما ان المسرح السياسى قد يكون محصوراً فيحدود البلاد الذي هو موطن رجل السياسة ، وقد يتعداه الى سائر الامم والبلدان .

ثم ان السياسي القدير هو الذى يتمكن من تعدى حدود بلاده ، و اعمال السياسة في البلدان الاخر ، وذلك لان السياسة كالشجرة لها جذور و كلماقلت جذور الشجرة كانتعرضةللسقوط أكثرفأكثر، خصوصاًعند هبوبالعواصف ولذا اعتاد السياسيون الاقوياء على تحصيل الصداقات خارج حدود بلادهم ، والنفع حينئذ يكونمتبادلا بينالجانبين فيشد احدهما أزر الاخر ، هذابالاضافة الىان بعضهم يشترىالصحف والرجال وما أشبه خارج البلاد .

وكيف كان ، فموضع الكلام حول السياسة ، في أمرين:

أ : (الدولة) .

ب : (الامة) .

فالامة تكون موضعها المملكة ، والدولة هي المتصرفة في كلتيهما، وربما

يتعدى السياسي حدود بلاد ، الى سائر البلاد والامم ـ كما ذكرنـا ـ كما ان السياسة قد يكون مسرحها بين الامم، كما تقدم في المسألة السابقة .

أما (الدولة) فهي ارقى التشكلات البشرية، لادارة أمور جماعة كبيرة ، في مختلف شئونها، وكلما تقدم العلم والصناعة، وكثر البشر في منطقة ، وتعقدت أحوال الامم ، كـان الاحتياج الى الدولة أكثر، حيث ان العلم يزيد حاجات البشر، والكثرة توجب تبادل العلاقات اكثر ، وتعقد أحوال الامم ، يؤثر تلقائياً على أحوال غيرهم ، وكل ذلك يرفع درجة الاحتياجات ، و بارتفاع درجـة الاحتياجات يكون الاحتياج الى الدولة المنظمة لهذه الاحتياجات ، والمملية لفراغات الحاجات اكثر فأكثر .

(١) مثلا : بعد ان تدخلت فى الحياة ، الماء و الكهرباء و المواصلات الحديثة، واحتاج الناس الى معامل التصفية، ومكائن الكهرباء والمطارات والمحطات وما أشبه ، زادت وظيفة الدولة ، باعطاء هذه الحاجات ، بينما لم تكن من ذى قبل .

(٢) والفرق واضح بين الدولة التى تشرف على اصلاح شئون مليون انسان وبين الدولة التى تشرف على اصلاح شئون مأة مليون، حيث ان الاولى تعالج مشاكل علاقات مليون ، بينما الثانية تعالج مشاكل مئات الملايين من العلاقات ،حيث ان التضاعف العددى فى الافراد لايوجب التضاعف العددى فى العلاقات ، بل يوجب التضاعف الهندسى .

مثلا : علاقة انسان واحد بآخر، علاقتان من الطرفين ، أما اذا وجد انسان ثالث صارت العلاقات ستاً ، فاذا وجد رابع ، صارت العلاقات اثنتى عشرة ، وهكذا ، وكلما زاد فرد، زادت العلائق بالقياس السابق،وبذلك يعرف وجه كثرة

الاحتياج الى الدولـة ، فيما اذا تعددت الامم ، و تعقدت الظروف لكل امة ، حيث ان تعدد الامم حاله حال الثاني ، وتعقد ظروفها حاله حال الاول .

وبما تقدم ظهرت شدة الاحتياج الى الدولة، كلما تقدم العلم، وكثر أفراد البشر .

لكن الماركسيين خالفوا ذلك ، فهم يرون الدولة أمراً عارضاً ، لم تكن في أول أزمنة البشر، حيث لا وسائل للانتاج، وانما حدثت ، عند ظهور الملكية وبروز وسائل الانتاج، حيث أخذ بعض البشر يستغل البعض تبعاً للطبقية، فظهور الدولة ، انما هو انحراف في طبيعة البشر ، والدولة هي الحافظة لمصالح الاقلية المستغليـن ـ بالكسر ـ ، ضد الاكثرية المستغليـن ـ بالفتح ـ واذا تمكنت الاكثرية من الاستيلاء على وسائل الانتاج ، زالت الطبقية ، وتساوى الكل في الانتاج والاستهـلاك ، كل يعمل بقدر طاقته ، ويستهلك بقدر حاجتـه ، واذا زالت الطبقية ، زالت الاحتياج الى الدولة .

## نقد النظرية الماركسية في الدولة

وهذه النظرية يرد عليها امور :

الاول : ماتقدم من وجه الحاجة الى الدولة ، فليس الاحتياج الى الدولـة من جهة ما ذكروا ، بل من جهة ماذكرنا من الامور الثلاثـة : (١ ـ ٢ ـ ٣) وهذه الثلاثة التى هى مبعث الاحتياج الى الدولة باقية ما بقى الانسان انساناً ، وقد ذكرنا في بعض المسائل السابقة زيف نظرية الانسان المتوحش الاول ، التى ذكرها دارون وتبعه عليها مـاركس وغيره ، فان العقل والنقل متطابقان

على تحضر الانسان منذ ان وجد وسيبقى متحضراً الى النهاية .

الثاني : ان قولهم : (ان الدولة وليدة الطبقات المتضادة) لازمه اختفاء الدولة اذا اختفت الطبقات المتضادة ، مع انا نجد عدم اختفاء الدولة في ذلك الحال ، كما اذا توحدت الطبقات أمام خطر داخلي (كالسيول ، والاوبئة ) أو خارجي كالحرب ، ففي الحرب العالمية الاولى والثانية، اتحدت الطبقات، ولم تختف الدولة، بل كان الاحتياج اليها أكثر، ولماذا حاربت طبقة العمال الالمان طبقة العمال الفرنسيين ؟ فهل الحرب كانت طبقية ، وكذا حارب المسلمون اليهود في فلسطين ، والفرنسيين في الجزائر ، وقد سببت هذه الحروب توحيد طبقات المسلمين ، ومع ذلك لم تختف الدولة، بالاضافة إلى ان الشغيلة حاربت الشغيلة ولم تحارب طبقة طبقة .

الثالث: ان النزاع ليس بين الطبقتين الاقتصاديتين المستغلون ـ بالكسر ـ والمستغلون ـ بالفتح ـ فقط حتى اذا اختفت اختفت الدولة ، بل النزاع له منطلقات متعددة ، كالقومية ، والثقافة ، والدين ، والرئاسة ، وغيرها ، والدولة حيث انها الحافظة للعدل وعدم تعدي بعض على بعض تبقى، مادامت هذه المنطلقات موجودة وان اختفت الطبقية الاقتصادية .

الرابع : الدولة لاتحفظ مصالح طبقة ضد طبقة، حتى يكون وجودها رهن وجود المصالح، فاذا اختفت المصالح اختفت الدولة (نعم ذلك ممكن في الدولة المنحرفة) اذ الدولة غالباً تراعى كل الجوانب وان كانت رعايتها لبعض الجوانب أكثر (في بعض الاحوال) فالماركسيون نظروا الى بعض الدول ثم عمموا أحوالها الى كل دولة ، مع ان من أوليات المنطق ان (الجزئي لايكون كاسباً ولامكتسباً) وسنذكر في آخر هذا الفصل النظرية الاسلامية حول الدولة لمزيد توضيح هذا الامر .

الخامس: لو كان تسلم العمال لوسائل الانتاج يوجب اختفاء الطبقات (الموجب لاختفاء الدولة) فلماذا نرى في كل البلاد الشيوعية وجود الطبقات وقد مرعلى بعضها زهاء ثلثي قرن ، حيث ان ثورة اكتوبر في روسيا كانت سنة ( ١٩١٧ م ) وقد ملك العمّال كل شيء - حسب زعمهم - .

السادس :لانه لم تختف الدولة في روسيا ، وسائر بلاد الشيوعية فقط، بل ازدادت شدة وصلابة ومؤسسات ودوائر ؟ وبالسادس والخامس ظهر بطلان ما ادعوه من التلازمين (تأميم وسائل الانتاج ، لاختفاء الطبقات) و(اختفاء الطبقات،لاختفاء الدولة) .

## الدولة في منظار علي عليه السلام

قال علي امير المؤمنين عليه السلام ، كما في نهج البلاغة :«لابد للناس من أمير بر او فاجر(الظاهر ان المراد حاكم بر في بلاد الابرار، وحاكم فاجر في بلاد الفجار ، لان كل طائفة تنتخب من نفسها ، او كما ورد: كيفما تكونوا يولّى عليكم) يعمل في امرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ، و يبلغ الله فيها الاجل ، ويجمع به الفيء ، ويقاتل به العدو ، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى ، حتى يستريح بر ، ويستراح من فاجر»(١) انتهى كلامه (ع) .

وقال عبدالله بن عباس : دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار، وهو يخصف نعله ، فقال لي ما قيمة هذه النعل ؟ فقلت : لاقيمة لها ، فقال عليه

---

( ١ ) نهج البلاغة الخطبة : ٤١ .

السلام : والله لهي أحب الي من امرتكم ، الا ان اقيم حقاً أو أدفع باطلا)[١] .

وقال عليه السلام : (فقد جعل اللهلي عليكم حقاً بولاية امركم ،ولكم علي من الحق مثل الذي لي عليكم ، والحق أوسع الاشياء في التواصف ،وأضيقها في التناصف ، لايجرى لاحد الاجرى عليه ، ولايجرى له الاجرى عليه ، ولوكان لاحد ان يجرى له ولا يجرى عليه ، لكان ذلك خاصاً لله سبحانه ، دون خلقه ، لقدرته على عباده، ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد ان يطيعوه ، وجعل جزائهم عليه مضاعفة الثواب ، تفضلا وتوسعاً بما هو ـ من المزيد ـ أهله)[٢] .

ثم جعل سبحانه من حقوقه ، حقوقـاً افترضها لبعض الناس على بعض ، فجعلها تتكافيء في وجوهها ، ويوجب بعضها ، بعضـاً ولايستوجب بعضها الا ببعض .

وأعظم ما افترض الله سبحانه من تلك الحقوق ، حق الوالى على الرعية وحق الرعية على الوالي ، فريضة الله سبحانه ، لكل على كل ، فجعلها نظاماً لالفتهم ، وعزاً لدينهم،فليست تصلح الرعية الابصلاح الولاة ،ولاتصلح الولاة الا باستقامة الرعية، فاذا أدت الرعية الى الوالي حقه ، وادى الوالي اليها حقها عز الحق بينهم ، وقامت مناهج الدين ، واعتدلت معالم العدل ، وجرت على اذلالها السنن ، فصلح بذلك الزمان ، وطمع في بقاء الدولة ، ويئست مطامع الاعداء .

واذا غلبت الرعية واليها ، أو أجحف الوالى برعيته ، اختلفت هنالـك

---

( ١ ) نهج البلاغة الخطبة : ٣٣ .

( ٢ ) نهج البلاغة : الكتاب ٣٤ .

الكلمة ، وظهرت معالم الجور ، وكثر الاوغال في الدين ، وتـركت محاج السنن ، فعمل بالهوى ، وعطلت الاحكام، وكثرت علل النفوس،فلايستوحش بعظيم حق عطل ، ولا بعظيم باطل فعل ، فهناك تذل الابرار ، وتعز الاشرار ، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد .

وسأله عليه السلام رجل : العدل أفضل أم الجود ؟فقال‌عليه السلام :العدل يضع الامور مواضعها ، والجود يخرجها من جهتها،والعدل سائس عام‌والجود عارض‌خاص ، فالعدل اشرفهما وأفضلهما .(١)

وقال عليه السلام : (الحق القديم لايبطله شيء ، والله لووجدته (أي‌المال المغصوب) قد تزوج به النساء ، وملك به الاماء لرددته ، فان في العدل سعة ، ومن ضاق عليه العدل ، فالجور عليه اضيق) .(٢)

وقال عليه السلام :(أما والذى فلق‌الحبة وبرء‌النسمة، لولاحضورالحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر ، و ما أخذ الله على العلماء ان لايقاروا على كظة ظالم ، ولاسغب مظلوم ، لالقيت حبلها على غاربها ، و لسقيت آخرها بكأس اولها ولالفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز) .(٣)

وطلب منه عليه السلام ، بعض ان يعمل حسب القاعدة المعروفة : (الغاية تبرر الواسطة) ؟ فقال عليه السلام: (أتأمرونني‌ان أطلب النصر بالجور ؟ و الله ما اطور به ما سمر سمير، وام نجم‌في السماء نجماً، لو كان المال لي لسويت بينهم ، فكيف وانما المال مال الله) .(٤)

---

(١) نهج البلاغة الحكمة : ٤٣٧ .

(٢) نهج البلاغة : الخطبة ١٥ .

(٣) نهج البلاغة : الخطبة ٣ .

(٤) نهج البلاغة : الخطبة ١٢٦ .

وقال عليه السلام : (وليس امرء ـ وانعظمت في الحق منزلته ، ونقدمت فى الدين فضيلته ـ بفوق انيعان على ماحمله الله من حقه ، ولاامرء ـ وانصغرنه النفوس وأقمحته العيون ـ بدون ان يعين على ذلك ، أو يعان عليه.[١]

فلا تكلمونى بما تكلم به الجبابرة ، ولاتتحفظوا منى بما يتحفظ عندأهل البادرة ،ولاتخالطونى بالمصانعة، ولاتظنوا بى استثقالافى حق قيل لى،ولاالتماس أعظام لنفسى، فانه من استثقل الحق ان يقال له أو العدل ان يعرض علىه ، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق ، أومشورة بعدل).[٢]

وقال عليه السلام فى كتابه الىعامله باذربايجان : (وان عملك ليس لك بطعمة ، ولكنه فى عنقك امانة ، وانت مسترعى لمن فوقك، ليس لك انتفتات فى رعيته).[٣]

وقالعليهالسلام ، فى مرسومه العام:(فانصفوا الناسمن أنفسكم، واصبروا لحوائجهم ،فانكمخزان الرعية ، ووكلاء الامة ، وسفراء الائمة).[٤]

وفي عهد الامام عليه السلام الى مالك الاشتر حين ولاه مصر :

(واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطفبهم، ولاتكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم ، فانهم صنفان ، أما اخ لك في الدين ، أونظير لك في الخلق . . . ولاتقولن انى مؤمر آمر فاطاع ، فان ذلك ادغال في القلب ومنهكةللدين وتقرب، من الغير... فان حقاً على الوالي انلايغيره على رعيته فضل ناله ، ولاطول خص به ، وانيزيده ما قسم الله له مننعمة دنواً منعباده وعطفاً

---

( ١ ) نهج البلاغة : الخطبة ٢١٦ .

( ٢ ) نهج البلاغة : الخطبة ٢١٦ .

( ٣ ) نهج البلاغة : الكتاب : ٥ .

( ٤ ) نهج البلاغة : الكتاب : ٥١ .

على اخوانه)[١].

وهنا نكتفى بهذا المقدار من كلام الامام عليه السلام ، لكفايته في عرض النماذج الذي نحن بصدده ، وان كانت جملة من الايات والـروايات الواردة عن الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم والائمة الطاهرين عليهم الصلاة والسلام بهذا المعنى كثيرة وسيأتى الكلام حول بعضا .

---

( ١ ) نهج البلاغة : الكتاب ٥٣ .

# بحوث فى الأمة

مسألة : ١٣

وأما (الامة) فهي الجماعة التي ربطت أنفسها بعضاً ببعض ، لمصير واحد فلهم علائق متبادلة ، سواءكانت لهم لغة واحدة أو عدة لغات ، أو دين واحد ، أو عدة أديان ، وهكذا ، وقد تقدم في بعض المسائل السابقة ، وجه توحيد الامة وسبب تمايز بعضها عن بعض ، وان لعلماء السياسة (الالمان والفرنسيين) رأيين مختلفين في هذا السبب ، وسيكون الكلام في هذا الصدد في اربعة أمور :

(الاول) الفرق بين الامة والناس .

(الثاني) ظهور الامم في طول التاريخ ، واختفائها .

(الثالث) العناصر التي تشكل الامم .

(الرابع) المكان الجغرافي المحدود الذي تعيش فيه كل امة بما انها امة واحدة.

(أما الاول): فالناس أعم من الامة، لان الامة لا تطلق الا على مجموعة ربطت مصالحها بعض ببعض، بحيث توحدت في وحدتها ، وتمكنت ان يتفاعل بعضها في بعض بنوع من التفاعل ، وجعل العلائق بينها ، ولها اطلاقان باعتبارين :

( الاول ) الاطلاق المرتبط بالحدود الجغرافية ، فيقال :ـ الامة الهندية ـ

فى قبال ـ الامة التركية ـ مثلا .

(الثاني) الاطلاق المرتبط بالحدود الدينية ، فيقال: ـ الامة الاسلامية ـ في قبال ـ الامة المسيحية ـ مثلا ، ومن الواضح، ان الامة بأي من الاعتبارين يلاحظ فيها وحدة خاصة ، ويكون بينهما عموم من وجه ـ على الاصطلاح المنطقي ـ فالامة الهندية تشمل الامة الاسلامية وغيرها ، والامة الاسـلامية ، تشمل الامة الهندية وغيرها .

أما بين (الناس) و(الامة) فعموم مطلق ، اذ (الناس) اوسع مفهوماً من الامة نعم قد يتحدان مفهوماً ، بسبب الاضافة ، فيقال (الامة العربية) و(الناس العرب).

وحيث ان الغالب صياغة كل شيء من فلسـفة نظرية خاصـة ، اختلفت الاصطلاحات فى الامة ايضاً، مثلا :(الاجتماع) و(الاقتصاد) و(السياسة) قد تصاغ من (فلسفة الدين) وقد تصاغ من (فلسفة القومية) وقد تصاغ من (فلسفة الجغرافيا) فان المفكرين يجعلون فلسفة لانفسهم ، ويرجعون كل الانظمة الى تلك الفلسفة (فالمتدين) ـ مثلا ـ يلاحظ في المسائل الاقتصادية الحلال والحرام، بينما (القومي) يلاحـظ ماذا ينفع قومه ، وماذا لاينفع ؟ و(من ينطلق من الفلسـفة الجغرافية) يلاحظ ماينفع الذين يعيشون في هذا القطعة الخاصة من الارض .

وأما من وضع فلسفته على اللون ـ كما في افريقيا وأمريكا ـ فانه ينطلق من فلسفة وجوب الاهتمام بهذا اللون دون ذاك، فيضع اقتصاده على طبق تلك الفلسفة، ولذا تجد افكاراً اقتصادية متعددة في مكان واحد، فالمسلم في العراق، مثلا ، ينطلق من الاقتصاد الاسلامي ، بينما القومي ينطلق من الاقتصاد للامة العربية ، وهكذا الملاحظ للحدود الجغرافية الخاصة ، ينطلق من الاقتصاد العراقي .

أقول : حيث ان الغالب اختلاف صياغة المسائل ، من فلسفات خاصة كان اصطلاح (الامة) ايضاً مما تأثر بهذه الصياغات ، فقد يلاحظ فيها (الدين) فيقال: (الامة الاسلامية) من دون نظر الى اللغة، والحدود الارضية، وقد يلاحظ فيها اللغة ، فيقال (الامة العربية) من دون نظر الى الدين والحدود الارضية، وقد يلاحظ فيها الارض ، فيقال : (الامة المصرية) من دون نظر الى الدين واللغة .

وقد ظهر بما تقدم ، ان الاطلاقات المختلفة ، ليست مجرد اصطلاحات ، وانما يترتب على ذلك الابنية الفوقية التي تبنى على هذه الفلسفات التي انطلقت منها الصياغات المتعددة، وكثيراً مايقع الخلط والمغالطة ، لعدم اهتمام الشخص في صياغاته بالمنطلقات والاسس الفكرية .

## تكون الامة المسلمة

ولابأس في المقام أن نشير ـ في مثال الرابطة بين المنطلقات الفكرية ، و بين العمل ، في تكوين الامة ، في قبال سائر الامم ـ الى الامة الاسلامية ، و التي يقاس عليها سائر الامم ، في كيفية الارتباط بين المنطلق الفكري لها،وبين تكونها امة واحدة ، لاجل ذلك المنطلق ، فالاسلام بنى امته على (العقيدة بالتوحيد) اذاً (فالارض ومافيها كلها لله) و (الناس مخلوقون لله) و(التشريع لله) و (الجزاء على الله) حيث يجازى المحسن بالاحسان ، واما المسيء ، فان شاء عفى عنه وان شاء عذبه ـ والمشيئة حسب المصلحة ، لااعتباطية فيهما ـ.

ومن هذا المنطلق بنى الاسلام على (الصلاة) و(الصوم) و(الحج) و(الزكاة) و (الولاية) فالصلاة لدوام الارتباط مع الله ، والصوم للسيطرة على النفس ، ومن الواضح ان النفس مبعث الخيرات والشرور، فان جوهر النفس اذا صلح

صلحت النفس، والبدن ، و المحيط الاجتماعي، والمحيط الطبيعي، والحج لاجتماع المسلمين حتى يحلوا امشاكلهم ويتشاوروا فيما يقدمهم ويهيئوا الاسباب لانقاذ المستضعفين ، ولاعلاء كلمة الله ، والزكاة مال لابدللنظام منه ، والولاية (بشقيها) قيادة الاصلح ، فان القيادة اذا كانت صالحة رشيدة ، صلحت الامة ، واذا لم تكن كذلك وقعت الامة فيمهاوى الضلال والانحطاط، والمرادبشقيها (الشق المعين الذى انتهى دوره الظاهر ، وان بقيت القيادة في حال ستار ، لفلسفة مذكورة فيمسألة الامام الغائب عليه السلام ) و ( الشق المنطبق على كل احد توفرت فيه المواصفات الشرعية ، ورضاية أكثرية الامة ، كماذكرناه في كتاب (الحكم في الاسلام) .

واذ قد ظهر (المنطلقان : الاول ، والثاني) للاسلام ، ظهر كيف تكونت الامة الاسلامية ـ التي نحن بصددها ـ فالامة هى كل من يؤمن بالله الواحد ، ويتمسك بشريعته المنزلة على خاتم أنبيائه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد قرر في الشريعة (ان الاقليات التى تعيش في بلاد الاسلام، ملتزمة بشروط الاسلام ، تعيش في أمن وسلام ، من جهة نفسها وعرضها ومالها) .

وعلى هذا الاساس ، فالمسلمون كلهم اخوة ، ولهم حقوق وواجبات متساوية (الا ماخرج لفلسفةخاصة، كالرجل والمرأة وماأشبه، في بعض الاحكام) فلافضل للغة على لغة ، ولاللون على لون ، ولالقطرعلى قطر ، ولالعرق على عرق ، ولالمكانة اجتماعية على غيرها ، فالعربي والعجمي والابيض والاسود والعراقي والمصرى ، وبني تميم وبني ساسان ، ورئيس الدولة و كناس البلدية كلهم سواء امام القانون الالهى، والمفاضلة (بالتقوى) وليست تلك المفاضلة ، في ان يشمل القانون احدهما دون الاخر ، وانما المفاضلة عند الله ، فكلاهما متحدالحكم، بالنسبة الى العبادات والمعاملات والاحوال الشخصية والجنايات

والكفاءات ، أليس الههم واحد ؟ واليست شريعتهم واحدة ؟ فلماذا التفاضل بغير الكسب ؟ «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت »[١] و«لهن مثل الذى عليهن بالمعروف »[٢].

## حكومة واحدة لكل المسلمين

ومن هذا المنطلق تتكون الدولة الاسلامية الواحدة لكل مسلمى العالم ، حيث قال سبحانه : «ان هذه امتكم امة واحدة»[٣] وحيث (ان الاتحاد قوة) وقد قال سبحانه : «واعدوا لهم مااستطعتم من قوة»[٤] الى غير ذلك من الادلة المذكورة في محلها ، فالمسلم في كل بلاد الاسلام مواطن، له جميع حقوق المواطنة ، لاتفصله عن سائر المسلمين حدود جغرافية ، ولا لغة ، ولا لون ، ولا غير ذلك.. بل الاسلام يقول فوق ذلك : ان كل البشر ، في كل الارض (اما اخ لك في الدين ، اونظير لك في الخلق) فالتفرقات : لغة ، وقوماً ، وحدوداً كلها مصطنعة وانما الفارق الوحيد هو (الدين) وذلك( لا اكراه فيه ) وانما منطق واستدلال واتباع للافضل الذى دل عليه البرهان ، ولذا قال سبحانه « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي احسن»[٥] الى غيرها من الايات والروايات بهذا الصدد .

والفرد المسلم - ضمن هذه الامة الواحدة ذات المبادىء المنطقية - حر

---

( ١ ) سورة البقرة / ٢٨٦ .
( ٢ ) سورة البقرة / ٢٢٨ .
( ٣ ) سورة الأنبياء / ٩٢ .
( ٤ ) سورة الانفال / ٦١ .
( ٥ ) سورة النحل / ١٢٥ .

في أخذه وعطائه، وسفره واقامته وابداء رأيه بمختلف وسائل الاظهار ، وعمله أي عمل شاء من زراعة وصناعة واكتساب وعمل جسدي او فكري، او غير ذلك، كما انه حر في ان يملك ما يشاء من الارض وغيرها ، بشرط (عدم الغصب وعدم الضرر بالاخرين باى نحو من الوان الضرر ، وعدم أخذ الفرصة من الاخرين على ما ذكرنا تفصيله في (كتاب الاقتصاد) .

ولايخفى ان (هذا المنطلق الصحيح) المبني عليه (تلك الشريعة الكاملة) و الذى انطبق كثير من بنودها في زمان الاسلام الأول، كان هو سر دخول الناس في دين الله أفواجاً ، وامتداد دولة الاسلام الى أقاصي الارض صحيح ان الامويين والعباسيين وأشباههم ، كانوا لايطبقون الاسلام على أنفسهم وذويهم ، الا ان الخط العام في البلاد كان الاسلام ، مثلا : لم يكن الحد الجغرافي ، واللسان واللون ، والعرق ، مفرقاً بين لون ولون ، وكان العلماء حفظة الشريعة ، ولذا كانوا مضطهدين من قبل الخلفاء (الملوك) وكذا كان القضاء ونحوه بأيديهم ، وكان الحكم على عمومه مستقى ، من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ، اى من الاطار الاسلامي ـ على اختلاف الاجتهادات داخل هذا الاطار ـ وكانت الحريات متوفرة ، فالناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم [(١)] ، يتحرك أحدهم من أقاصي البلاد الاسلامية الى أقاصيها ، بدون مانع أو رادع ، يعمر كيف شاء وكذلك كانت شئونه ، التجارية، والزراعية ، والصناعية ، وغيرها .

---

( ١ ) بحار الانوار : ج ٢ ص ٢٧٢ ح ١١ .

## التقدم الاسلامي

لما رأى الناس احترام الانسان ، تحت لواء الاسلام، بينما لم تكن توفر لهم هذا الاحترام ، سائر الاديان والانظمة الموجودة في ذلك الوقت ، ورأوا صحة العقيدة والشريعة ، بالاستدلال والمنطق ، أخذوا يتهافتون على الاسلام ولم يقف دون الناس فى دخولهم في الاسلام ، كل المناقشات العقائدية التى صاغها علماء سائر الاديان والمذاهب ضد الاسلام ،لانها كانت مناقشات واهية لايتمكن الالتزام بها حتى من أصحابها، وكذلك لم تنفع كل الاتهامات السياسية التى صاغها سياسو الدول الكافرة، لتوقيف مد الاسلام، أمثال الاتهام بأنه دين السيف ونحوه ، لان الاتهام ـ كما يقال ـ سهل ولكن اقامة الدليل عليه صعب فقد رأى الناس ان حروب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت ـ كلها دفاعية وبعض الحروب الاخر بعده صلى الله عليه وآله وسلم ، وان كانت هجومية الا انها كانت هجوماً على الحكام الذين كانوا ضد الشعوب ، لاجل منعهم عن الظلم ـ والمعيار في كل زمان هم الشعوب، لا الحكام الظلمة، فرأت الشعوب كذب الاتهام ، ولذا لم تمتنع عن الدخول في الاسلام .

وبعد ان كان المسلمون يأخذون بزمام البلاد، لم يكونوا يظهرون التعصب بل يجعلون نفس أهل البلاد حكاماً ، كما صنعه الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وبعده كان كذلك على الاغلب، واذا كان الحاكم يأتى من طرف الدولة ،كان يحتف به العلماء والشعراء والمثقفون من أهل البلاد، ليكونوا اجهاز ضغط على الحاكم ، ان أراد بالمسلمين أو بغيرهم من الشعب سوءاً .

ثم لم يكن الحكام يجبرون الناس على الاسلام ،فقد كان قانون : (لا اكراه

في الدين)[١] هو الحاكم في هذا السبيل ، أخذاً من النبي صلى الله عليه و آله وسلم حيث لم يجبر لااسارى بدر ، ولا أهل مكة، ولا أهل طائف ، ولاغيرهم من الذين وقعوا تحت سلطته ، على ان يسلموا ، بل كانوا يدعون الامر للشعوب أنفسهم ان شائوا أسلموا وأقاموا الصلاة وأدوا الزكاة وان شائوا بقوا على دينهم وأدوا الجزية ، في قبال توفير الدولة لهم الحرية والامن (الحرية والأمن الذين لم تحلم الشعوب بمثلهما قبل ذلك) .

كما لم يكن الحكام يجبرون الناس على تغيير لغتهم ، وانما غير بعضهم لغتهم ، كأهالي العراق ومصر ، وما أشبه ، تلقائياً، حباً لهم بالاسلام ولغته ، و انما لم يغير البعض الاخر لغته ، كأهالي ايران والهند ، لانهم رأوا بامكانهم الجمع بين اللغتين : المحلية والاسلامية ، ولذا نبغ فيهم حفظة لغة الاسلام ، على غرار ما نبغ فيهم من حفظة دينه ، أمثال صاحب القاموس والكليني (ره) .

هذا كله بالاضافة الى ان الشعوب، رأوا، ان الاسلام فتح باب العلم وربى العلماء وحسن أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والعائلية ـ بالاضافة الى تحسين أحوالهم السياسية ـ بما بهر الابصار، ومن الطبيعي ان الناس يلتفون حول النور أينما وجدوه ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بحر العلم الذي لاينزف ، والقرآن يفتح على الانسان آفاقاً بعيدة من المعرفة المتجددة، والامام علي عليه السلام كان يقول : (سلوني قبل ان تفقدوني)[٢] وقد أحصى التاريخ ان اماماً واحداً من الائمة عليهم الصلاة والسلام، ألقى من العلم على أربعة آلاف

---

( ١ ) سورة البقرة / ٢٥٦ .

( ٢ ) نهج البلاغة الخطبة : ١٨٩ .

تلميذ (أو عشرين ألف تلميذ) ما تمكن التلاميذ بسببه من تأليف أربعمأة كتاب في مختلف العلوم ، والتى منها الكيمياء والفيزياء والطب والنجوم وغيرها ، كما احصى التاريخ ان تلاميذ الائمة من الامام علي عليه السلام الى الامام العسكري عليه السلام ألفوا ما لاتقل من ستة آلاف وستمأة كتاب (اى ما يقارب كتاب واحد في كل عشرة أيام) لمدة مأتي سنة ، هذا بالاضافة الى سائر الكتب التى ألفها آخرون من العلماء .

وهكذا ، بهذه الاوصاف، وتحت هذه الظروف، تكونت الامة الاسلامية الواحدة .

# ظهور الامم واختفائها

**مسألة : ١٤**

**(الثاني) من الامور الاربعة في مادة (ب) بحث ظهور الامم في طول التاريخ ، والتي شكلت المسرح السياسي ، في كل زمان ومكان وبهذا الصدد نقول : ان تأسيس الامم ابتدء منذ زمان آدم عليه السلام ، حيث انه جاء الى العالم ، بحضارة سماوية ، كما اتفقت على ذلك الاديان خلافاً لغيبيات (دارون وماركس) وأتباعهما ، حيث زعم الاول ، التطور في الخلقة ، وزعم الثاني التكامل في الحضارة ، فكلا المذهبين غارق في الغيبيات بدون اساس ، لان دارون قال بكيفية خلق الانسان ، كما قال بما ينتهي اليه الانسان من الشكل ، حسب نظريته في التطور ، وهل هذان الا امران غيبيان بدون دليل ؟ وماركس قال بتدرج الحضارة ، ثم جمودها في المستقبل على الشيوعية العالمية ، وهل هذان الا امران غيبيان بدون دليل؟ بل الادلة العلمية نسفت كل ماذكره هذان الاثنان حول ماضي الانسان وحضارته وحول مستقبل الانسان وحضارته .**

**أما الالهيون الذي قالوا بالانسان الاول ، والحضارة الاولى ، ويقولون بانتهاء الحضارة والانسان ، فقد أقاموا لذلك أدلة علمية ، لاتستند الى الغيب فقط والادلة العلمية تنتهي الى المنطق المبني على أوضح البديهيات وهي (قانون**

التناقض) المبني عليه (استحالة ظهور المعلول بدون علة) ـ لانه يستلزم كون الشيء واجباً ممكناً في آن واحد ـ فالفرق بين (غيبيات داروين وماركس) وبين (علميات المتدينين) كالفرق بين من يقول : (ألف الكتابي الفلاني حصاة لاشعور لها ولاعلم ولاقدرة) وبين من يقول: (ألفه عالم قدير) فمع ان كليهما لم ير المؤلف الا ان قول الاول خلاف العقل ، وقول الثاني وفق العقل ، وحيث ان هذا البحث خارج عن مرمي النظر السياسي ، نتركه لمحله .

وانما نرجع لنقول ، لاشك ان الحضارة التي نعيشها الان ، التي تشمل الامم بهذه الصورة الفعلية، انما هي وليدة التدرج، ولامنافاة بين وجود الخطوط العامة لحضارة ،وبين ان الجزئيات والتفاصيل كانت ولائد الازمنة المتتالية ، وقد قسم بعض علماء التاريخ عهود البشر ، الى أربعة أدوار : ( العهد القديم ) و (القرون الوسطى) و(العصر الحديث) و(العصر الحاضر) ولايخفى ان هذا التقسيم فيه نوع من الانانية ، اذ (العهد القديم) الذي جعلوه عصر التوحش، قول بدون دليل ، بل قد ظهر في الحفريات ما ينسف هذا الرأي ، حيث دل على وجود حضارة راقية للبشر ، في نفس الأزمنة التي ذكروا انها عهد قديم كما ان (القرون الوسطى) والتي قالوا انها عنها مظلمة ، انما يصح بالنسبة الى الغربيين ، لا بالنسبة الى أجزاء آخر من العالم ، كان يحكمها المسلمون ، وبذلك ظهر ، ان التقسيم المذكور ، ناش عن رأي أناني يرى النفس فوق الاخرين ، و «كل حزب بمالديهم فرحون»[١] .

نعم هنالك اصطلاح ، على جعل العهد القديم ، مبتدءاً من عشرين قرناً قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، اي قبل أربعة آلاف سنة تقريباً ، وعدم وجود

---

( ١ ) سورة المؤمنون : ٥٣ .

الحضارة القوية في هذه الحقبة يدل عليه التاريخ .

وكيف كان ، فالعهد الاول ينتهي الى سنة (٣٩٥) بعد الميلاد ، ثم تبتدء القرون الوسطى من (٣٩٥) م حيث موت (تئودوز) وتنتهي فى عام (١٤٩٢)م حيث اكتشفت امريكا ، لمرة ثانية، بواسطة(كرستوف كولمبس) ـ حيث ان امريكا اكتشفت قبل ذلك بواسطة رجل يسمى(احمد) ، كما ذكره جمع من العلماء المنقبين في التاريخ،ولعل المكتشف الثاني مشى على خريطة المكتشف الاول ـ أما العصر الثالث فيبتدء من ذلك العام وينتهى بعام (١٧٨٩) م حيث الثورة الفرنسية حيث يبتدء الزمان المعاصر ، والذى دام الى الان ، وكما كان الامر بالنسبة الى (القديم و الوسطى) مشتملا على الانانية كماعرفت، كذلك الامر بالنسبة الى (الجديد ، والمعاصر) حيث قد عرفت كيف أنهم أسسوا الاساس على كشف (امريكا) وثورة (فرنسا) .

وعلى هذا ، فالامر بحاجة الى بحث علمي نزيه، لتقسيم الأدوار التاريخية حسب الحضارات والامم ، وقد تعرض لذلك جمع من علماء المسلمين ، وتقسيمهم أقرب الى النزاه التاريخى، والبحث العلمى، وحيث ان تفصيل ذلك خارج عن مهمة البحث ، نتركه لمظانه، وانما نقول: ان (الامة)ـ والتى نحن بصددها الان ـ مفهومها فى الحال الحاضر ، غير مفهومها فى الأديان ، حيث ان العهد الحاضر لايقيم للدين وزناً ، ولذا فالامة عبارة عن القومية الخاصة ، أو الذين يعيشون فى مكان جغرافى خاص ، أو مأأشبه ذلك ، بينما الامة ـ فى اصطلاح الأديان ـ هو كل من قبل ذلك الدين مثل ، الامة المسيحية ، والامة الاسلامية .

## الاديان . . . والدول

الاديان السماوية عامة، وخصوصاً الاسلام ـ الذي يكون أقرب الى المطالعة لقرب عهده ـ كانت تكون الامم، وتغير جذور حياة الانسان ، التى كانت ناشبة في عروق الفرد والمجتمع ، وذلك لان الدين السماوي بطبعه، حيث يبني على المصلحة الانسانية ، يقلع جذور المناهج المبنية على مصلحة القوم ، أو اللغة، أو الحدود الجغرافية ، فمثلا : جاء الاسلام ، حيث الامم المتشتتة ، التي حكم التشتت لا بين اللغات والحدود والقوميات والالوان فحسب، بل وحتى حكم بين الامة الواحدة ايضاً، فالعرب قبائل متحاربة، مع وحدة قوميتها ولغتها وحدودها الارضية، والفرس طبقات حتى فى تحصيل العلم، حتى ان سواد الناس كان يحظر عليهم التعلم ـ .

كما يظهر ذلك من قصة ( درفش كاوه ) وغيرها ، و العلماء مضطهدون حتى ان ألف سنة من تاريخ فارس، منذ تأسيسه الى ظهور الاسلام لم يظهر فيه الا رجلان لهما الاسم والشهرة الواسعة ، واضطهد كلاهما ، احدهما نبي المجوس الذي ورد عن علي عليه السلام، انهم قتلوه واحرقوا كتابه ، والثاني (بوذرجمهر) الحكيم المشهور، الذي سجنه (هرمزد) سنتين في صندوق داخله محددات ، ثم أمر بصلبه عارياً .

ولم يكن حال الروم أحسن ، فقد كانت التفرقة و الاضطهاد من أظهر سماتهم ـ كما ذكرت احوالهم فى تواريخ بهذا الشأن ـ وقد جاء الاسلام ، بكل المعايير الانسانية، بالعكس، تماماً من الجاهلية، ولذا انضوى تحت لوائه مختلف الاديان والشعوب، بسهولة فائقة ، فاول ما انضوى تحت لوائه قبائل العرب ، ثم الفرس واهالي سوريا، وفلسطين، والحبشه ، ومصر، والبربر، وغيرهم ، اى العالمان

المتحضران ، حيث ذهبت الدولة الفارسية بكاملها ، و تحولت الى الدولة الاسلامية .

أما الروم فلم يتحول كله ، وذلك لانهم اعتزوا بما كان فيهم من اثارة علم ، بالاضافة الى ان الامويين ، وقد تسلموا اريكة الحكم، لم يهتموا بالاسلام، بل ضربوه ، فلم يعرف العالم الغربي لارونق الاسلام المنهاجي، ولاأسوة الاسلام العملية ، فان الناس قد جبلوا على النظر ، في المنهج ، ثم التطبيق ، فاذا كان المنهج سليماً ، والتطبيق جذاباً ، انجذب الناس اليه ، أما اذالم يكن احدهما، كان الانجذاب ضعيفاً ، فكيف اذا ما كان كلاهما مفقوداً ، وقد اورثت الثقافة الاموية الدخيلة بواسطة علماء البلاط، سلب الاسلام رونقه ، اما العمل الاموي فكان نسخة اخرى أو أقسى من نسخة ما عند الروم وغيرهم ، فلماذا ينجذب الناس الى الاسلام والحال هذه ؟

ولذا فقد تشتت الامة الواحدة في زمان الامويين، وان لم يظهر التشتت على السطح، لشدة بأسهم وقامت السلطة الزمنية مكان السلطة الدينية ، وان تزيت احياناً زي الدين ، للخداع ، وبذلك هيئت الظروف للثورة الداخلية ، التى قام بها العباسيون ، وللغزو الخارجي من الغرب تارة ، تحت لواء الصليب ، ومن الشرق اخرى ، تحت لواء الالحاد ، وهكذا تحولت تلك الامة الواحدة النقية المنهج والسيرة، الى امة في ثنايا التاريخ ، وأوراق الكتب، ولولا محاولة الائمة عليهم السلام ، ايقاف الثقافة الدخيلة من الامويين والعباسيين (داخلا ) والغرب والشرق (غزواً) لكان الاسلام اليوم غبر ظاهر الملامح، وأصابه ما أصاب الاديان السماوية السابقة، وقد تقدم ان تلاميذهم اخرجوا الى العالم كتباً بمعدل كتاب واحد في كل عشرة ايام ـ تقريباً ـ مدة قرنين من الزمن ، ومحاولات

التجديد من العلماء والدول ، وان تعددت لارجاع الاسلام ، الى حالته الأولية وارجاع المسلمين الى الامة الواحدة، الاانها لم توفق الى الان لذلك ، وعمدة السر في عدم التوفيق عدم وجود الوعي الكافي بين المسلمين الى الان .

ولقد كان هذا مثالا من أمثلة تكوين الامة الواحدة ، كما كان مثالا لتفتت الامة الواحدة ، الى امم ، فقد كان الذين دخلوا في الاسلام امماً ، ثم تحولوا من جهل الداخل ، وكيد الكفار والمستعمرين من الخارج ، الى امم، تجمع افرادها، لواء القومية تارة ، ولواء الشيوعية اخرى، ولواء الحدود الجغرافية ثالثة ، ولواء اللغات المختلفة رابعة ، وهكذا ، فبينما كان علي عليه الصلاة والسلام، يحكم رقعة شاسعة من الارض بلغات، وقوميات ، وما أشبه ، تحولت تلك الرقعة الان الى خمسين دولة .. . ولم يكن التجمع تحت لواء العرب ، حيث يحلو للمشرق والغرب ، تسمية الاسلام بالعرب ، الا لامرين :

الاول : احياء الاصل العربي في قبال سائر الاصول ، حتى يرى المسلم العربي ان الاصل هو كونه عربياً ، لا كونه مسلماً ، فيدافع عن العرب لا عن المسلمين .

الثاني : الفصل بين المسلمين بعضهم عن بعض ، فلماذا يحن الباكستاني والاندنوسي والايراني والتركي وغيرهم على الدين الذى جاء لمجد العرب ، ولتحطيمهم ؟ واخيراً لاروابط ولاوحدة بين المسلمين ـ حسب هذا المنطق ـ عليه فاللازم على المسلمين ان يعوا امكان رجوع الامة الواحدة اذا وفروا في أنفسهم عناصر الارجاع ، وامامهم منذ نصف قرن تلاحم الامة الروسية ، ذات حكومة تستوعب مأتين وخمسين مليون، وتلاحم الامة الهندية ذات حكومة تستوعب

ثمانمأةمليون، وتلاحم الامة الصينية ذات حكومة تستوعب ألف مليون، مع وجود التناقضات الهائلة بين محتوى كل هذه الحكومات ، والامة الاسلامية ذات ألف مليون مسلم ، ليس لهم حتى عشر تلك التناقضات .

# العناصر التى تشكل الامم

## مسألة : ١٥

الثالث من الامور الاربعة في مادة (ب) بحث العناصر التي تشكل الامم ورؤوس هذه العناصر امران :

(الاول) العنصر المعنوي .

(الثاني) العنصر المادي .

ففى الاول : يكون سبب تكون الامة وحدة العقيدة، فلا اعتبار لسائر الموازين وهذا ما يوجد في الاديان ، حيث ان العقيدة الواحدة تكوّن الامة الواحدة.

نعم قد يكون أهل الدين يعتقدون بقومية الدين فالدين لا يكون الوحدة الجامع بل الدين والقوم الخاص يكونان معاً جامعاً، كما فى اليهودية المنحرفة ، حيث انهم يدّعون ان دينهم خاص بهم ، فلا يقبلون دخول انسان في دينهم، ولاشك انه تحريف . حيث ان الادلة دلت على ان دين موسى عليه السلام كان عالمياً، ولذا كان عليه السلام من اولى العزم ـ كما ثبت فى علم الاعتقاد ـ والظاهر ان هذا التحريف دخل في دينهم ، لاجل شدة ارادة انطوائهم على أنفسهم حيث ان مبادئهم التي وضعوها فى التوراة والتلمود ، لم تكن تنسجم مع الناس ، فاضطروا الى الانطواء، واورثت الانطواء زعمهم قومية الدين حتى لا يدخل فيهم داخل يطلع على اسرارهم ، وربما كان الدخول بعنوان التجسس ، فرأوا من

الافضل اختراع مبدء قومية الدين .

## كيف تتكون الامة على العنصر المادى ؟

أما في الثاني اى كون سبب تكون الامة العنصر المادى ، فقد اختلفوا فيه على أقوال :

(١) كون الاصل الواحد هو سبب تكون الامة الواحدة فالمشتق من الاصل العربى ـ مثلا ـ أمة والمشتق من الاصل الحبشى امة اخرى وهكذا، وهذا ما ذهب اليه جماعة من علماء فرنسا والمانيا ، قبل هتلر ونفخ فيه هتلر لاغراض سياسية .

(٢) كون الاقتصاد المشترك هو سبب تكون الامة الواحدة سواء كان منبع الاقتصاد الماء ، أو المعدن أو الزرع أو غيرها ، فالناس المجتمعون على هذا الاقتصاد والمنتفعون به يشكلون امة واحدة قال فرعون : « اليس لى ملك مصر وهذه الانهار تجرى من تحتى»(١) وكان سد مأرب سبب وحدة امة سبأ فلما انهدم السد تفرقوا أيادى سبأ الى غيرهما من الامثلة بالمصلحة الواحدة الى تتجمع لديها اناس وهؤلاء حيث لابد لهم من التزاوج وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والجنائية والعائلية ، وغيرها بينهم :

هذه العلاقات والانظمة ، تصهرهم في بوتقة واحدة وتجعل منهم امة واحدة ، ولذا اذا انهدمت تلك المصلحة الاقتصادية تفرقوا ، وتفككت الامة الى ان تزول من الوجود، لتجمع اشلائها في أعضاء امة جديدة ، أم امم جديدة اذ ليس معنى تحطم الامة عدمها، بل معنى ذهاب سماتها، ولذا لم ينعدم الاشوريون

---

( ١ ) سورة الزخرف / ٥١ .

والفينقيون والكلدانيون وغيرهم، بل اضمحلت وحدتهم، ودخلوا تحت وحدات جديدة .

(٣) كون تجمع عوامل متعددة سبباً لتشكيل امة واحدة وهؤلاء بين من يرى ان (القومية) و (اللسان) و(الدين) هي المقومات الاساسية لتكوين الامة الواحدة ، وهم جملة من علماء السياسة وبين من يرى عدم كفاية تلك فقط، بل اللازم اضافة العامل (الاقتصادى) و (التاريخي) ونحوهما الى تلك العوامل، وهم جملة من علماء السياسة الفرنسيين ، فانهم يرون المسير المشترك والمصير المشترك، والحروب والاحزان، والاعياد والافراح، والانتصارات والانكسارات هي التي توحد الافراد والمجتمعات وتجعل منهم وحدة واحدة .

ولا يخفى ان عوامل متعددة تتجمع حتى تشكل الامة الواحدة ، أهمها المعنويات ـ حتى عند المنكرين للمعنويات كالشيوعيين ـ اذ لا نقصد بالمعنوية الا المثل التي يؤمن بها جماعة من الناس سواء كانت تلك المثل مستمدة من العقل والبرهان أو من الاوهام والسفسطات، وبعد المعنويات تأتى الماديات ، كالامور المتقدمة فى (٢-٣) لكن ليس كل واحد من تلك الامور مما لابد منه ، بل يتبادل بعضها مكان بعض ، مثلا قد تكون القومية ، وقد تكون اللغة ، وقد تجتمعان ـ من باب منع الخلو، على اصطلاح المنطقيين ـ .

ولذا فالاقليات التى تريد الاستقلال السياسى قد توفق لذلك حيث تتجمع فيهم عوامل الامة الواحدة وقد لاتوفق حيث لاتكون كذلك ، ولذا نشاهد أن بعض الأمم الكبيرة التي تتجزء بعض اجزائها تستقل في امة واحدة ذات استقلال سياسي ، وبعضها لاتستقل كذلك ، وربما تساعد العوامل الاجنبية في اضفاء الامة الواحدة وعدم أضفائها ، على الجزء المذكور ، وانفصال جزء عن امة

واحدة الى الاستقلال أصعب، من انضمام جزء ضعيف مستقل الى امة كبيرة لان الامة الكبيرة بامكانياتها الكثيرة تتمكن من هضم الامة الصغيرة في نفسها، بينما قد لا يتمكن الجزء الذي يريد الانفصال من الاستقلال لعدم توفر امكانيات الامة المستقلة لها ، فمثلا : الجزء الذي يريد الاستقلال ، بحاجة الى المثقفين ، والسلاح ، والمال ، والمراكز ، وغيرها وكثيراً ما لا تتوفر لها كل ذلك ، بينما اذا ارادت امة كبيرة هضم عضو ضعيف تمكنت ان تشمله بكل المقومات المذكورة .

وأحياناً ينفصل عضو من امة ، لكن عدم توفر الامكانيات لها ، يجعلها ضعيفاً في سيرها الى الاستقلال الذاتي ، ولذا يسير الى الفناء حتى تصطادها امة قوية فتهضم في داخل تلك الامة القوية ، وبالعكس فاحياناً يتصل عضو قوى بامة كبيرة ، لكن امكانياتها المتوفرة تجعلها تنفصل عن الأمة الكبيرة بعد مرور زمان ، وفي العصر القريب انفصلت فيتنام الى جزئين ، ثم اتصلت واتصلت سوريا بمصر، ثم انفصلت وكوريا، واليمن ، والمانيا، المجزئات ، تحاول الرجوع الى الوحدة، كما ان البلاد الاسلامية المنهضمة في روسيا والصين، وايرلندا المنهضمة في بريطانيا ، تحاول الانفصال .

ومن ذلك يعرف ، ان محاولات الاتصال يلزم ان تكون عن تخطيط تحتي للوحدة ، كما ان محاولات الانفصال ، يجب ان تكون عن تخطيط تحتي للانفصال، ومن الواضح ان كلا القسمين من التخطيط يشتمل على جانبين ايجابي الى الهدف ، وسلبي عن الامر المرغوب عنه ، فاللازم في محاولة الاتصال ، التخطيط لايجاد عواملها ، وكذلك التخطيط لازالة عوامل الفرقة، وبالعكس في محاولة الانفصال .

## التفكير السياسى الموحد

ونوعية التفكير السياسي ، هي اهم عامل لأضفاء التوحيد ، أو الانفصال اذ التفكير السياسى هو الذي يستوعب جميع مقومات التوحيد ، ومقومات التجزئة ـ سواء المقومات الايجابية أو السلبية ـ .

ولا يخفى ان من أهم عوامل وحدة الامم، عامل الاستقامة الفكرية والرفاه المادى ، كما ان من أهم عوامل تجزئة الامم عامل الانحراف الفكرى ، والجشوبة المادية فان حال الاجتماع حال الفرد ، فكما ان الفرد يتطلب دائماً صحة الفكر ورفاهة الحياة ، كذلك الاجتماع، ولذا الامم الكبيرة التى تريد هضم الامم الصغيرة في نفسها ، تسبغ عليهم أولا نوعية ثقافتها و كيفية تفكيرها، وثانياً تعدهم بالتحرير ، فـان صدقت التفت حولها الامم الصغيرة بسرعة وبقوا في داخلها بل انصهروا فيها انصهاراً كاملا ، وان كذبت كان الامر بالعكس .

ولذا نرى الامم دخلت في الاسلام بسرعة حيث ان فكره مبني على المنطق والعقل ، والقرآن الحكيم أشار بالعقل ودعى الى التعقل وطلب من الناس اعمال فكرهم ورويتهم ضاربين بالتقاليد عرض الحائط ، وفي نفس الوقت دعى الـى (الحرية) و (الرفاه) وتحكيم (الكفاءات) فقال سبحانه : « يضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم» (١).

وقال سبحانه :«من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق» (٢).

وقال تبارك وتعالى : «ان أكرمكم عند الله أتقاكم» (٣).

---

(١) سورة الاعراف / ١٥٧ .

(٢) سورة الاعراف / ٣٢ .

(٣) سورة الحجرات / ١٤ .

وقد كان سبب تحطم العالم المسيحى هوعكس ذلك تماماً ، فتعقد الفكر المسيحي المحرف ـ الذي يبتدىء بكون الواحد ثلاثة وبكون الثلاثة واحداً ـ وضغط الكنيسة على كل أنواع الحرية والرفاه والكفاية كان سبب تحطمه السريع.. ونفس هذا السبب موجود الان في العالم الشيوعي، حيث تنباعن تحطمه السريع مما يظهر بوضوح من :

(١) تنازلاته الكثيرة عن مبدء ماركس .

(٢) وانقاذ الغرب له في الحرب العالمية الثانية .

(٣) وتقوية امريكا له بالتكنلوجيا والقمح لبقائه الى الان .

(٤) وأخذ رومانيا ويوغسلافيا وبولندا والصين في الانفلات .

(٥) والاضطرابات الداخلية التي اخذت تهددها بالانفجار، وذلك بسبب توفر عاملي التجزئة فيه .

(أ) حيث ابتناء عقيدته على مصادمة العلم والعقل (بصحة التناقض) و(باللاءات الخمسة) : لادين ، لأخلاق ، لاعائلة ، لاحرية ، لاملكية .

(ب) وحيث ان مثل هذه العقيدة المطبقة بكل قسوة، لاتدع مجالا، لابسط أنواع الرفاه والحرية والكفائة .

# الحدود الجغرافية للامة

**مسألة : ١٦**

الرابع من الامور الاربعة في مادة (ب) هو بحث المكان الجغرافي للامة الواحدة ، ونقول بهذا الصدد :

(١) انه من الممكن ان تـكون الامة الواحدة بدون مكان جغرافي وذلك لعوامل سببت تشتت الأمة الواحدة، سواء كانت تلك العوامل نابعة من داخل الامة، أومن خارجها، كما في اليهود الذين عاشوا زهاء أربعين قرناً بلامملكة واحدة، وقد كان ذلك نابعاً من داخل أنفسهم، حيث انهم انتهازيون، فلايتمكن ان يعيش بعضهم مع بعض في مكان واحد ، اذ من طبيعة الانتهازي المستغل التصادم، والتصادم يخالف وحدة المكان الجغرافي ، وبسبب هذا الامر نفسه - أيضاً - كانوا يعيشون بين الامم في قواقع ، وكلما ظهر استغلالهم لتلك الامم التي عاشوا بينها ، اخرجهم أهل البلاد ، كما أخرجوا من روسيا ، وبريطانيا والمانيا ، وبعض البلاد الأسلامية وغيرها .

أما تجمعهم الحالي في فلسطين المغتصبة ، فشيء لايدوم، وقد ظهر الان ولما يمر على دولتهم ثلث قرن ، آثار الانشقاق والنفاق والتخاصم بينهم وأثر ذلك على هجرتهم من هذه البلاد زرافات ولولا الضبط الشديد للدولة

الغاصبة لهم، لكانت الهجرة باعداد أكبر، بالاضافة الى انضمام الغرب والشرق ـبكل وسائلهما ـ لبقائهم هناك ليكونوا رأس رمح الاستعمار في جسم الامة الاسلامية ، لكن (القسر لايدوم) واليهود ما داموا متمسكين بمبادئهم (تبقى طبيعتهم التجزئية)وصدق الله سبحانه حيث قال :«الا بحبل من الله وحبل من الناس[1]» فاذا غيروا مبادئهم الى مبادىء الله ، خرجوا عن الذلة ، وكذلك اذا قواهم الناس فيما لو بقوا على مبادئهم ـ فالواو في الاية المباركة بمعنى(أو) مثل:الكلمة اسم وفعل وحرف.

(٢) كما انه من الممكن ان تكون للامة الواحدة عدة أماكن جغرافية ، كما في المسلمين الان،وذلك لعوامل داخلية، كقلة الوعي، أو خارجية كتشتيت القوى الكبرى الخارجية، للامة الواحدة ـوقد اجتمع كلا الامرين فى الوقت الحاضر بالنسبة الى الامة الاسلامية الواحدة ـ مما لسنا نحن الان بصدد تفصيله .

اما كيف يتحد المكان الجغرافي للامة، حتى تكون امة واحدة ؟ فذلك لان من عادة الانسان ، ان يتزاوج ، للشهوة وللنسل وللتقويي بالاولاد ، وللتعاون وللدين ولغير ذلك مما ذكر في (علم الاجتماع)وتكون العائلة ينتهي بالاخرة الى وحدات قبائلية، كبيرة أوصغيرة، أما ثابتة في مناخ ملائم، ذي ماء وهواء وعشب على سيف البحار ، وضفاف العيون والانهار غالباً ، وهذه المقومات للحياة العائلية والقبلية ان دامت طول السنة سكنوا ذلك المحل في بيوت طينية ونحوها وان كانت المقومات فصلية، صاروا رحلا للاستنفاع بالمكان المناسب لكن كونهم رحلا ، لايدوم فحيث توجد الثقافة للحياة ذللوا الطبيعة حتى

---

(١) سورة آل عمران / ١١٢ .

تلائم بقائهم في المكان الواحد دائماً حيث ان السفر بطبعه صعب ، فينزع الانسان الى الاستقرار .

فاذا صارت هناك في رقعة فسيحة من الارض وحدات عائلية ثم قبلية تأخذ في النمو البشرى ، والزراعي وما أشبه ، ثم تأخذ العلائق بين تلك العوائل والقبائل في النمو والتشابك وهذان الامران :

(١)النمو المادى .

(٢)النمو المعنوى أول نـواة للامة الواحدة فان تلك القدرات الصغيرة والمتجمعة في شكل وحدات عائلية أوقبلية تتبدل تدريجياً الى قوة واحدة لها مقومات خمسة أساسية :

## مقومات الدولة

(الاول)ان حدود المناطق تتبدل الى حدود الدولة ، فبينما كان لكل قدرة صغيرة حدود خاصة بها ، في القرية ، أوفى المدينة الصغيرة ، أوما أشبه تتخد تلك القدرات فى وحدة جغرافية كبيرة تضم كل تلك الحدود .

(الثاني)ان قوانين تلك المناطق ، والتي كان لكل منطقة قانون خاص بها، في باب العائلة ، وباب الجنايات ، وباب المعاملات ،وسائر الابواب ، تتحول الى قانون واحد يعم الجميع ، وربما لايقدر القانون الواحد ان يفرض نفسه كوحيد في الميدان، فيكون القانون العامّ الجديد ، الى جانب القوانين السابقة فلكل من المتخاصمين أوالمتعاملين ، أونحوهما: ان يرجع الى اي قانون يشاء من القانون العام، أو القانون الخاص ،كما هو الحال في بعض القوانين ، مثلا

في الأسلام يحق للاقليات الرجوع الى قوانين أنفسهم في امورهم . كمايحق لهم ان يرجعوا الى القانون العام للامة الاسلامية .

(الثالث)ان اقتصاديـات القدرات الصغيرة تتحول الى اقتصاد عام شامل للجميع ، فالبحر الذي فيجانب ، والمعدن الذي في جانب ، والغابة التي فى جانب ، وهكذا لايختص بأهل جانبه ـ كما كان كذلك قبل تـكون الحدود الجغرافية الموسعة ـ بل الجميع يشتركون في الجميع ـ بكيفية أو بأخرى ـ حسب الموازين الاقتصاديةالتى جعلت منهاجاً للعموم من رأسمالية أواشتراكية أوشيوعية أواسلامية أوغيرها .

(الرابع)ان المجتمعات الصغيرة تتحول الى مجتمع كبير في تقـاليده واعرافه وعاداته ، مثلا :كان بعض المجتمعات الصغيرة تجعلأعيادها وأحزانها ومناسباتهافيأيامأبطالهاولما تحول الىالمجتمع الكبيرلم يعد لتلكالمناسبات معنى لانها أصغر من مناسبة الامة الكبيرة فولادة ابن رئيس القبيلة ليستقابلة لان يحتفل الشعب كله لاجلها وكذلك موت أخ الرئيس أوانتصار القبيلةعلى قبيلة اخرى ليس له أهمية على مستـوى الامة ، فكل هذه تلغى تلقائياً ويأخذ مكانها يوم الاستقلال ويوم اخراج الاجنبي من كل تـلك الرقعة الكبيرة من الارض الى غير ذلك كما ان تلقائية الاندماج لكل بعض في المجموع يجدد العلاقات فى مناسبات اخرىفالزواج من بنات القبيلة ليس احتكاراً علىشباب القبيلة ، كما ان دعوة التأبين للموت لا يكون خاصاً بأفراد القبيلة ، وهكذا فالتقاليد والاعراف والعلاقات كلهاتجدد على مستوىالمجموع لاعلىمستوى كل قطعة قطعة .

(الخامس)توسيع الشبكات الادارية ، فالجبايـة للمال ، والانخراط في

الجيش، ودوائر القضاء وكيفية صرف المال على المشاريع العمرانية والثقافية والصحية وغيرها تكون على مستوى الامة في حدودها الجغرافية الجديدة بينما كانت في السابق على مستويات اصغر اذ العقل المفكر (وهي الدولة) يكون عقلا لكل الجسم ويدير كل الجسم، لاكالسابق الذى كانت لكل قبيلة ونحوها دائرة صغيرة تهتم بشئون القبيلة مثلا وحينئذ يكون التقسيم حسب العدل ، لا حسب قدرة القبيلة وضعفها ، مثلا : كانت موارد قبيلة كذا تمكنها من جعل قاض واحد لالف انسان بينما القبيلة الاخرى لكثرة مواردها تتمكن من القاضي الواحد لكل خمسمأة انسان، وحيث صارت الوحدة يكون التقسيم حسب النفوس وعدد القضاة فلكل سبعمأة وخمسين قاض واحد .

هذه هي أهم المقومات التي تتبدل حسب التبدل الجغرافي فالاطارات الصغيرة للجماعات الصغيرة كلها تنتهي لتعطي مكانها للاطار الكبير للامة في حدودها الجغرافية الجديدة ...

•

ومن الجدير بالذكر ان نقول :انه حسب النمو البشري وسرعة الاتصالات (مماسببت سرعة اتصال البشر بعضهم ببعض وتفهم البشر بعضهم لبعض) لابد وان يحدث تحولان جديدان عند الشعب :

(الاول) التحول الى الفهم الاصلح ، فاذا كان أحدهم يـعتقد ان (لاربّ) والاخر يعتقد بأن هنالك (ربيّن) والثالث يعتقد (برب واحد) لابد ، وأن ينتخب المجموع الاقرب من هذه الاراء الثلاثة الى العقل والمنطق حيث ان الانسان بطبعه ميال الى الاخذ بالاصلح وكذا الكلام في سائر الشئون كالمناهج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية وغيرها ، وكمايحق لاديسون ـ يوم اكتشف الكهرباء ـ ان يقول: ستغزو الكهرباء العالم لان تفوق طبيعة الكهرباء على المصباح

النفطي يوحى بذلك وهكذا بالنسبة الى تقدم الطائرة على الدابة والباخرة على القوارب الشراعية، الى غير ذلك كذلك يحق للفكر الاصلح ، ان يقول : بأن فكره سيغزو الافكار الاخر حيث انها تعطي مجالها للفكر الاصلح ، ومن هنا يكون مفهوم الاية الكريمة : «ليظهره على الدين كله»[1] طبيعياً الى جانب كونه غيبياً، وفي الاحاديث الشريفة كثرة تدل على ذلك .

(الثاني) توحد العالم في حكومة واحدة ، بكل مقومات تلك الحكومة الواحدة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، لان بلدان العالم ـ اليوم ـ مثلها مثل تلك القبائل المتناثرة ، التي تنتهي الى حكومة واحدة ، فكما ان الاطارات الصغيرة تتحطم لتعطي مكانها للاطار الكبير ( الذي هو الدولة) كذلك اطارات الدول تتحطم لتعطي مكانها للاطار الكبير الذي هو العالم ، وليست المحاولات الكثيرة ، من الامم لجمعها في وحدات ، مثل جامعة الدول العربية والوحدة الافريقية ورابطة العالم الاسلامى، وتجمع دول عدم الانحياز، أو لجمعها في وحدة واحدة كالامم المتحدة ، الا طريقاً الى تلك الوحدة الحقيقية ، وقد بشر بذلك الدين الاسلامي في أحاديث متعددة، ومسألة قرب ذلك اليوم أو بعده منوطة بالرشد الفكري للانسان ، فحينما حصل ذلك الرشد ، تحولت الدول الى دولة واحدة .

وحين هذا التحول الواسع، تكون الامور الخمسة السابقة، حسب الاطار العالمى ، فلا حدود لبلد ، وتكون القوانين لكل البلاد ، والاقتصاد الموحد للجميع ، والمجتمع يكون بسعة العالم ، والشبكات الادارية تستوعب كل الكرة الارضية .

---

( ١ ) سورة التوبة ٣٣ ـ الفتح ٢٨ و الصف ٩ .

ولنرجع الى ماطرحناه في أول المسألةمن المكان الجغرافي للامة، فنقول ان المكان الجغرافي الواحد للامة له حدود خاصة ، توجب اموراً ثلاثة :

(الامرالاول) ان الحدود ليست خاصة بالارض ، بل الحدودتشمل الفضاء ايضاً دائماً ، وقسماً من البحر ـ فيماكانت الدولة مطلة عليه ـ وتعين الحدود الدولية ، بواسطة القوانين الدولية التى تطبقها لجان خاصة من العلماء ، وبعد ان عرفنا سابقاً انه لاحدود بين المسلمين اطلاقاً ، فكل أرض الاسلام بلد لكل مسلم ، وان هــذه الحدود كلها مصطنعة ، عاملها الجهل الداخلي والاستعمار الخارجي ، نقول :٠كل مسلم لابد له ان يهتك هذه الحدود ، حسب امكانه ، لانه من باب دفع المنكر والنهي عنه ، فالواجب على المسلمين خـرق قوانين الحدود ، وليس من يدخل بلداً آخرمن بلده ، بدون المراسيم متسللا، وانما هوفاعل لما هوحقه الطبيعي ، كمن يدخل من غرفة من غرف داره الى غرفة اخرى، واللازم تخصيص التقيد بالمراسيم الحدودية، بصورة الاضطرار، والا كان المقيد بها فاعلا للمنكر ، حاله حال من يأكل الميتة في حال الاختيار.

## الحدود بين بلادالاسلام وبلاد الكفر

وأما بالنسبة الى الحدود بين بلاد الاسلام وبلاد الكفر، ففيه أمران:

الاول: ماكان الكفار سيطرواعليه، وهومن بلادالاسلام، كروسياالمسيطرة على الجمهوريات الاسلامية ، وكاليهود المسيطرين على فلسطين ، وهنا حال القطعة المغتصبــة المسيطر عليها الاستعمار ، حــال سائر قطع بلاد الاسلام ، فلاحدود بين الاردن وفلسطين المستعمرة ـ بالفتح ـ و كذلـك لاحدود بين

افغانستان و تاجكستان المستعمرة ـ بالفتح ـ فان حال القطعتين حال غرفتين لعائلة واحدة ، غصب احداهما غاصب .

الثاني : مالم يكن كذلك ، امثال لندن وباريس ، وفيه ـ تختلف الاحكام فهو ( باعتبار ) أرض الكفر ، لها أحكام أرض الكفر ، مثل : أحكام اللقطة و أحكام الاموات وأحكام اللحوم وما أشبه ذلك ، و (باعتبار) أرض الله الفسيحة التي منحها لعباده المؤمنين فلهم التمتع بما يشائون منها ، ولااحترام لقوانين الكفار بالنسبة الى تجزئتها .

نعم ، يستثنى من ذلك مالو كانت بين الكفار و بين المسلمين معاهـدة ، فاللازم على المسلمين احترام تلك المعاهدة، وذلك لان دليل الوفاء بالعهد بين الحكومة الاسلامية وبين الحكومة الكافرة وارد على دليل : حل ما في الارض[١] ودليل : كل شيء مطلق[٢] ، وغيرهما من الادلة، كما هو واضح .

ومما تقدم ظهر، ان الحدود الفضائية والحدود البحرية حالهما حال الحدود الارضية ، التي تعين من قبل الدول ، لااحترام لها اطلاقاً الافي مورد المعاهدة فقط ، مع قيد، ان تكون المعاهدة من قبل الدولة الاسلامية المشروعة لامايسمى بالدول الاسلامية ، فان الاسلام لايقبل كون الدولة إسلامية الا بشرطين من:

(١) كون قانون الدولة قانون الاسلام .

(٢) وكون رئيس الدولة رجلا يرضاه الاسلام وترضاه أكثرية الامة ـ كما ذكرناه في كتاب (الحكم في الاسلام) ـ و بدون هذين الشرطين فكل أعمال الدولة غير نافذة ، والمسلمون أحرار فيما يفعلونه في نطاق الاحكام الاسلامية

---

( ١ ) الوسائل : ج ٦ ص ٣٨٤ ـ ح ١٨ .

( ٢ ) انظر : الوسائل : ج ١٨ ص ١٢٧ ـ الباب ١٢ من صفات القاضي .

اي انهم لايقيدون بمقررات الدولة، وفي مثل هذه الدولة لااحترام لاموال الدولة بل هي من قسم مجهول المالك المرتبط بالحاكم الشرعي .

### مقررات الدولة الاسلامية

أما مقررات الدولة الاسلامية الشرعية ، فالواجب اتباعها ، وان كان بعضها خلاف بعض الاحكام الاولية ، لامن جهة اطلاق ولاية الفقيه ، فان ولاية الفقيه ليست مشرعة، بل اللازم على الفقيه كغيره ان يسير في النطاق الاسلامي، وانما يلزم الاتباع في ماكان خلاف الاحكام الاولية، من جهة الحكم الثانوي النابع من الاضطرار ، وملاحظة الاهم والمهم ، وما أشبه ذلك ، مثلا : يحرم عمل العشار ، ويحرم العشر والمكوس في الاسلام ، فاذا رأى الفقيه الرئيس للدولة جعل الحدود على الاقتصاد الذي يدخل من الخارج أويخرج من الداخل ، لانه اذا لم يجعل ذلك سبب تهاجم الاقتصاد الاجنبي ممايسبب تضرر بلاد الاسلام وافلاس المسلمين ، جاز ان يجعل ذلك من باب لاضرر[1]، وقاعدة الاهم والمهم وغيرهما[2]، وحينئذ يجب اتباعه وكان المال المأخوذ عشراً حلالا للدولة ، ويدل عليه الادلة المذكورة والتي منها ماقاله علي عليه السلام ـ كمافي الكافي ـ من انه لم يتقيد ببعض الاحكام، خوفاً من انهدام عسكره .

لكن مثل هذا الحكم الثانوي لايكون قانوناً، بل يبقى حكماً ثانوياً مقدراً بقدره ، لقاعدة : الصرورات تقدر بقدرها ، فاذا ارتفعت الحالة الثانوية ، لزم على الفقيه ارجاع الامر الى ماكان ، ولولم يرجع لاشتباه ونحوه انتهى مفعول

---

( ١ ) انظر : الكافي : ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨ .

( ٢ ) انظر : القواعد والفوائد للبحنوردي .

أمره بالنسبة الى الحكم الثانوى ، حاله حال ما اذا علم اشتباه الفقيه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : ( فقد اقتطعت له قطعة من النار ) ـ كما في كتاب القضاء ـ[1].

ومما تقدم يظهر، انه يلزم ان يكون القانون الثانوي مجعولا من قبل الفقيه أونائبه ، فحكم النائب حكمه، كما انحكم والي الامام عليه السلام حكم الامام فلايتقيد الامرفى جعل القوانين الثانوية بمباشرة الفقيه بنفسه .

(الامر الثانى) ان الحدود الجغرافية للدولة تميز الدولة عن الدولة الاخرى فى سيادتها على أراضيها من جهة (المكوس ) و ( حدود الدخول والخروج ) و ( المنابع) و (المياه) و (امكانية العمل) حيث يصح لهـا ان تزرع هنا دون هناك وتبنى هنادون هناك، الى غيرذلك ، واذا أرادت ان تؤجر قسماً من حدودها أوتعطيها مجاناً لدولة اخرى مدة من الزمان ، لقاعدة عسكرية أوما أشبه ، كان لهاذلك ، ولايضر ذلك باختيارها ، اذا كان الايجار ونحوه ملأ ارادتها .

(الامر الثالث) انالحدودالجغرافية، تميز الشعب عن باقي الشعوب، فالساكن فيها خاضع لاوامرهذه الدولة سواء كان مواطناً . أولا ، وقد تقدم ان الاسلام لايجعل الناس درجات، فالمسلمون كلهم اخوة، والاقليات كلها لها حكم واحد، فليس هناك مسلم لـه الدرجة الاولى ، وآخرله الدرجة الثانية ، وثالث اجنبى مقيم فى البلد، كما هو الحال فى الدول، سواء منها مايسمى بالدولة الاسلامية أوالتى لاتسمى بهذا الاسم، فان هذه القوانين قوانين كافرة ، يجب محوها عن بلاد الاسلام .

---

( ١ ) انظر : الوسائل : ج ١٨ ص ١٥٧ ـ الباب ٢ من صفات القاضي ، والمستدرك : ج ٣ ص. الباب من صفات القاضي .

وقدعرفت ان الحدود الجغرافية ، لاقيمة لها فى بلاد الاسلام اطلاقاً وانما القيمة الوحيدة للمعاهدة التى يبرمها البلد الاسلامى الشرعى مع البلدالكافر، ولم تكن هذه الحدود الموجودة الان الى قبل القرن السابع عشر المسيحى ، وانما نظمت الحدودبهذاالشكل منذذلك الزمان، وذلك تبعاً لضيق النظر الغربى فى تحطيم الحريات الانسانية ...

ولورجع الغرب الى العقل(ولولم يأخذ بالاسلام) يجب عليه الغاء الحدود فى وجه الانسان وانما يجوز عقلا الحدود اذا كان اضطرار ، والافلماذا تقيد حريات الانسان ؟ ويكون أسوء من الطيور والبهائم وما أشبه ؟فاللازم انيكون الانسان حراً اينما سافر وسار ، و كيفما استفاد من الارض وخيراتها ، وحيثما تاجر ، وللدولة ان تأخذ الضرائب ممن وجدته فى بلادها ،عند حيلولة وقت الضريبة ، ومن الواضح ان (بلادها) غير (الحدود) .

وحيث لسنا الان بصدد الاستدلال لبطلان القانون الغربى بتحديد (البلاد) وانما مهمة هذا الكتاب ،الموضوع السياسى فقط، نترك الامر فى الحدودصحة وبطلاناً ، الى موضعه ، ويكفى ان نلمع ان الحدود منذالقرن السابع عشر (م) قد أوجد للانسان مشاكل جمة ، لم يكن لها قبل ذلك عين ولاأثر.

# القدرة الانسانية وآثارها فى الحقل السياسى

**مسألة : ١٧**

البحث حول القدرة بحث طويل ، لايهمنا فى هذا الكتاب الا بقدر ارتباطه بالسياسة ، فنقول : البحث فى القدرة حول امور :

(الاول) ان القدرة تنقسم الى ايجابية وسلبية ( فالقدرة السلبية) عبارة عن المقاومة ، وهذا ما يأتى من كل شيء يقاوم حياً كان بقسميه (ذى الحياة الارادية ـ الانسان والحيوان ـ وذى الحياة غير الارادية ، اى النبات ) أو لم يكن حياً كالجماد بأقسامه الثلاثة : (السيال ، وغير السيال ، سواء كان السيال كالماء ، أو كان كالهواء ) فان فى كل هذه الامور قدرة المقاومة ، وحتى السيال الاولىّ (كالهواء) يقاوم النور ونحوه بنحو من انحاء المقاومة، ووجه تسمية هذا القسم من القدرة بالسلبية واضح، حيث هى حالة فى الشيء لولاها لم تحصل تلك المقاومة.

ومما ذكرنا يظهر انا لم نصل الى جوهر القدرة، ولم نعرف حقيقتها، ولذا كان تعريفنا لها، بمنزلة (الرسم) لا (الحد) على الاصطلاح المنطقى ، وتدخل حقيقة القدرة في ضمن دائرة جهل الانسان، حيث ان عرفان حقائق الاشياء من أصعب الامور فان الوجود الذى هو من أوضح الامور فى نفس الوقت معرفة حقيقته من أصعب الاشياء وكما قال السبزوارى رحمة الله عليه :

مفهومه من أعرف الاشياء وكنهه فى غاية الخفاء
فكيف بمثل القدرة ، التى ليس لها من الظهور ماللوجود .

أما (القدرة الايجابية) فيمكن ان تعرف (تعريفاً رسمياً ، أيضاً) بانها التأثير فى الاشياء ، والتأثير تجمعه انحاء ثلاثة :

(أ) تأثير ارادى، كما فى الانسان والحيوان ، وان كان فرق بينهما أيضاً بأن الانسان يعمل القدرة عن ارادة وتعقل، بينما الحيوان يؤثر عن ارادة بدون تعقل، ويظهر الفرق بين (الارادة والتعقل) ان الثاني متطور حيث القياس والاستنتاج والتصاعد، بخلاف الاول حيث انها مجردة عن التعقل ، وليست الا عملا روتينياً يؤدى غريزياً، ولذا لاتطور فيه ومن هذه الجهة لم نر تصاعد عالم الحيوان، فعالمه الان مثل عالمه قبل ملايين السنوات ــ ان فرض ان عمر الحيوان هذا المقدار المديد ــ .

نعم ، هناك بعض العلماء يفترضون امكان تصاعد عالم الحيوان الى التعقل ان صرفت له الطاقات الكثيرة ، كما تطورت الوسائل الاليــة ، بعد صــرف الطاقات لها ــ وهذا البحث خارج عن مهمة الكتاب ــ ولذا ندعه لموضعه فى علم الحيوان.

(ب) تأثير حيوي غير ارادي ، كما في النبات ، حيث انه يؤثر في التقدم والاطراد ، فيأخذ من الماء والهواء والضوء والاملاح ، بتأثيره فيها ، فيجعلها جزءاً من نفسه ، ثم ينمو ويشق الارض والفضاء (كل ذلك تأثير) وقد عرفت ان التأثير هو القدرة الايجابية .

(ج) تأثير غير ارادى ، يصدر من الجماد ، لكن بضميمة قدرة أجنبية اليه كما في تأثير السكين في الشق ، والحجر المرمي في الخرق ، وماء الشلال في التخريب أو البناء والهواء ونحوه في جملة من الاشياء ، لكن هذه الامور بدون

المحرك لاتتحـرك حتى تؤثر ، وحتى في الشلال المحرك جاذبية الأرض ، و هي أجنبية عن الماء ، وفى الهواء تمديد الحرارة لها ، وتقليص البرودة اياها ـ كما هوواضح ـ .

## تساؤلات حول القدرة

وكلامنا فى هذا المبحث فى (القدرةالانسانية)التى هى مرمى نظر السياسى فنقول :

(الامر الثانى) ان القدرة فى الانسان عبارة(عن الامر والطاعة) فهى داخلة فىقسم التأثير والتأثر ، فهما من قبيل المتلازمين، أومن قبيل الكسر والانكسار حيث ان المتلازمين أمران ، أما الكسر والانكسار فهما وجهان لعمل واحد : اذا نسب العمل الى المؤثر سمى كسراً ، واذا نسب الى المتأثر سمى انكسارا والقدرة هكذا ،فوجهها فىطرف المؤثر(أمر) ووجهها فىطرف المتأثر(اطاعة) ولولا احدهما لم تعقل قدرة. فهما اثنان فى الذهن ، لافى الخارج، والغالب ان الآمرين قلة والمطيعين كثرة ، ولماذا الامر هكذا ؟ فهل ان الناس سواء فـي القدرة ، وانما بعضهم يعملها وبعضهم لايعملهاحتى ان القدرة مثل قابلية العلـم والكتابة والصنعة بعض يكتسبه وبعض يتركه ، فاذا اكتسبها الكل كانوا سواء فى الفعلية فتقسم القدرة بينهم حينئذ فلا آمر الاوهو مطيع ، ولامطيع الا وهو آمر ، حتى ان بعض علماء الغرب قال: ان (الديمقراطية) الحقيقية ، هى ذلك **و انـه كلما تصاعد الانسان اقتربت اعداد الامرين و اعداد المأموريـن ؟ أو** انه ليس كذلك فكما فى الحيوان يكون حيوانمسلطاً على حيوانات اخر ،

وان كانوا اخوة عن أب وام واحد ، كذلك فى الانسان ؟ .

ولماذا يطيع المطيعون؟ فهل عامل ذلك الخوف من الآمر . أوعن فوت المصلحة التى يتوخونها ؟ لكن الكلام فى انه كيف تمكن الآمر من جمع القوة ، حتى يخشى منه المطيعون، أليس تلك القوة تنتهي الى القوة البشرية الذين هم أعضاء تنفيذ ارادة الامر؟ وننقل الكلام الى اولئك البشر الذين هم أعضاء تنفيذ ارادته، وأعوانه على المطيعين ، فهل اولئك خافوا فوت مصلحتهم فانضموا اليه ؟ ويأتى الكلام فى انه ماهى تلك المصلحة ؟والحال ان مصالحهم توجد بدون أمر الامر، وبدون تعاونهم مع الامر ، وبدون اطاعتهم للامر ؟ .

اننا يجب ان نطالع القدرة ـ بما هي هي ـ ثم نلاحظها فى اطار الدولة حيث ان هذا الاطار هو مرمى نظر السياسي ـ الذي نحن بصدده فى هذا الكتاب ـ .

انه لاشك فى وجود القدرة فى جميع أفراد الانسان ـ بما هو هو ـ كما انه لاشك فى تفاوت أفراد الانسان فى هذه الصفة ، كتفاوتهم فى الشجاعة والكرم وسائر الصفات ، كما لاشك فى ان هذه الصفة الكامنة فى الانسان قابلة للظهور والنمو الى حدما (فسالت أودية بقدرها)(١) والغالب ان أهل القدرة فى الخارج يصلون الى هذه المرتبة الظاهرة من قدرتهم ، بأحد سببين :

(١) كونهم فى ظروف القدرة ، كما اذا ولد فى عائلة تملك القدرة كابناء السلاطين ، ومنه ما اذا وصل نفسه بالقدرة المهيئة كما اذا صار موظفاً عند ذي القدرة كوزراء السلاطين .

(٢) كونهم استمروا فى انماء قدرتهم ، كما اذا كون حزباً أو ما أشبه ، حيث يكون الاول كابن التاجر الذي ولد فى مال أبيه ، والثانى كالذي يتجر

---

( ١ ) سورة الرعد / ١٧ .

حتى يصل الى المال ، وماذكرناه هو الذي يجده الانسان(بالفطرة)وعلى أي حال لابد للامر ـ فى كلا القسمين ـ ان تكون له حالة آمرية وهي ماتسمى بالقدرة الطبيعية .

والى هنا ظهر الجواب عن السؤال الاول،وهو هل الناس سواء في القدرة ؟ والمتحصل من الجواب عدم استوائهم ، وانما كلهم ذو قدرة فى الجملة ، وبعضهم يكون فى ظرف حسن ، وبعضهم ينمّي قدرته ، وبعضهم لايكون فى ظرف حسن ، ولاينمّي قدرته .

## أسباب الطاعة

اما الجواب عن السؤال الثاني، وهو لماذا يطيع المطيعون ؟ فحاصله ان الاطاعة لاحد سببين ، أما لجلب النفع أولدفع الضرر ، لكن تزايد القدرة فى جانب الآمرين، وتزايد الاطاعة فى جانب المطيعين ،ناش عن جهل المطيعين ، فان (القدرة) كالثروة ، فكماانها مشتركة بين الجميع ، وانما الرأسمالى يظلم العمال باستيلائه على أكثر من حقه ، في حقوق العمال ، وانهم انما يتركونه واستيلائه،لجهلهم بقدرحقهم وبقدرحقه(اذليس حقه الابقدر عمله (أي الفكري والجسدي : كماذكرناه في كتاب(الفقه ـ الاقتصاد) .. كذلك الكلام في القدرة فانالقدرةمشتركة بين الجميع وانما جهل المطيعين بأن اي قدر منها حق الامر وان أي قدر منها حق المطيعين يسبب ان يتركوا الامر يستولى على قدراتهم بينما اذا لم يكن هذا الجهل اعطوا الامربقدر (قدرته الذاتية) وكانت لهم باقى القدرات .

فاذا فرضنا ، ان التفاوت الذاتي من القدرة ، فى نفس جملة من الناس

بين (١) و (٢) و(٣) كان حق من في الدرجة الثالثة نصف مجموع القدرات فله أن يأمر بقدر النصف، ويأتمر من الاثنين الاخرين بقدر النصف، بينما يوجب جهل الاول والثاني ان يستولى الثالث على قدرتهما، فالثالث يستولى على ست درجات من القدرة، بينما الاولان لا يحصلان حتى على حقهما (اي النصف) من مجموع القدرة (التى فرضناها ستة) ويظهر ذلك جلياً اذا فرضنا ان كل قدرة تتحول الى (درهم مجسم) فاذا استولى الثالث على ستة دراهم كان معنى ذلك انه سرق ثلاثة دراهم، أما اذا استولى على ثلاثة دراهم، وبقي درهم للاول، ودرهمان للثاني كان معنى ذلك ان أحداً لم يسرق من الاخر شيئاً .

وكون الحكم استشارياً ـ كما في الاسلام ـ أو ديمقراطياً، كما في رأي علماء السياسة الغربيين (وقد ذكرنا الفرق بينهما في بعض المسائل السابقة) معناه هو توزيع القدرة، حسب (المواهب الذاتية التي يظهرها الانسان القادر في طاقاته الخارجية) حتى يكون الحال (في المثال) ان للاول قدر درجة، وللثاني قدر درجتين، وللثالث قدر ثلاث درجات، فاذا ترجمت القدرة وجسمت في (المال) أو في (السلاح) أو في (صلاحية الامر، واطاعة الناس) كان للاول (من الحاصل) السدس، وللثاني (الثلث)، وللثالث (النصف) .

أما ان يستوعب الثالث على الكل، أو على خمسة أسداس، أو على أربعة اسداس، فذلك ظلم للاخرين، وكذلك اذا استولى الاول، على أكثر من السدس أو استولى الثاني على أكثر من الثلث، واذا علمنا هذا القانون في القدرة (كونها مثل الثروة، لكل بقدره) وجب ان نسير الى ان يطبق القانون في الخارج حتى لايكون ظلم .

## منبع القدرة

(الامر الثالث) تنقسم القدرة الى قدرة ذاتية ، اي ان الانسان بنفسه له قدرة سواء كان هناك من يمده أم لا ، ولا كلام في هذا القسم ، والى قدرة عرضية وهي ما يستمده الانسان من الخارج ، لاجل السيطرة على الآخرين ، وهذا هو محل البحث ، وقد اختلفت فيه انظار السياسيين ، الى أقوال أهمها اثنان :

(الاول) ان قدرة الامر مستمدة من الله سبحانه ، بمعنى انه لاحق لاحد ان يتسلط على أحد الا باجازة الله تعالى .

(الثاني) ان القدرة مستمدة من الشعب. والاول كان نظر الكنيسة في القرون الوسطى ، حتى ان الملوك والرؤساء عندهم كان عليهم ان يستمدوا سلطانهم من الپاپ لاكبر الذي كانوا يرون انه خليفة عيسى المسيح عليه السلام ، والواسطة بينهم وبين الله تعالى. والثاني هو نظر الديمقراطيين، حيث يرون وجوب استمداد القدرة من الشعب .

ونظر الاسلام : ان بعض أقسام القدرة مستمدة من الله سبحانه فقط كما في الرسول والامام، وبعض أقسام القدرة مستمدة من الله ومن الامة ، حيث ان الرئيس يلزم فيه شرطان :

(الاول) ان يكون فقيهاً عادلا جامعاً للشرائط .

(الثاني) ان تختاره أكثرية الامة، لما دل على وجوب الشورى في الحكم ـ كما ذكرنا دليله في كتاب (الحكم في الاسلام) ـ.

و عليه فاذا انتخبت أكثرية الامة انساناً لا توجد فيه شروط الاسلام ، لم يكن ذا سلطة بنظر الاسلام، بل كان غاصباً و كانوا أعوانه في اغتصابه للمنصب،

كماانه اذا لم ينتخبوه ـ وان كان بشروط الاسلام ـ لم يكن له ان يزاول السلطة والقدرة ،واذ يوجد الشرطان في انسان (الشرط الشرعي ، ورضى الامة) لايفرق ان يجعل المرضيّ ملكامادام عمره ، أو لفترة معينة وفي كلا الحالين، اذا فقد أحد الشرطين سقط عن الاهلية فور فقده ،كما لافرق بين ان يجعل ميزان رضى الامة، رضى نوابهم الذين هم فى مجلس الشورى ، أورضى الامة مباشرة ،ففي الاول **أكثرية مجلس الشورى اذا اختارت انساناً كان له الحكم ، بينما في الثاني تختار نفس الامة مباشرة الرئيس لها .**

ولايخفى ، ان كل النظريات الثلاثة (الالهية) و (الامية) و (المركبة) انما يمكن تطبيقها فى الخارج اذا آمن بتلك النظرية الناس، مثلا: فى أمة لاتؤمن بأن القوة الهية ، لايمكن ان يسيطر عليهم انسان باسم الاله ،وكذلك لايمكن ذلك بالنسبة الى النظريتين الاخريين، نعم يمكن ان يرى الرئيس نفسه مؤهلا،وان لم يرأى الناس ، كما اذاكان الشعب ينتخبه حسب ميزان الديمقراطية ، بينما يرى هو (الالهية) أو(المركبة) .

ومما ذكرنا تبين ، ان ( ولاية الفقيه في الحكم) التي نقول بها ، ليست خلاف (الاستشارية) في الحكم ، بل تزيد على الاستشارية شرطاً جديداً ، وهو ان يكون المنتخب واجداً لشرط الفقاهة والعدالة، وسائر الاوصاف المذكورة في كتاب التقليد، ويكون حينئذ على الحكم التنفيذي والقضائي والاداري رقيبان من قبل الامة، رقيب هو نوابهم في مجلس الشورى، ورقيب هو الفقيه المنتخب من عندهم ، ويكون الحكم حينئذ أقرب الى الصواب من الحكم الديمقراطي الذي اخترعه الشرق والغرب .

وانما نقول انه شرقي غربي ، لانه ورد في التواريخ انتهاج كلاالجانبين هذا النهج في برهة ما من الزمان فقدسن هذاالنظام (داريوش) الاول عام (٥٢١)

قبل الميلاد، كما انه سن في الهند وفي الصين، وفي (آثنا) ، نعم اختفى النظام الاستشاري في كل العالم ، حتى أظهره الاسلام ، بقوله سبحانه : «وشاورهم»[١] و «امرهم شورى»[٢] ، وأخذ به الغرب في العصر الحاضر .

لكن يجب ان نعترف بان الغرب ، خلط الشورى ، بمادتين ساميتين :

(الاولى) مادة الاقتصاد في الداخل ، فان الاقتصاد هو الاخذ بزمام الحكم بالاخرة، حيث ذكرنا في كتاب (الفقه ـ الاقتصاد) في اعداد أضرار الرأسمالية مايوضح ذلك ، فان الرأسماليين : القلة بيدهم الاعلام، والانتخابات، وتلقائياً تقع في أيديهم السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ( التابعة للقانون : الموضوع حسب أهوائهم ) .

( الثانية ) مادة الاستعمار ، فـي الخارج ، حيث انهم يريدون ان يفتحوا الاسواق في الخارج ، وفتح السوق ملازم للاستعمار، كما ذكرنا تفصيل ذلك في الكتاب الانف ذكره .

## ترويض القدرة

**(الامر الرابع) القدرة من طبيعتها الطغيان، قال سبحانه : « ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى »[٣] .**

**وقال علي عليه السلام : (من ملك استأثر) .[٤]**

---

( ١ ) سورة آل عمران / ١٥٩ .

( ٢ ) سورة الشورى / ٣٨ .

( ٣ ) سورة العلق / ٦ .

( ٤ ) انظر : نهج البلاغة : الحكمة ١٦ ، وغرر الحكم : رقم ٧٧٥٤ .

وقال الشاعر :

الظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولذا فكر عقلاء العالم منذ القديم في ترويض القدرة ، كما فكروا في الوقوف أمام طغيان البحر ، والكوارث الطبيعية، وهناك مناهج لهذا الترويض نذكر منها ثلاثة :

(الأول) الترويض الديني ويعتمد على عاملين :

(١) العامل الداخلي بتهذيب النفوس ، وتخويفها من عذاب الله سبحانه ، وهذا مقدم على كل شيء ، ولذا قال سبحانه : «يزكيهم ويعلمهم الكتاب و الحكمة»[١] وهذه الرقابة ـ اذا حصلت ـ فهي من أشد الرقباء دقة ومحاسبة وضبطاً.

قال عليه السلام : (وكيف اظلم أحداً بنفس يسرع الى البلى قفولها ويطول في الثرى حلولها )[٢].

وقال : (والله لان أبيت على حسك السعدان مسهّداً واجرّ في الاغلال مصفداً أحب الي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد وغاصباً لشيء من الحطام )[٣]. الى غير ذلك من الآيات والروايات التى تدل على جريان آثار النفس المرباة المؤدبة على جوارحها، بحيث تكفها عن الظلم، بخلاف النفس غير المرباة التي تنضح منها الانانية والكبرياء .

قال يوسف النبي عليه السلام: «رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث فاطر السماوات والارض انت ولي في الدنيا والاخرة توفني مسلماً والحقني

---

( ١ ) سورة الجمعة / ٣ .

( ٢ ) نهج البلاغة : الخطبة ٢٢٤ .

( ٣ ) نهج البلاغة : الخطبة ٢٢٤ .

بالصالحين »[١].

وبالعكس من ذلك، قال فرعون: « اليس لي ملك مصر وهذه الانهار تجرى من تحتى »[٢] فالملك له ، ومبعث الخيرات من تحته. أما يوسف عليه السلام فملكه من الله ، وعلمه من الله ، والملك كله لله لانه فاطره ، وهو المشرف عليه في الدنيا والاخرة ، ومنتهى رغبته ان يبقى مسلماً صالحاً الى حين الممات .

(٢) العامل الخارجي ، بالقوانين التي توقف الانسان عند حده، وقوانين عقوبات الجنايات ، وقوانين الامر بالمعروف والنهي عـن المنكر : ( الرقابة الاجتماعية) وعدم تطبيق الناس لهذه القوانين، حتى طغت قدرة الحكام وفعلوا مايشائون( وبمعاونة نفس الناس الذين كان من المفروض ان يكونوا عوناً على الحكام ، لا للحكام على الناس) ذنب الناس لاذنب القانون، كما ان عدم تطبيق الناس لقوانين الديمقراطية (عند من يؤمن بها) حتى صار الاستغلال الداخلي والاستعمار الخارجي ، ذنب الناس ، لاذنب الديمقراطية .

مع فارق بين الدين الاستشاري التربوي ، والديمقراطية ، هو ان الديـن مستوعب لجانبي المروح والجسد،وفي جانب الجسد مستوعب لكل مايصلح،بينما الديمقراطية خاصة بجانب الجسد ، فليس لها جانب روحي ، وفي جانب الجسد ـ ايضاً ـ حكمها ناقص وليس بمستوعب ، فالديمقراطية تعطي ربع الاصلاح بينما الدين ( ونقصد الاديان السماوية غير المحرفة ) يعطى الوحـدة الكاملة للاصلاح .

(الثاني) الترويض الديمقراطي ، حيث ان الديمقراطيين فكروا ان يقفوا

---

( ١ ) سورة يوسف / ١٠١ .

( ٢ ) سورة الزخرف / ٥١ .

سداً أمام طغيان القدرة ، وذلك بجعل زمام القدرة بيد الناس ، ومن الطبيعي ان الانسان لايطغى على نفسه، فلايقتل نفسه، ولاينتهك عرض نفسه، ولايتلف أموال نفسه (الاشاذاً)

الاان الديمقراطيين اخفقوا في ترويض القدرة ، فالذين استند الزعماء اليهم في القدرة، أصبحوا هم عبيد القدرة، حالهم في ذلك حال العمال حيث أوجدوا هم المال ، لكنهم أصبحوا عبيد المال ، حيث يتصرف فيهم الرأسماليون بقدرتهم التي حصلوها من أموالهم ، كيف شائوا ، وفى ظل الديمقراطية ولِدَ: (هتلر) و(موسيليني) و (الشاه ) و( اسرائيل) و الاستعمار ، وقامت الحرب الجزائرية ، كما قامت الحربان العالميتان، وفي ظل الديمقراطية، أصبح ألف مليون جائع فى العالم ، وأصبح بمعدل حرب إقليمية فى كل شهرين ونصف منذ ستين سنة ، وقذفت القنابل الذرية على بلاد اليابان ، كما ان في ظلها تصاعدت الطبقية في نفس بلاد الرأسمالية ، بصورة حادة .

## من أخطاء الديمقراطية

وسبب ذلك امران :

(أ) ان الديمقراطية لم تضع برامج لتهذيب النفس ، فهى كما اذا نظر الى الشيء من زاوية واحدة، ومن المعلوم ان الانسان ليس كالطين والخشب يستجيب لداعى التغيير حيث يأخذ الانسان فأساً فيقطع الخشبة أو معولا فيهدم البناء أو يصنع من الطين آجراً ، ومن الخشب باباً ، بل الانسان عواطف و أهواء شهوات الى آخرها ، وبدون التهذيب ، لايخضع للقانون ، مهما كان القانون

**نزيهاً ووضعه العدول المستقيمون ، وعليه فماذا يحول دون حماة الديمقراطية، ان يكونوا هادمين لها ؟كما حدث بالفعل ، من غير فرق بين ان يكون الحماة** من قبيل المشرعين ، أوالمنفذين ، أوالدعاة ، أوالقضاة .

(ب) ان الديمقراطية الغربية ، استغلها رأس المال ، في صالحه ، ولهذا فهي رأسمالية ، في قالب الديمقراطية ، والرأسمالية لاتعمل الالصالح نفسها. أما الامة فهي ليست في مرمى تفكير الرأسمالي ، ان همه ان يحصل على أكبر قدرمن المال ، ولوبقتل الناس ، واشعال نارالحروب .

واليك شاهداً من الشواهد لهذه الحقيقة قالها ـ ايزنهاورالرئيس الامريكي عند انتهاء ولايته الثانية عام (١٩٦١)م : (ان الولايات المتحدة لم تعرف صناعة الاسلحة حتى نشوب آخر حرب عالمية ... وأصبحنا منذذلك الحين مكرهين على ان نخلق صناعة للاسلحة ذات ابعاد شاسعة، واضفنا الى هذه الصناعة ثلاثة ملايين ونصف من الرجال والنساء، يرتبطون بالمؤسسة الدفاعية ارتباطاً مباشراً وأصبحنا ننفق سنوياً على الامن العسكري أكثر من الدخل الصافي للشركات الامريكية .

وهذا التواتر بين مؤسسة عسكرية ضخمة ، وبين صناعة كبيرة للاسلحة هو تجربة امريكية جديدة ، ولذلك فان كل مدينة ، وكل مجلس من مجلس الولايات، وكل ادارة من ادارات الحكومة الفدرالية، تشعر بالتأثير الكلي لهذه البدعة الجديدة ، سواءاً كان هذا التأثيراقتصادياً أو سياسياً أو روحياً ، ونحن نقربحاجتنا لمثل هذا التطور ، ولكن علينا ان لانغفل عن مضاعفاته ، لان هذه المضاعفات تدمر عملنا ومواردنا وحياتنا ، اي انها تمربنية مجتمعنا ،فيتوجب علينا ان نحذر من اكتساب (المركب العسكري الصناعي)لقوة تأثير في مجالس

الحكومة ، سواء اسعى المسئولون عنه لاكتساب هذا التأثيره أولم يسعوا اليه ويمكن فيمثل هذا التأثير خطر كارثي، وهو خطر نشوء قدرة تحل محل جميع القدرات الاخرى ، وهو خطر موجود ويمكن ان يستمر .

فعلينا ان لانتيح مطلقاًلقوة هذا المركب الجديد،ان تهدد حرياتناوعملياتنا الديمقراطية ، ولابدان يكون المواطنون في حالة يقظة وبصيرة ، تمكنهم من اكراه الالة الدفاعية الصناعية العسكرية، على ان تظل خاضعة لاساليبنا واهدافنا السليمة ، وتؤمن لهم ان يضمنوا نمو سلامتنا وحرياتنا معا . . .).

ولذا فالديمقراطية ، أصبحت جوفاء لاوسيلة للحد من القدرة ، بل آلة بيد المقتدرين ضد المستضعفين، ولاعلاج للديمقراطية من هذه المشكلة، الابالحد من سيطرة رأس المال ، (هذا مع الغض من نقص الديمقراطية بذاتها، حيث تفقد مناهج للروح ،كما تقدم) وقدذكرنافي كتاب (الفقه ـ الاقتصاد ) انه لابد وان يكون المال بازاء خمسة أشياء هي : (العمل الفكري، والجسدي، والمواد الاولية، وشرائط الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعية) ومثل هذا المال لايتكوّن منه رأس المال بالمعنى الغربي، حتى يتبع ذلك القدرة الموجبة للاخذ بازمة الديمقراطية .

## الاقتصاد في ظل الديمقراطية

وقداصبحت القدرة الاقتصادية المستظهرة بالديمقراطية المزيفة ذات حدين حد التزييف لارادة الشعب في الداخل وحد الاستعمار في الخارج، ثم ان هذا الاستعمار للخارج، حيث انه صار من منهج من بيدهم القدرة (السياسية الاقتصادية)

**وحيث انه لاتزدوج طبيعة الانسان بأن تكون ظالمة في مكان دون مكان، اثّرت تلك الطبيعة في الداخل ايضاً ، حيث الظلم لنفس الشعب الابقدر الخوف من الاحزاب المناوئة التي لها شيء من الحرية ولذا فقد تحول ما يسمى بالبلدان الديمقراطية الى بلدان للظلم لنفسها ولغيرها ، وأخذت الحريات تتقلص الى ان يخنق الحبل عنق صاحبه .**

(الثالث) الترويض الشيوعي ،حيث فكر الشيوعيون ان يقفوا سـداً أمام طغيان القدرة التي بيد الرأسماليين بتوزيع المال على العمال (فمن كل بقدر طاقته ، ولكل بقدر حاجته )واذا سقطت آلة المال عن يد الرأسـماليين ، لم تكن هنالك قدرة طاغية ، ويعيش الكل بسلام ، وقالوا :ان هذا لايمكن في مرحلته الاولى ، الا بديكتاتورية البروليتاريا ، حتى ينتهي الى سقوط الدولة فيعيش الناس بدون دولة ـ كما تقدمتقريب وجه سقوط الدولة ـلكن انعكس الامر فصارت القدرة فيهذا المنهج أطغى :حيث جمع اولئك الذين صارت بيدهم القدرة السياسية بين (المنهج الديكتاتورى اذ قد عرفت انهم انتهجوا منهج ديكتاتورية البروليتاريا)وبين (القدرة السياسية)وبين(القدرة الاقتصادية ) أما في (المنهج الرأسـمالي )فقد أصبح (القانون ديمقراطياً ظاهرياً)و(القدرة السياسية بيد الدولة)و(القدرة الاقتصادية بيد التجار)ولذا عجت بلاد الشيوعية بمظالم لم يسبق لهامثيل .

ولنسمع ذلك من لسان المفكر اليوغسلافى(دجيلاس)على ما كتبه(حسن صعب)بالنسبة الى الطبقة السياسية الماركسية :

فجميع التغييرات التي يحدثها الزعماء الشيوعيون تمليها قبل كل شيء مصالح الطبقة الجديدة وأمانيها ، شأن هذه الطبقة الان شأن أيـة فئة اجتماعية اخرى فهي تعيش وتتصرف وتدافع عن نفسها ، وتتقدم تحدوها الرغبة في ان

تزيد قدرتها ، قال (ألصعب):وبلغ نقد القدرة السياسية الشخصية المطلقة اشد مايمكن ان يبلغه في الحملةالتي شنها خروشوف على ستالين في التقريرالذي قدمه للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، وقد استهل خروشوف التقرير بقوله :(عمدت اللجنة المركزية بعد وفاة ستالين الى تنفيذ سياسة ترمي لاعلان استنكار التعاليم الماركسية اللينينية لاعلاء فردما ، ورفعه فوق البشر، ونعته بصفات خارقة للطبيعة تشبه صفات الألهةوتفترض في هذاالانسان انهيعرف كل شيء ويرى كل شيء ويفكر بكل شيء ويستطيع ان يفعل اي شيء، وهو معصوم عن الخطأ فى كل ما يفعل) .

ولانريد ان نطيل البحث بذكر الارقام والشواهد على ان الشيوعيةفي كل مكان، لم تحد من طغيان القدرة، بل زادتها أضعافاً مضاعفة حتى ان كوبا البلد ذو التسعة ملايين نسمة فيه نصف مليون سجين، وان(ماو) الصين قتل في ثورة ثقافية واحدة مليوني انسان وان روسيا قتلت الى الان في افغانستان مليون انسان وشردت زهاء ثلاثة ملايين مع العلم ان الشعب الأفغاني زهاء عشرين مليون الى غير ذلك من مآسيهم في اروبا الشرقية وفي غيرها .

## مناقشة فكرة (راسل)

ومما ذكرنا تبين وجه النظر في فكرة(راسل)حيث قال:(وان الديمقراطية الكلاسيكية والديمقراطية الماركسية الجديدة ارادتا ترويض القدرة، واخفقتا في ذلك اخفقت الاولىلانها سياسية صرفة وأخفقت الثانية لانها اقتصاديةصرفة ولايمكن انتحل المشكلة الا بالجمع بين الاثنين).:وجهالنظر انالجمع بينهما

ايضاً لاينفع حيث لايكون تهذيب للروح، اذ الاهتمام بنصف الانسان لايصلح الانسان (هذا مع الغض عن ان اى قانون يضعه انسان لايمكن ان يكون كاملا حيث ان الانسان لابد وأن يعيش في شرائط وظروف خاصة وهي تكون وراء وضع القانون ـ مهما كان نزيهاً ـ والقانون الصالح لشرائط وظروف لايصلح لغيرها فيكون فى غير تلك الشـرائط والظروف جائراً ـ فان معنى عدم الصلاح الجور ـ).

لايقال: والاسلام ايضاً لم يتمكن ان يضع حداً لطغيان السياسة ولذا نشاهد الظلم بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والى الان ، الا في فترات ؟

لانه يقال :فرق بين كون القانون منحرفاً ، وبين كون التطبيق منحرفاً فقد يكون الطريق ملتوياً وقد تسير السيارة فيه بالتواء ، والنقص في الديمقراطية الغربية، والشيوعية في نفس القانون ، أما الحكام الظلمة فى بلاد الاسلام فقد انحرفوا عن القانون .

ادقد عرفت ان الديمقراطية الغربية لاتقف دون كثرة المال عند الرأسمالي وان كان يجمعه مـن مجهود الاخرين ، واذا زاد المال فـي ايدي قلة ، ونضب عن أيدي الكثرة ، تلاعب أهل المال بالمقدرات كلها ، وطغت قدرتهم بسبب المال... كما ان الشيوعية ارست دعائمها على جمع المال والقدرة واضفاء الشرعية على الديكتاتورية ، ومن الواضح ان جمع هذه الثلاثة في مكان يوجب أبشع أنواع طغيان القدرة ...

أما فى الاسلام (فالمال له ضوابط )و( لادكتاتورية) و(القدرة من الله لمن فيه الشرائط ممن تنتخبه الامة) .

## القدرة الاجتماعية

(الامر الخامس) في القدرة الاجتماعية ،التى يحصلها الانسان من ربط نفسه بالمجتمع، وذلك لان الانسان ضعيف غاية الضعف، حتى من أضعف الحيوانات (بل النباتات) اذ الحيوان مهما كان ضعيفاً يتمكن من تحصيل شئون نفسه بنفسه بدون مساعدة الحيوانات الاخر ،بينما الانسان لايتمكن من ذلك، الا بمساعدة الاخرين ولذا فكل انسان لابد لـه من ربط نفسه برابطتين :

الاولى : الرابطة الاجتماعية ، حيث يجتمع مع الاخرين من عائلة أو نحوها وحتى اذا كان يعيش في الاكواخ وبيوت الطين، والكهوف ، حيث يتعاون الجميع فى تحصيل اللباس والمسكن والمأكل ونحوها ، (واذا شذ انسان فعاش وحده ، في جزيرة لانـه انكسرت سفينته ، أو ما أشبه ، فذلـك اضطرار أو انحراف فردي) .

الثانية : الرابطة السياسية فيما اذا كان هناك حكم، اي لون من الحكم كان حيث ان الانسان له مصالح عالية، وتلك المصالح تؤمن بواسطة الدولة ، فيربط الانسان نفسه بالدولة ، حيث يتفيأ تحت ظلالها ، وفى قبال ذلك يطيع أوامرها كرهاً أوطوعاً ، وقد يكون الارتباط ، بجماعة سياسية ، ارتباطاً عضوياً ،كما اذا صار عضواً فى حزب أو منظمة أوما اشبه، وقد يكون الارتباط بجماعة غير سياسية لاجل وحدة الهدف بين هذا الفرد وتلك الجماعة، كجمعية ثقافية، أواقتصادية أو تربوية ، أونحوها ، من الجماعات الكثيرة ، ذات الأهداف المختلفة .

وبهذا تبين ، إن الارتباطات على أربعة أقسام، لانها اما تلقائية، أو تعمدية وعلى كل حال،أما سياسية أوغير سياسية...والنتيجة فى الكل واحدة، هو كسب القدرة .

**ثم اهداف الانسان الذى انضم الى جماعة أما معنوية مثل كسب الشهرة والحكم، أومادية مثل كسب الملابس والمآكل والثروة، أو ارضاء الشخصية بابداء رأيه، أوامكانية الخدمة للاخرين، الى غير ذلك.**

## العلاقة بين الفرد والجماعة

**ثم ان الجماعة كما تعطى للفرد المنضم اليها قدرة فوق قدرته الفردية تأخذ منه قسطاً من حريته، حيث ان الواجب عليه ان يترك بعض آرائه وقدراته الفردية، ازاء رأى الجماعة وعملها، فلو كان فرداً مثلا استراح فى أيام العطلة بينما اذا انضم لزم عليه ان يعمل، وكذلك لو كان فرداً انتخب زيداً للنيابة فى مجلس الامة ـ مثلا ـ بينما حيث صار منضماً الى الجماعة ـ وصار رأى الجماعة** انتخاب عمرو ـ لزم عليه ان ينتخب عمرواً، ويترك رأيه، لرأى جماعته، لكن حيث ان الانسان يوازن بين حريته الفردية، وبين قدراته الاجتماعية، ويرى ان الثانية أهم، يرجح الاهم على المهم.

وبذلك يقع الفرد المنضم الى الجماعة، في كثير من الاحيان، بين تناقض آرائه، وآراء الجماعة، ويقع فى داخله تدافع فى اتخاذ اى المسلكين، أيترك مسلك نفسه وفي ذلك وخز ضميره، أويترك مسلك الجماعة وفى ذلك تأنيب الجماعة، واحياناً عقابهم له، بالطرد أو الاهانة أو ما اشبه ذلك؟ وفى بعض الاحيان يجد الانسان والجماعة ـ فى مفترق الاراء ـ حلا وسطاً، وبذلك يكون تنازل من كل جانب عن بعض آرائه.

لكن قد لا يتحمل الفرد التنازل عن رأيه لرأى الجماعة، والجماعة تصر

على رأيها ، فيخرج الفرد عن الجماعة، ملتزماً بكل عواقب ذلك السيئة، وقد يتخطى الى ان ينضم الى اعداء الجماعة ، أو الى تشكيل جماعة جديدة، تكون بالنتيجة في قبال الجماعة الاولى ، وقد يحدث الانشقاق في الجماعة فتصبح كتلا تعادي بعضها بعضاً ، وان اجتمع الكل في اطار عام ، يحترم الكل ذلك الاطار كما يحدث ذلك في غالب مجالس الامة ولهيئة الوزراء ، وما أشبه ذلك . . .

وفي النظر الفلسفي :اختلاف الاراء رحمة، اذلولاه لجمدت الحياة ، فان الحياة تتقدم بالابتكار الموجب لاختلاف المبتكر وغيره، بالاضافة الى ان الاختلاف دافع الى التنافس الموجب لتقدم عجلة الحياة، نعم اللازم ان لايخرج الاختلاف عن موازينه العلمية والعملية ، الى موازين التخاصم والتحارب .

ثم انه كلما كان الانسجام بين أفراد الجماعة أكثر، كان التقدم الخارجي والاطمينان النفسي فيهم أكثر ، وبالعكس كلما كان التخاصم وعدم الانسجام أكثر . ولذا فالواجب على الجماعة ان يقرروا ضوابط للعمل ، تحد من نشاط التخاصم والنزاع، أمثال الشورى بأخذ أغلبية الاراء، والقرعة ان تعادل الجناحان وقرار الحلول الوسطى فيما لو امكن فيه ذلك ، الى غير ذلك ، وفي الاسلام ضوابط كثيرة بهذا الصدد أمثال: «امرهم شورى»[١] و(القرعة لكل أمر مشكل)[٢] و(انصاف الناس من نفسك)[٣] و(أحب لغيرك ما تحب لنفسك)[٤] مما قد ذكر في كتاب (العشرة) وفي كتب (الاخلاق) باسهاب .

---

( ١ ) سورة الشورى / ٣٨ .
( ٢ ) الوسائل : ج ١٨ ص ١٩١ ـ الباب ١٣ من كيفية الحكم .
( ٣ ) نهج البلاغة : الكتاب ٥٢ .
( ٤ ) الوسائل : ج ١٨ ص ٥٤٤ ـ الباب ١٢١ من العشرة ح ٧ .

وتعلق الفرد بالجماعة قد يكون شديداً ،أما طمعاً أو خوفاً ، بحيث يتنازل الانسان عن كل ارتباطاته العائلية والاجتماعية لاجل ذلك الارتباط ، فيضحى بمصالحه الطبيعية لاجل مصلحة جماعته واحياناً يضحى بنفسه في سبيل ذلك الارتباط خصوصاً اذا كان معتقداً بالثواب والاجر في الاخرة .

ولا يخفى ان اطاعة الفرد لجماعته التي انضم اليها لا توجب الضغط عليه دائماً ، فان الامر اذا كان بدون الموازين أوجب الضغط ، أما اذا كان بالموازين التي قررت للافراد ، واعتقد الفرد بها ، لم يكن الامر ضاغطاً عليه بل كثيراًما يوجب السرور والبهجة ، حيث يرى الفرد في الاطاعة راحة ضميره ووصوله الى هدفه ، ولذا فاللازم ان يكون للجماعة هدف ووسيلة واضحان ، وتعمل الجماعة لتهيئة الجو العام لذلك الهدف ، ولتلك الوسيلة ، وكلما كان جو الحرية أوفر للافراد في الجماعة ، وكان الانصاف أكثر سيادة ، وكانت الشورى حقيقية ، كان تعلق الفرد بالجماعة أوثق ، وتحققت الاطاعة بصورة تلقائية مع الرضا الكامل ، اذ الانسان يعير المعنويات احتراماً بمثل ما يعير الماديات اهتماماً ولذا وضع الاسلام خطوط الشورى ، وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (أيها الناس اشيروا علي)(١) الى غير ذلك مما تقدم الالماع اليه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : (يسعى بذمتهم ادناهم)(٢) فكل فرد كان يرى نفسه كغيره في الجماعة الاسلامية ، فلا يحس بثقل الاوامر عليه ، ولذا ذكروا في فن القيادة ، ان الرئيس الناجح هو الذي يشعر جماعته بان مايفعله هو رأي الجماعة ، لا انه استبد بالامر .

---

(١) الوسائل : ج ١٨ ص ٣٢ ـ الباب ٢٤ من العشرة ح ٥١ .

(٢) الوسائل : ج ١٩ ص ٥٦ ـ الباب ٣٠ من القصاص في النفس ح ٤ .

## انواع انتماء الانسان

ثم ان انتماء الانسان قد يكون الى جماعات متكافئة أو متسلسلة، كما اذا كان عضواً في جماعة اقتصادية، وجماعة سياسية، وكما اذا كان عضواً في جماعة، وفرداً في دولة وفي مثل هذا الحال، قد يتصارع رأي الطرفين، ويكون لكل رأي تطلب لانضمام هذا الفرد اليه، فاذا كان رأي الجماعة السياسية انتخاب زيد لانه أقدر على الادارة، ورأى الجماعة الاقتصادية انتخاب عمرو لانه اكفاء في تقديم الاقتصاد أو كان رأي الجماعة عدم الحرب، لانها جماعة سلام، ورأى الدولة الحرب باعتبارها ضرورة لهيبة الدولة، وقع العضو في تضاد، هل يطيع هذا أو ذاك؟ وفي كل اطاعة خسارة الطرف الاخر، بل أحياناً عقوبته، كما اذا لم يطع الدولة حيث يكون معرضاً لعقوبة المخالفين.

نعم، احياناً يكون هنا فرجة يتمكن الفرد من الفرار عن المحذور لكن الفرجة ليست دائماً، فعلى الفرد ان ينتخب احسن الطريقين بنظره، لان المقام من باب الاهم والمهم، وهي قاعدة عقلائية.

ثم ان كلا من الجماعة والفرد ينقسم الى (أهوج) و (معتدل) فالاقسام المتصورة أربعة، اذ مع كل حالي الجماعة، حالان للفرد، وخير الاقسام، ما كانا معتدلين فالجماعة الهوجاء، هي التي تفرض رأيها على الفرد، واذا خالف في رأي أو عمل، تجعله محل الضغط، أو تفصله، ويكون الرأى فيها بيد فرد أو قلة، يفرضون آرائهم على المجموع، وكانت آرائها، بدون الاستقاء من الشرائط والظروف.

والفرد الاهوج هو الذي يدخل الجماعة بدون ملاك، ويخرج منها بدون

ببر رويكثر المخالفة، يستبدبر أيه واذاخالف الجماعة اشتغل بالتخريب... وبالعكس من الجماعة الهوجاء ، والفرد الاهوج، الجماعة والفرد المعتدلان، فليس كل انسان يدخل فى الجماعة أويخرج عنها، اعتباطاً، وبدون رؤية ،واذا كان في الجماعة اعمل رؤيته فى القرارات ، ولايغتر بالانتصارات ، ولاييأس من الانتكاسات ، بل يعالج الامر بالواقعية والرؤية الرزينة ، سواء فى صنع القرارات ، أو فـى مقابلة الانتصار والانكسار . . . كما انه ليس كل جماعة تعمل الديكتاتورية فى قبال الفرد .

نعم هناك بعض الجماعات تعمل الديكتاتورية ، فلاتحترم رأي الفرد، ولا تجنح الى الاستشارة ، وتخلط الحق بالقوة الباطلة ، ومثل هذه الجماعة تكون خطراً على الفرد .

# شروط تقدم الجماعات

**مسألة : ١٨**

حيث انتهى بنا الكلام في المسألة السابقة ، الى الفرد في ضمن الجماعة والى الجماعة المشتملة على الافراد ، من جهة تبادل القدرات ، واستفادة كل منهما من الاخر امتداد قدرته ، نحو الاهداف التي يتوخاها كل منهما ، نعطف عنان الكلام في هذه المسألة ، الى المؤهلات التي تؤهل الانسان ، لان يكون عضواً صالحاً في الجماعة سواء كان رئيساً ، أوغيره ، فان الجماعة انما تتركب من الافراد ، كما ان المجتمع الكبير انما يتركب من الجماعات ، فان صلح الفرد، وكان بالمستوى اللائق في الاطار الفكري المناسب ، صلحت الجماعة لانها ليست الا افراداً ، واذا صلحت الجماعات صلح المجتمع الكبير والعكس بالعكس، واذا توفرت في العضو هذه المؤهلات كان اقرب الى بلوغ اقصى كالقدرة ، مما يقربه الى الهدف .

## أ ـ الهدوء والتوازن

الهدوء والصفاء والتوازن الفكري والعملي ، فان القلق والهياج والخلط

فيهما خليقة ، بان تجعل من الانسان عضواً فاسداً مفسداً ، فهو لايبتعد عن القدرة فقط ، بل يسقط قدراته ايضاً في الوصول ، وكما يلزم ان يكون العضو بنفسه متصفاً بتلك الصفات الحسنة الانفة الذكر، كذلك يلزم ان يكون له الايحاء بهذه الصفات الى غيره، فان للايحاء أيضاً تأثيراً كبيراً، في كبح جماع الهيجان الذي قد يحدث عند النقاش في الاجتماعات ، وعلى العضو اذا رأى من نفسه هياجاً لايتمكن من كبحه، أو رأى ذلك في النقاش، ان يعتزل انعزالا بسلام، لابشدة ليهدّء من نفسه، ومن الاخرين ، والانعزال في هذا الحال ، يعطى الانسان الهدوء الذى يهيىء المناخ الملائم للتفكير وتحرى المخرج .

ومما يؤثر سلباً على الهدوء، الدخول في الجانبيات، فان المهم عند النقاش ان ينظر الانسان الى الهدف ويسير اليه ، ولايدخل فيما لايهم الامر ...

واللازم ان لايقول السياسي القدير، ابداً ، ان له اتعاباً كثيرة ، وانه مشغول الذهن ، وانه لايستجيب ذهنه، أولايسعه عمله، فان كل ذلك يوحى الى النفس بمايقوله الانسان ، وينتهى به الامر الى الاعتقاد بصحة مايقول .

## ب ـ الصبر فى المشاكل

الصبر على المشاكل، وعلى السير الى الهدف، فانه من أقوى سمات القدرة قال سبحانه : «ولمن صبر وظفران ذلك من عزم الامر»[1] ، والصبر ضمان لحفظ النظام ، ولحفظ الهدوء ، ولتبصر العواقب ، و لمعرفة ارتباط الاشياء بعضها ببعض .

---

(١) سورة الشورى / ٤٣ .

ولذاورد ( والصبر من الايمان كالرأس من الجسد )[١] فانه المسيطر المسيّر للامور ،كما ان الرأس هو المسيّر للاعضاء ، والمسيطر عليها ، وقد قال احد الفلاسفة (اخضع نفسك لتستطيع اخضاع الآخرين ، فان لم تفعل ذلك ، لم تستطع ان تسيطرعلى الاخرين ) والوجه فيذلك واضح، فان الناس لايخضعون لهش النفس ، الضعيف الارادة ، اما اذاتمكن الانسانمن جمع نفسه وتقويتها، صلحت للسيطرة على الآخرين ، ومن بعض علل الصوم ، هو هذا ، حيث ان الصوم يوجب تقوية الارادة ، والسيطرة على الذات ، وفي الآية الكريمة : « واستعينوا بالصبر والصلاة »[٢] فمن يعرف فن الصبر يعرف فن الاصبار ، ومن يقدر على الخضوع ( فان الصلاة خضوع لله سبحانه) يقدر على الاخضاع...

واللازم ان يوحى العضو الى الاعضاء ، بالصبر ،فيقول لهم: اصبروا،وثقوا وكونوا مثابرين ، تتذلل لكم الصعاب، قال سبحانه[٣] « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ، ورابطوا ، واتقوا الله ، لعلكم تفلحون » والمرابطة والتقوى أيضاً، نوعان من الصبر .

## ج ـ معرفة الناس

والعضوية ، تتطلب اول ماتتطلب ،معرفة الناس ، حتى يتمكن الانسان ان يضع كل احد موضعه ، ويعامل كل فرد ، وكل جماعة ، المعاملة اللائقة به وبها .

---

( ١ ) نهج البلاغة : قصار الحكم ٨٢ .

( ٢ ) سورة البقرة / ٤٥ .

( ٣ ) سورة آل عمران / ٢٠٠ .

ويجب ان يعرف الانسان ان الناس لايطلبونه لحل مشكلاتهم، وانمايريدون منه ، الاستماع الجيد لمشكلاتهم ، ثم حل الميسور من تلك المشكلات ، وهذا مايقدره العضو غالباً ـ بقدره ـ وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انكم لن تسعوا الناس باموالكم فسعوهم باخلاقكم)[1] والاخطاء التي تصدر عن العضو الاخر، اوعن سائر الناس، يجب على الانسان السياسي ان يلاحظها مراعياً الظروف المحيطة بالخطأ ، ولذا قد يكون خطأ واحد ، من انسان واحد مختلفاً في درجات البشاعة بين زمان وزمان ، وشرط وشرط ، وهكذا بالنسبة الى الخطأ الواحد من نفرين .

## د ـ مستويات مختلفة

تختلف درجة العضو في الجماعة ، باختلاف فهمه وحزمه وهمته، بالنسبة الى الهدف ، فقديكون عضوفاتر الهمة ، لايؤمن بالهدف ايماناً كاملا ، وقدلا يفهم الهدف حق فهمه ، وقدلايكون حازماً عند سيره الى الهدف ، وكل ذلك مما يقلل قيمة العضو ، ويجعله سياسياً فاشلا ، ولذا فاللازم ان يجتنب العضو عن الاقوال المثبطة، والروح السلبية، والفكرة التشائمية ، فان السياسي الناجح هو الذي يكون ايجابياً، ويخلق في نفسه مزيداً من القدرة فمثل (هذا الامر لايفيد) و (لن نقدرعليه) و (لانصل الى الهدف ) و (ليس هنالك مخرج من المشكلة) و(لااجد مايمكن عمله) الى غير هذه الجمل، لاتفيد العضو الا تأخراً، والجماعة الاانحطاطاً ...

---

(١) الوسائل : ج ٨ ص ٥١٣ ـ الباب ١٠٧ من العشرة ح ٨ .

واللازم ان ينقل العضو ايمانه بالهدف وامكانه الى سائر الاعضاء، وبذلك يكون الاقتراب، الى القدرة اكثر فأكثر .

## هـ ـ القدرة

والقدرة امانة في ذمة الانسان ، لايحق له تبذيرها ، ولاتجميدها .

فالاول : ان يصرفها في غيرمصرفها، سواء كان مصرفاً باطلا، أومصرفاًاقل من المصرف المقرر .

والثاني : انلايصرفها .

(فالاول) كما اذا صرف ديناره المقرر صرفه في كتاب درسه ، في الافيون اوفي كتاب دون درسه .

(والثاني) كما اذا جمد الدينار فلم ينتفع به ، والانسان القدير ليس ملكاً لنفسه ، بل للمجتمع، اذ القدرة مستمدة من الجمع، فاذا لميستعمل القدرةحق قدرها ، كان قد خان .

قال‌الله سبحانه : « انا عرضنا الامانــة على السماوات والارض والجبال ، فابين ان يحملنا واشفقن منها ، وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولا »(١) انهليظلم نفسه والاخرين، ويجهل قدرنفسه والاخرين، فلايرد الامانة اصلا ، اولايؤديها حق ادائها ...

والقدرة كالشجرة كلماصرفها الانسان، نمت أكثر فأكثر، وجائت‌بقدرات جديدة ، بينما اذا لم يصرفها ، أولم يجعلها في المكان اللائق بها ، تقلصت و

---

(١) سورة الاحزاب / ٧٢ .

ذبت حتى تموت .

قال سبحانه : « انفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » [١].

وفي الحديث : ان ملكاً ينادي ويدعو : (اللهم اعط كل منفق خلفاً، وكل ممسك تلفاً ) [٢].

واللازم على ذي القدرة ان ينمي قدرته ، فان القدرة أيضاً قابلة للنمو ، فالقدرة السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها ، كلها قابلة للنمو، وانما نمو كل قدرة حسب موازين تلك القدرة .

## و ـ الفكر المتكامل

الفكر المتكامل والجرئة والمبادرة واتخاذ القرار من الامور الضرورية للانسان ذي القدرة ، وعليه فاللازم على القدير ، ان لا يقدم بدون تفكر في جوانب الامر ، والا كان ما يفسده أكثر مما يصلحه ، ثم اذا فكر لكنه تجبجب وتردد لم ينفعه تفكره والسابقون هم الفائزون ، فاللازم المبادرة .

قال سبحانه :«والسابقون السابقون اولئك المقربون» [٣].

وقال تعالى : «سارعوا» [٤] و«استبقوا» [٥] و«في ذلك فليتنافس المتنافسون» [٦] يقول أحد الحكماء : (الجريء من فكر في الاشياء بهدوء ، ودرسها بدقة ووازن بين

---

( ١ ) سورة الحديد / ٧ .

( ٢ ) الكافي : ج ٤ ص ٤٢ باب الانفاق ح ١ .

( ٣ ) سورة الواقعة / ١٠ .

( ٤ ) سورة آل عمران / ١٣٣ .

( ٥ ) سورة البقرة / ١٤٨ .

( ٦ ) سورة المطففين / ٢٦ .

الامورواختار الاصلح ، ثم بادروا اسرع ، لايلوى على شيء) ...

ولذا يكون الروتين أضر شيء بالقدرة ، واذا رأى ذوالقدرة ان أمره يسير بروتين ، لزم عليه ان يخترع أمراً جديداً يمكنه المبادرة في نطاقه ، فاذا فتح مدرسة ، وتجمد، فكر في فتح مكتبة ، ثم مستشفى ، ثم مطبعة ، وهكذا . . .

وكذلك يجب ان يكون دائماً على اهبة الاستعداد للعمل . ويفكر لكل ظرف في ردفعل حسن وسريع ، فالحياة عبارة عن مجموعة قرارات وانجازات، وكل من كانت قراراته وانجازاته أكثر ، كان أكثر حيوية وأجدر بالاحترام والتقدير، ولذا فلا يجوز انتظار الوقت الافضل ، الا في موارد خاصة ، أما كل من يقول انه ينتظر ذلك، فليس الا تهرباً من المسؤلية ـ في بعض الاحيان ـ ومثله من يقول :انه يتحرى العمل الافضل وليتذكر صاحب القدرة المثل المشهور : (من لم يحطم المتاعب حطمته) .

## ز ـ الارادة الفولاذية

ليتذكر صاحب القدرة ـ دائماً ـ ان ارادة التنفيذ عامل من عوامل النجاح، والمريد للتنفيذ اذا أوصد أمامه ألف باب دخل من الباب الواحد والالف ، فليس الجو مهما كان خانقاً بدون فرج ، كما ان الجو لمن لايريد التنفيذ ، لايوجد فيه ولا كوة ، فالاعذار تلبد الاجواء ،واذا أراد ذو القدرة ان يعالج معضلة مستعصية كان عليه ان يحللها ، فان المعضلات الصعاب عبارة عن امور صعبة تجمعت في صورة واحدة ، كالعقد في الخيط ، تحل عقدة عقدة ، وكلما كان الانسان أكثر

نفوذاً وعملا وحلا للصعاب ، كان أجدر بالحيـاة ، وبان يكون سياسياً بارعاً ، فان السياسة كالبناء له أحجار توضع بعضها فوق بعض حتى يكون بناءاً متكاملا ، واذا لم يقدر الانسان من عمل كبير ،فخير له أن يعمل اعمالاً صغاراً ، فان بتجميع القطرات يكون البحار، وبجمع الذرات يكون الصحارى .

## ح ـ الانضباط

ومهما كان الانضباط رائد الانسان القدير فـي كل شأنه ، ازداد قدرة على قدرة ، وهو عبارة عـن وضع العمل المناسب في المكان المناسب في الزمان المناسب ، وكذلك بالنسبة الى وضع الافراد في أماكنهم ، فالشجرة قد تعطى ألف برتقالة اذا كانت في مكان مناسب ، بينما لاتعطى حتى مأة في المكان غير المناسب ، والانضباط لايأتي الابعد رؤية مستقبلية وحالية ، ليعرف مقادير الاشياء ومواضعها ، فهو العمل ضمن فكرة مدروسة باتقان ، بعد ان يفهم القدير بسبب الدراسة المشاكل ويضـع الحلول وكيفية ردالفعل لهـا ، والانضباط يجـب ان ينفذ فـي جومرح ، ولا يكون قـاسياً ، والاحطم الروح مما يـوجب قلة التقدم ، فان الروح والجسم يشتركان في تقديم الامور ، فاذا انسحب احدهما من الميدان لم يقدر الاخر على امر .

## ط ـ رفع المستحيل

وليعلم السياسي القدير ان لامستحيل الامايتنهى الى ( النقيضين) جمعاً أو

رفعاً فكل شيء ممكن حتى ماذا أراد توحيد ألف مليون انسان تحت حكومة واحدة ولقد فعل مثل ذلك غيره قبله ، فاذاقال انه لايمكن فتح مدرسة أو تشكيل منظمة أو انقاذ بلد ، كان ذلك منبئاً عن عدم جدارته بنفسه لا عن عدم امكان العمل واللازم في السير ، ان يجعل برنامجين برنامج الطريق وبرنامج المتاعب ، فاذا فعل ذلك وارتطم بالمشكلات لم يؤثر ذلك عليه ، حيث قد ادرجه مسبقاً فى برنامجه العام .

و هناك قد تأتى حواجز استثنائية ، ولايهتم بها السياسى القدير حيث انه هضم أمثالها ، وقد قالت الفلاسفة : ( حكم الامثال فيما يجوز و فيما لايجوز واحد) . . وكلما قوّى العضو نفسه كان أجدر بالوصول الى الاهداف ، فمهما قويت النفس ، قل ضغط الانفعالات والاضطرابات عليها ، ولذا وردفي الحديث (المؤمن اصلب من الجبل ، فان الجبل يقتطع منه والمؤمن لايقتطع منه)[1].

## ى ـ التخطيط السليم

أما الاماني فهي بضائع النوكي ـ اي الحمقى ـ كما يقول علي عليه السلام ، فالقدرة لاتأتى بالاماني ، وانما بالتخطيط السليم ، ووضوح الرؤية المستقبلية ، وتحرى الوسيلة التي تنتج الهدف ، بايسر الطرق وأقربها ،ومامن شك فى ان كل أسباب السعادة ليس بيد الانسان ، بل منها مابيد التقدير، ولذا

---

( ١ ) انظر : نهج البلاغة : الخطبة ٣٧ .

قال سبحانه : «أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ؟ » .[١]

وقال :«ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى» .[٢]

وقال:«نبلوكم بالخير والشر فتنة»...[٣].وانما الكلام فيمن ينال السعادة ؟انه هو الذي يهيء كل الاسباب الممكنة ، مثله في ذلك مثل من ينال الصيد ، فانه ليس كل أسباب الصيد بيد الانسان ، لكن مع ذلك الذي ينال الصيد هو الذي هيىء أسبابه الممكنة ، والى غير ذلك من الامثلة .

فمن سمع الانسان انه ذو حق في التقدم لابد وان يفهم السامع ان ما جناه من الثمرة الطيبة انما هو نتيجة جهد وعمل طويلين ، قد يضرب بجذوره الى ما قبل خمسين عاماً فالماشي على الدرب باستمرار يصل كثيراً ما،واذا أصابه نوع من اليأس لمايجده من عدم الثمرة ، فليعلم ان الاعمال وان كانت ثمر مضنية وثقيلة وبلا نتيجة ـ في بعض الاحيان ـ الا ان الواقع غير ذلك ، فالجهد لايكون ضائعاً والتعثر ليس دائماً ، وانما بعض الاشجار يعطى الثمرة بعد حين ، وقد قال سبحانه : « ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي اكلها كل حين بأذن ربها» .[٤]

وكما ان البذور تختلف في الانتاج ، وكذلك تختلف البذرة الواحدة فى الانتاج حسب شروط الزمان والمكان، كذلك الاعمال السياسية ، وبذل الطاقات والقدرات تختلف اختلافاً انتاجياً ، واختلافاً زمنياً .

---

( ١ ) سورة الواقعة / ٦٤ .

( ٢ ) سورة الانفال / ١٧ .

( ٣ ) سورة الأنبياء / ٣٥ .

( ٤ ) سورة ابراهيم / ٢٤ و ٣٥ .

## يا ـ اغتنام الفرص

ومـن أهم ماينتج القدرة ، اغتنام الفرصة ، فبينما (اضـاعة الفرصة غصة)[1] يكون انتهازها قوة، وقدورد في الحديث:(انتهزوا الفرص فانها تمر مر السحاب)[2] والفرصة لاتطرق أبواب كل أحد ، كما لاتستمر في طرق باب أحد ، فاللازم ان يكون السياسي ذكياً ، ينتهزها اينما وجدهـا ، ولذا يقول احد الحكماء :

(انتهز الفرصة كلما وجدتها ، ولاتجعل وقتك يذهب بتعلـل فاذا تذكرت في نصف الليل في الفراش الوثير ، انك لم تفعل ماكان ينبغي عليك ان تفعله فانهض،واعمله)والحياة كلها قدرات وفرص،كالبحر كل جوانبه ماء ،وانما الكلام فيمن يغترف ،فاذا لم تغترف واغترف غيرك فلاتلم الا نفسك(واعلم ان اللوم لاينفع) ولايزعم الانسان ان غداً أيضاً وقت،فهو وقت عمل ثان ،ولايستوعب غداً عمل نفسه وعمل اليوم الماضي ، وانتهاز الفرصة يحتاج الى يقظة دائمة ،واستشارة مستمرة وعمل دائب ، وتحرى للافضل ، في كل لحظة .

## يب ـ التواضع

والقدرة تلازم التواضع ، والسياسي القدير هـو الذي يعلم ان الاراضي المرتفعة محرومة من مياه الانهار ، فالمتواضع مصب القدرات ، ولان البحر

---

( ١ ) نهج البلاغة : الحكمة ١٨٨ .

( ٢ ) المصدر : حكمة ٢١ .

ذو تواضع يجمع مياه الأمطار المستعلية ، أما الربى فيسيل عنها الماء حتى لايبقى فيها منه قطرة ، والحركات انما تنجح بتجميعها قطرات القدرة ، حيث تتواضع للقدرات ، بينما الحكومات انما تفشل لاستعلائها، فتنحدر عنها القطرات الى ان لاتبقى فيها قطرة فتسقط .

واذا أراد الانسان ان يعرف ،سر سقوط حكومة مع قدراتها الكثيرة ،وبدء حكومة مع انه لاقدرة اطلاقاً في حال الشروع ، فلينظر الى مجنون الغرور والتواضع ، فقبل الوصول الى الحكم تواضع واخذ في الصعود ، ولما وصل الى الحكم اخذه الغرور ، فأخذ في الهبوط وهكذا حتى يسقط ويأخذ غيره مكانه .

ومن طرق التواضع ان يحترم الانسان آراء الاخرين ، ويستشيرهم فقد ورد في الحديث : (أعقل الناس من جمع عقل الناس الى عقله)[1].

وفي شعر منسوب الى علي عليه السلام : (وترى قفاك بجمع مرأتين ).

فاذا فكر السياسي القدير انه انسان ، وكل انسان ( باستثناء المعصوم ) معرض للخطأ، لم يمتنع ان يتحرى الرأى الاصوب في اموره، كما لم يمتنع ان يعترف بالخطأ اذا ظهر له ذلك وفي المثل : (الاعتراف بالخطاء فضيلة ) وهذان الامران (الشورى والاعتراف بالخطأ) يزيدان الانسان قدرة، كما يزيدان الناس به ثقة .

---

( ١ ) انظر الامالي للصدوق ص ٢٧ المجلس السادس ح ٤ .

## يج ـ البحث عن النقد

وعلى الانسان الذي يتطلب القدرة، لانجاح المهمات، ان لايتطلب المديح ولايقبله من أحد ، بل بالعكس يجب عليه ان يفحص عن النقد، ويتطلب النقد البناء عن أصدقائه وعن الاخرين .

وفي الحديث : ( خير الاصدقاء من اهدى الي عيوبي)(١) فكل معرفة بالنقص توجب اكمال الناقص ، وهو خطوة جديدة الى القدرة ، فان القدرة والكمال متلازمان .

أما اذا انتظر الانسان مدح الاخرين له بماهو كذب ، وهش لمدحهم اياه بما ليس فيه ، فهو أخذ في السقوط، والقدرة تنحدر عنه انحدار الماء من الشلال ومن أسباب سقوط الانسان ان يمدح نفسه، واذا أراد ان يتحدث بماعمله، لاجل مصلحة في الحديث مرتبطة بالمهمة ، فاللازم ان يترك كلمة (انا) وانمايستبدلها بـ (نحن) فان (انا) يعني انه وحده عمل ، بينما (نحن) معناه انه جزء في العمل وانماكانت جماعة عاملة، هوأحدهم ، وفي ذلك تواضع واكتساب قدرة...

كما ان اللازم اجتناب كلمات تدل على الغرور ، مثل : ( لقد قلت لكم ) ( لقد تنبأت ) ( لقد كنت اتوقع ) ( سترون اصابة رأيي ) ( الاتذكر انـي قلت هذا قبل مدة ) الى غيرها ، مما يعطى تبجحاً، فان أمثال هذه الالفاظ ، توجب انفضاض الناس، ولازمه تقليل القدرة .

---

( ١ ) انظر الوسائل ج ٨ ص ٤١٣ الباب ١٢ من أبواب احكام العشرة ح ٢ .

## يد ـ الانسان الواقعى

وأخيراً فليعلم الذي يريد تحصيل القدرة ، ان حل الامورلايمكن بالاقوال المجردة ، والتأفف ، واظهار النفس بمظهر الجد ، مع الفراغ عن العمل ، بل القدير هوالانسان الواقعى الذي يلاحظ الامور بكل واقعية ، وبدون ان ينظر اليها بمنظار غيرصحيح ، فان عدم الانسجام مع الواقع في الفكر والعمل أول خطوة للعجز . فالتشائم ، و التفائل ، ورؤية الامورصغاراً أو كباراً ـ بماليس بواقع ـ كل بدوره ينقص القدرة، ولايخفى ان الكلام في هذه المسألة ينتهي الى (مآت المواد) نكتفى منها بهذا القدر، تمشياً مع وضع الكتاب، والله المستعان.

# بين الحقوق والقدرات

## مسألة : ١٩

في الشريعة الاسلامية ،(الحق) يقال لمايطابق الواقع ، من جانب الواقع و (الصدق) يقال له من جانب الخارج ، فاذا قيل زيد قائم ، فان لوحظ كونه خارجاً قيل له (حق) وان لوحظ الكلام المطابق لذلك الخارج، يقال له (صدق) فهما وجهان لشيء واحد ، و (المشروع) يقال لما شرع من قبل الله سبحانه ، ولذا يكون ذلك خاصاً بالاحكام ، ويكون أخص مطلقاً من (الحق) ولايشرع الامايطابق المصلحة (عند العدلية حيث يرون ان الاحكام تابعة للمصالح والمفاسد الموجودة في متعلق الاوامر والنواهي) والمصلحة ما تعطى نفعاً دينياً أودنيوياً للفرد أوالجماعة ، والمفسدة بعكس ذلك ، والنفع مايلائم الانسان .

أما في الاصطلاح السياسي فـ(الحق) يقال لما اختاره كل الناس أوأكثريتهم قانوناً لانفسهم ، ولايختار الناس شيئاً قانوناً لانفسهم الا فيما كانوا شركاء في وضعه ، وبقوا على رؤيتهم حسنة اما اذا لم يشتركوا في وضعه ، (بانفسهم أو بنوابهم)فهو (باطل) كما انه اذا وضعوه ثم وجدوا ضرره ، لم يروه مشروعاً ، فان تمكنوا من ازالته ازالوه ، والا اسندته القوة الديكتاتورية ، وسقطت مشروعيته ، فلا يكون حقاً ، ولذا فـ(الحق والمشروع)شيء مترجرج عند (السياسة)بينما كلاهما شيء ثابت عند(الاسلام )وسر الفرق ان الاستناد الى

(الله سبحانه)الثابت يوجب ثبات المسند ، بينما الاستناد الى(الانسان)المتقلب الاحوال ، يوجب ترجرج المسند .

وبما ذكرنا تبين ، ان النسبة بين (القدرة والحق)في الاصطلاح السياسي: ان كل قدرة استندت الى القانون الموضوع من قبل الاكثرية ابتداءاً واستدامة فهي (قدرة حقه)وماعداها(قدرة باطله)بينما فى الاصطلاح الاسلامي (القدرة الحقه)ماكانت مستندة الى القانون الالهي .

وبذلك تبين ، ان (القدرة)التي تريد النفوذ على الانسان على قسمين :

(الاول)مايثقل على كاهل الافراد والجماعات ، وهي القدرة التي يراها الفرد أوالجماعة (غير حقة) .

(الثاني)مالا يثقل، بل احياناً يكون موجب الراحة والسرور، وهي القدرة التي يرونـها (حقة)وعليه فاذا تضادت (القدرات)سـواء كانت في العرض ، كقدرتين لجمعيتين ، أوفي الطول ، كقدرة الجمعيةوقدرة الحكومة، لابدوان يرى الأنسان حقية احداهما ، فاذا كان الانسان حراً فى الاختيار، اختار ما رآه حقاً .

اما اذا كان الانسان مضطراً ، فهو يختار ما يضطر اليه ، وان رآه باطلا ، كاختيار فرد المرشح من قبل الجماعة ، المعارض لسياسة الدولة الديكتاتورية حيث ان الفردالخائف من الدولة ، المنضم الى عضوية تلك الجماعة ، يقع بين أمرين متضادين ، الى غير ذلك من الامثلة .

والحقوق ، والقدرات ، في المجتمع، توجب تنظيم الروابط،والانسان في هذا الدرب المعقد لابد وأن يختار ، فى كل خطوة ، ويرجح الاهم على المهم اذا لم يتمكن من حل الاختلافات ، بالحلول الوسطى وفي صورة تضاد القدرات

لابد وان ينتهى الانسان الى ما ينفع جانباً ويضر الجانب الاخر ، وكثيراً ما يطيع الانسان الاجواء الضاغطة ، وأن لم يرها حقاً ، وذلك خوفاً من عواقب عدم الاطاعة ، الذي يكون ضرره ـ بنظره ـ أكثر من ضرر سلوك الباطل الذي ليس بحق ، والجماعات السياسية ، غالباً يجدون فى ان يلبسوا قدراتهم لباس الحق ، حتى الديكتاتوريين منهم ، وذلك لئلا يقاوموا من قبل الامة من ناحية وحتى يحصلوا على أكبر قدر ممكن من النفع ، من ناحية اخرى ، حيث ان رؤية الناس الحق الى جانبهم يوجب استجابتهم تلقائياً للجماعة السياسيةوفي ذلك أكبر الفائدة للجماعة .

ومما تقدم يظهر ، انه كثيراً ما يستجيب الانسان لامر ما (وان لم يكن قانون )لانه يراه حقاً، بل ويحاول ان يقدمه الى مشرعي القانون ليجعلوه قانوناً حيث ان القانون الموضوع من قبل الاكثرية ـ أيضاً ـ لابد وان يستند الى (روح القانون)الذي هو عبارة عن (وجود المصلحة )في نظرهم ...

وغني عن الذكر انهاذا تكافئت المصلحتان ، أوالمصلحة والمفسدة سرت تلك الروح الى هيكل القانون ، وتكون النتيجة تقديم الاهم ، واذ لا أهمية فالنتيجة التخيير ، كما انهقد تتعارض القدرات فيمقام التشريع ، ويكون الغلب لمن خرج رأيه بالاقتراع ، فالقرعة قدرة هائلة سرية ، لاضوابط لها ، توجب ثقل الكفة بدون مبرر خارجي ، يستند اليها العقلاء حلا للتضاد ، اذ لاعلاج لهم سواها ، أما كيف تستند القدرة العاقلة (فى الانسان )الى قدرة غير عاقلة (فى القرعة)؟فلانه(انصاف)يقرره العقل أيضاً، أو لان تقديم هذا أوذاك مجهول غير قاطع ، يحال الى (القرعة)التي هيمجهولة لكنها قاطعة، والانسان واسطة فقط ، الى غيرهما من الاحتمالات الفلسفية، والتي لسنا بصددها الان ولذا لم

نتعرض الى فلسفة القرعة المذكورة في الروايات .

## القدرة غير المتمركزة

ثم ان أية جمعية مرتبطة بعضها ببعض لابد لها من قدرة ، فهي كالروح السارية في الجسم ، وتنقسم القدرة الموجودة في الجماعة الى قسمين :

الاول: القدرة غيرالمتمركزة.

الثاني:القدرة المتمركزة.

(أما الاولى)فهي القدرة الموزعة على أعضاء الجماعة ، سواء كانت بنسبة واحدة أوبنسب مختلفة ، وهذه القدرة هي المنحصرة في الجماعة ، ولا ربط لها بالخارج عن الجماعة ، كما لارئيس ولا مرئوس فيها ، وفيها النظر الى القدرة لامن حيث ذاتها الموجودة ، بل من حيث ظهورها في الجماعة وهذه القدرة تسود الجماعة بدون تركيز لها ، وبدون جعل ضوابط لها من قبل الجماعة ، بل أفراد الجماعة حيث استقوا الاداب والرسوم من غيرهم ـسواء كانت الجماعة مغلقة، أوتعيش في جو اجتماعي ـ أخذ يعامل أحدهم الاخر حسب تلك الاداب والرسوم ، وانما قلنا .(سواء...)لان الجماعة قد تعيش ، في جو صاخب ، كالجماعة في المدينة والقرية وما أشبه ، وقد تعيش منعزلة .

أما استقاء الاداب والرسوم في الجماعة التي تعيش في جو صاخب، فواضح انها كيف استقت من المجتمع ، آداباً ورسوماً ، تأتي بها الى الجماعة ، فكل فرد فيها يعامل الاخر، كما عرف ان يعامل المجتمع .

وأما استقاء الاداب والرسوم في الجماعة التي تعيش منعزلة، ولنفرض رجلا

وامرأة ذهبا الى غابة وتوالدا و تناسلا هناك منعزلين عن العالم اطلاقاً ـ كما يذكرون في جماعة (تازارى) التي تعيش في غابة من غابات (اندنوسيا) حيث وصل الى عام (١٩٦٧) م عدد افرادها (٢٥) فرداً منقطعين عن العالم اطلاقاً ـ فانه لاشك ان للجماعة آداباً ورسوماً استقيت أولا من الاجتماع الصاخب الذي عاش فيه الوالدان ، ثم سرت تلك الاداب والرسوم الى الاولاد والاحفاد ، مع خلطها بشيء من الاداب والرسوم الجديدة ، التي اقتضتها حياة الجماعة وسط الغابة ، حيث التعاون المشترك ، في تهيئة الثمار للاكل ، وتنظيف المكان ، والطبخ، واستعمال الالات الاولية، ثم قضايا الزواج، وعلاج مرضاهم، والى غير ذلك.

ولابدوان يحدث بينهم سلسلة مراتب في الاحترام، وفي الرئاسة والمرئوسية وفي السيطرة ، فقد تحقق في علم الاجتماع، وفي علم النفس، وفي علم الحيوان ان الانسان والحيوان، وان كانو الوحدهم، لابدوان يحصل بينهم سلسلة مراتب ومسلط ومسلط عليه ، فالدجاجة تفرخ عشرة أفراخ ، فاذا كبروا خاف بعضهم من بعض ، وسيطر بعضهم على بعض ، وهكذا في سائر أفراد الحيوان ، وفي افراد الانسان .

ان القدرة في مثل هذه الجماعة غير مركزة، حيث ان القدرة الطبيعية تسير الجماعة ..كما ان القدرة غير المركزة تسير الجماعة التي ينضم أعضائها لهدف واحد، بدون ان تقسم القدرات بين الافراد ،كما في الجماعات السرية ـ غالباً ـ حيث ان الاداب و الرسوم المستقاة من المجتمع هي السائدة بينهم ، بدون ان يسمى أحدهم رئيساً والاخر معاوناً . وهكذا ، فانه من غير الشك، ان سلسلة

المراتب التي ذكرناها في الحيوان موجودة في الجماعات السرية ، كما ان مما لا شك فيه ان الجماعة السرية قد تجعل لنفسها ضوابط فتركز القدرة في بعض أفرادها، أوبعض فئاتها ، فهذه الفُئة للمال ، وتلك للقرارات، والثالثة للثقافة وهكذا ، الا ان الكلام في انه قدتعيش أيضاً بدون تركيز قدرة، فتكون القدرة السائدة فيها ، قدرة غيرمركزة ، فلاضوابط ، ولاقرارات ، وانما يربط الجماعةبعضها ببعض، القدرة الخفيةبسبب الضوابط والاداب والرسومالتلقائية التى استقاها افراد الجماعة ، من المجتمع الصاخب المدني أوالقروي .

## القدرة المتمركزة

( الثاني ) القدرة المتمركزة ، حيث ان الجماعة تجعل لنفسها ضوابط ، وتوزع القدرات ، وتكتب فيما بينها وثيقة العمل والحركة والتقدم .

وبذلك تتمركز القدرة ، في وحدات خاصة ، فرداً كانت أوفئة في ضمن الجماعة ، وهذا هو المظهرالثالثمن مظاهر القدرة، بعدالقدرة الطبيعيةالكامنة والقدرة الظاهرة فيالجماعة ( كماذكرناها في القسم الاول ).

وهذهالقدرة المركزة، قدتكون ضعيفةفيماكانت حسب المقررات للجماعة فقط، وقدتقوى وتشتد، اذا حصل الارتباط بين هذه الجماعة وسائر الجماعات البشرية، سواءحصل الارتباط بواسطةالحرب، أوبواسطةالصداقات والتعاونات أمامكارثة ، أولاجل زواج هذه من تلك، أوبواسطة المعاملات .

وبهذه الارتباطات بين الجماعة يحصل أمران :

(أ) تمركز واشتداد القدرة في الجماعة أكثر فأكثر ، فان رئيس الجماعة

يكون أقوى عند الحرب ـ حيث لزوم السمع والطاعة وصرامة النظام الحربي ـ من الرئيس حال السلم، وكذلك سائر الفئات التي تمركزت فيها القدرة ، عند الحرب ، وكذلك عند أقسام الارتباطات الاخر .

(ب) استفادة كل جماعة من الجماعة الاخرى الآداب والرسوم ، حيث انه لدى المقايسة بين الضوابط الموجودة عند هؤلاء وهؤلاء ، ينتخب كل جانب الافضل من الآداب والرسوم ، وهذا هو سر عدوى صفات الامم الى الامم الاخرى .

وقد ذكروا في علم الاجتماع ان التجار والسواح والمحاربين والعيون ومن اليهم هم طلائع تغيير الامم، حيث انهم يرون آداباً ورسوماً جديدة، فينقلونها الى امم أنفسهم كما انهم ينقلون آداب ورسوم امم أنفسهم الى سائر الامم التي يحتكون بها .

ثم ان تمركز القدرة له سببان أساسيان :

(١) السبب الداخلي .

(٢) السبب الخارجي، من غير فرق في كون الجماعة ، عائلة ، أو حزباً ، أو نقابة ، أو حكومة ، أو غيرها .

(١) فالسبب الداخلي هو الامر النابع من داخل الجماعة، الموجب لتمركز القدرة، كالعلم ، والدين والمال ، والسلاح وما اشبه ذلك ، فالعالم في الجماعة قدرته اكثر من قدرة غيره وذلك لحس الاحتياج اليه فى الهداية والارشاد وفى رفع المشكلات الناشئة عن الجهل ، فان الجهل يوصل الانسان الى الطريق المسدود ، بينما العلم يهدي الانسان الى الطرق السالكة التى تنتهى الى المطلوب من غير فرق بين علم الحرب أو علم الطب أو علم الهندسة، أو سائر العلوم ومن اقسام العلم، العلم الدينى . .

## الدين قسمان

فـ(الدين) على قسمين :

(أ) الدين الصحيح اى الهادي للانسان الى مصالح دنياه وآخرته ، ومن الواضح ان العلم الهادي الى مصالح الدنيا اذا كان موجباً لتمركز القدرة يكون العلم الهادي الى كلتا المصلحتين أكثر ايجاباً لتمركز القدرة و الدين غريزة فطرية في الانسان ولا يرتبط بتحول الاقتصاد كما زعمه ماركس و اتباعه ، ولذا نجد الدين يرافق البشر منذما حفظ التاريخ والى الآن، وقوله (الدين البناء الفوقي للاقتصاد) يشبه قول من يقول ان الشجاعة والجبن ، والذكاء والغباء بناء فوقي للاقتصاد وقد ذكرنا في جملة من كتبنا الاعتقادية الادلة الفطرية والعقلية للدين ـ في مستويات مختلفة ـ أمثال : (كيف عرفت الله ؟)[١] و (هل تحب معرفة الله ؟)[٢] و (العقائد الاسلامية)[٣] و (القول السديد في شرح التجريد)[٤] وغيرها .

(ب) الدين المزيف ، وكما للنقد صحيح ومزيف، وللمصنوعات صحيح ومزيف ، وللمعجونات صحيح ومزيف ، كذلك للدين فاحياناً يلبس الزيف لباس الدين ، لان اللابس جاهل ، أو لانه دجال، فقد يستغل بعض، جهل الناس بالكوارث الطبيعية ، فيزعمون انهم قادرون على رفعها بسبب الاتصال بالالهة وبذلك يستدرون القدرة والمال من الناس الجهلة، وكثيراً ما يرافق هذا الزيف ذكاء المستغل فيعطى لزيفه مثال الواقع ،مما يستدرّ قدرة متمركزة من الجهلة

---

(١) طبع في بيروت مؤسسة الوفاء .

(٢) طبع في العراق مطبعة الآداب .

(٣) طبع في بيروت مؤسسة الوفاء ، ودار الصادق .

(٤) طبع في العراق مطبعة النعمان ، وفي ايران قم دار القرآن الحكيم

كما ينقل ان احدهم كان راكباً في السفينة ، ولماتلاطمت الامواج ، واشرفت السفينةعلى الغرق، قال لجماعته،انه اتصل بالالاهة،طالباً منهاان لايغرقوا ، واتفق لهم السلامة ، فقال له بعضهم (وكان يعلم انه مزيف) : كيف قلت ذلك ؟ قال: أن السفينة لاتخرج من حالين ، فان غرقت لم يبق أحد يخبر عن كذبي ، وان لم تغرق استفدت من قوة اعتقاد الجماعة بي بهذا النبأ الغيبي . وكان آخر ينبىء عن المستقبل ـ في جماعة جهلة ـ واحياناً يطابق خبره الواقع ، فلما سأله بعض أصدقائه عن مصدر علمه؟ قال : اني اخبر أخباراً اجمالية، والاخبار الأجمالية ، تطابق احياناً الواقع . مثلا أقول لكل فتاة تراجعني : انها تتزوج، ولكل محارب انه سينتصر ولابد في الفتيات من الزواج ، وللمحاربين من الانتصار ، اما من لم تتزوج ولم ينتصر، فاذا استفسرني عن عدم مطابقة كلامي؟ أقول له : أنه فعل ما يوجب سوء حظه ، إلى غير ذلك من طرق الزيف .

ولذا كان الدين في المزيفين خليطاً مع السحر والكهانة والقيافة وما أشبه حيث انهم كانوا يستمدون دينهم المزيف من هذه الاسباب، كمااستمد ماركس طريقته من الغيبيات ، حيث جعل التاريخ الغابر ادواراً ، بدون دليل يستنداليه وكذلك قال: ان الشيوعية هي الصيغة المستقبلية للبشر، حيث اذا وصل التاريخ اليها ، يتجمد و الى الابد ، وكلا الغيبيين ظهر زيفه ، كما حققه العلماء .

وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في كتبنا الاقتصادية ، وفي كتب اخرى أمثال : (ماركس ينهزم) وغيره ، ولذا فالماركسية تعدديناً مزيفاً، استمدت قدرتها من جهل الناس ، فسردت لهم الغيبيات في ظلام ، فلماظهر الزيف استمد القائمون بها ، قدرتهم من السلاح والسلطان ، حالها حال كل دكتاتور يأتي الى الناس باسم تهيئة مصالحهم ، فلما استولى على الحكم جعل السلاح حاكماً .

## المال

و(المال) أيضاً من أسباب تمركز القدرة ، فالملكية الصحيحة ، هي التي تكون في قبال الاشياء الخمسة ، وهي توجب توزيع الثروة بين الجميع ، ولا يكون هناك محتاج يضطر الى اتعاب جسده واعطاء قدرته للاثرياء، كما لايكون هناك رأسمالي ( - بالمفهوم الغربي أو الشرقي ، فان الاول يجعل المال في ايدي التجار الكبار كما في امريكا ، والثاني يجعل المال في يد الطبقة الحاكمة كما في البلاد الشيوعية - )يكون محل تمركز القدرة .

وبهذا ظهر ان الملكية الخاصة الصحيحة ، لاتوجب الاتمركز القدرة بقدر الاستحقاق ، مثل العلم الذي يمركز القدرة بقدر تعب العالم، وانما الملكية الخاصة الموجبة لتمركز القدرة الاعتباطية هي سيطرة فئة أوفرد على المال سيطرة مطلقة ، تفعل ماتشاء ، واللازم ان لاينخدع الانسان بالدعاية الشيوعية ، حيث يذكرون انه لاملكية خصوصية في بلادها ، فالقلة الحاكمة في تلك البلاد أقدر على التصرف في أموال الناس (التي هي نتيجة اتعابهم) من قدرة الرأسماليين في الغرب .

## والسلاح

و(السلاح) هو الاخر من أسباب تمركز القدرة ، ولذا يعتمد الحكام الديكتاتوريون عليه في ضرب الداخل وحرب الخارج ، فهذه امور داخلية توجب تمركز القدرة ، سواء كان من بيده هذه الامور حصل عليها بالحق ،

**أو بالباطل ، وسواء كان داخلا فيحزب سياسي ، أونقابة صناعية أوزراعية ، أو غير تلك ، كما اذا كان فرداً في امة .**

## السبب الخارجي للقدرة

**(٢)أما السبب الخارجي لتمركز القدرة ، فهوأمثال الحروب والكوارث نحوهيجان البحر ، والسيول ، والجفاف ، ونحوها ، فان العائلة ـ مثلا ـ التى تعيش في سلام ، لاتحتاج الى الرئيس المتمركز فيه القدرة ، أماالذى محاربة جماعة لهم ، أو جفاف مياههم أو ما أشبه يحتاجون الى رئيس يمركزون فيه قدراتهم ، لاجل ازالة تلك المشكلة ، اذالمشكلات لاتزال الابقدرات كبيرة ، والقدرة الكبيرة انما تكون وليدة تمركز القدرة .**

**وقدتبين مماسبق ان تمركز القدرة يلازم التخصص ، حيث ان القدرات المنتشرة في الأفراد ، يتجمع كل نوع منها فى فرد أوفئة ، مثلا : توزع في** الجماعة السياسية التي هدفها الوصول الى الحكم ، القدرات ، ففئة للاعلام واخرى للاتصال بالمجتمع ، وثالثة للمال ، وهكذا ، وكذلكالقدرة الدينية ، لدى تشكلها ، فجماعة للخطابة ، واخرى للدراسة ، وثالثة لبناء المؤسسات ، فان الدين يسيطر على الناس ، من ناحيتين :

(١)ناحية الولاية الشرعية ، حيث انحق التصرف فيالكون لله ولرسوله ولخلفائه ولامنائهم ، بشرط ان يكون الامين مرضياً من قبل الاكثرية ، فاذا كان هناك امينان ، واختارت الامة احدهما ، كان هوالولى .

قال عليه السلام :(فاني قد جعلته عليكم حاكماً).[1]

وقال سبحانه :«امرهم شورى»[2] وحذف المتعلق يفيد العموم ، هذا بالاضافة الى قوله عليه السلام : ( اياكم . . . ان تحاكموا الى أحد من هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا وحرامنا)[3] الحديث . الى غير ذلك ، مما ذكرناه في كتاب (الحكم في الاسلام) .

(٢) ناحية الادارة الدينية ، فان الادارة الدينية ببيان أحكام الاسلام وفهم تطبيقها على الخارج لايمكن الاللعالم الديني .

والحاصل: ان القدرة تتمركز ، عند جعل الجماعة الوظائف ، الاقتصادية والعسكرية ، والدينية ، وغيرها ، لفرد أولفئة منهم . . . ووصول فرد أوجماعة الى نوع من القدرة المتمركزة يحتاج الى امرين :

(أ) شرائط المجتمع الذى يعيش فيه فان المجتمعات تختلف فى شرائط الوصول الى القيادة ، اى نوع من القيادة .

مثلا : فى المجتمع الاسلامي لاتشترط الوطنية أوالقومية أواللون للوصول الى المراتب الراقية فى السلطة التشريعية (تأطير القانون الاسلامي)، أوالسلطة التنفيذية ، فكل من اكتملت فيه شروط الاسلام كان قابلا للحكم ، كان من اى قطعة جغرافية من الارض، أومن اى قوم أومن اى لون أولغة،بينما فى المجتمعات القومية ، أو الوطنية ، أو العنصرية أو ما أشبه ، لايصل الا من كان له تلك اللغة أو ذاك اللون الى آخره . . .

(ب) المؤهلات النفسية التي تدفع بالفرد الى مقام قبول الجماهير لـه ، اذمن الواضح انه ليس كل فرد توفرت فيه شرائط القومية ، أوغيره تقبله الجماهير

---

( ١ ) الوسائل : ج ١٨ ص ٤ ـ الباب ١ من صفات القاضي ح ٥ .

( ٢ ) سورة الشورى / ٣٨ .

( ٣ ) الوسائل : ج ١٨ ص ٤ ـ الباب ١ من صفات القاضي ح ٤ .

قائداً مرشداً ، والاسلام لايعطي القدرة ، الا لمن اجتمع فيه شرطان :

(١) شرط الكفائة، فانالاسلامدين الكفاءات وقوله سبحانه : «اناكرمكم عندالله اتقاكم » اشارة الى الكفائة، فالتقوى وهى التحذر عن المزالق الدينية والدنيوية ، تعطى للانسان الكفائة الفائقة ، التي لاتماثلها الكفاءات الدنيوية ، التي تشترطها القوانين الوضعية ، وأقل الفرق الرقابة الداخلية الموجودة في المتقي دون غيره من اصحاب الكفاءات ، ومن المعلوم أهمية الرقابة النفسية في تسيير الامور على النحو الاصلح .

(٢) شرط ان تكون القدرة المعطاة لذي الكفاية ، قدرة مشروعة، ايبقدر الحق ، ابتداءاً واستمراراً ، فان القدرة المتمركزة ، ديكتاتورياً لايعترف بها الاسلام ، فلا تجمع القدرة ـ فينظر الاسلام ـ بالديكتاتورية، كما انالقدرة المتمركزة بالعدل تزال اذا مارست الديكتاتورية، ولذا فتمركزالقدرة في القادة ـ اسلامياً ـ تمركز بالعدل ابتداءاً وبقاءاً .

### قدرة لاحقة

بقى شيء، وهو ان ذاالقدرة المتمركزة، فرداًكان أوجماعة ، يلتفحوله جماعةآخرون ، يعطونه مزيداً من القدرة ويستمدون منه القدرة، اذانهم يرون نجاحه نجاحهم وسقوطه سقوطهم، فالتفافهم حوله يزيده قدرة، كماانهمبقدرته المتمركزة ، يستمدون منه القدرة مثله ومثلهم ، مثلماء البحر وقطراتالامطار حيث ان البحر يستمد منها مزيداً من القدرة بينما تلك القطرات تصبح ذات

قدرة كبيرة باستهلاكها في البحر وكذلك في قدرة الجيش فان الافراد الذين ينضمون الى الجيش يزيدونه قدرة، كما انهم يتقوون به .

وتصاعد القدرة بالانضمام، هندسي لاعددي، فان تفاحة وتفاحة اخرى لاتزيد على تفاحتين ، أما قدرة وقدرة اخرى تكون أكثر من قدرتين ، ولـذا الجيش يقدر على فتح المدن ، بينما لاتوجد هذه القدرة الجديدة ـ بسبب الانضمام ـ في كل فرد فرد من أفراد الجيش ، فالقدرة كالبذرة اذا زرعت حيث انها تنمو ، وتعطى الاغصان والاوراد والازهار والثمار ، وعليه فالقدرة ذات نماء واطوار، وليست جامدة محدودة كسائر الجوامد .

# أقسام القدرة

**مسألة : ٢٠**

القدرة قدتكون بالسلطة ، وقدتكون بالشخصية ، وقد تكون بالسندية ، فان كلها قدرات وان اختلفت أسبابها :

**١ـ السلطة**

فالسلطة هي القدرة التيتوجب خضوع الضعفاء أمام الاقوياء، والخضوع انمايكون لرغبةأولرهبة، ثم الرغبة والرهبة قدتكون بالحق ، وقدتكونبالباطل، فالديكتاتور يكون مرهوب الجانب مرغوباً فيماعنده ، و تكون سلطته بالباطل بينما الحاكمالعادل يرهبه الفساق والمجرمون، ويرجوه الضعفاء والمحرومون وسلطته بالحق ، وقدمر في مسألة سابقة ، موضوع الحق والباطل والسلطةقد تأتيبواسطة المال،وقد تأتيبواسطة السلاح،وقدتأتيبواسطة السياسة والحكم والى غير ذلك .

ثم قد تكون السلطة حاصلة بالتدريج ، كمن يجمع السياسة قطرة قطرة ، وقد تأتي فجئة ، كمن ينصبه السلطان أميراً ، أويختاره الناس رئيساً ، والقدرة لها مصادر ، ولها مراكز ، ولها موارد ، فان كانت الثلاثة بالحق ، كانت القدرة

في مجراها الصحيح ، والاكانت باطلة ، مثلا : قد تكون الاراء مصدر السلطة ويكون المركز الذى فيه الاراءله الكفائة والقابلية والشرائطوتصرف السلطة في اقامة العدل واعطاءكل شيء حقه ، كما انه بالعكس قد لاتكون آراء ، بل قفز الى الحكم بواسطة السلاح ، وقد تكون آراء لكن حصلها غير الكفوء بالتزوير، وقد يجتمع الشرطان ، لكن يصرفه ذو السلطة في ماليس بموردها ، وفى كل هذه الموارد يكون الامر باطلا .

## ٢ ـ الشخصية

والشخصية هي القدرة التي تعطي لفرد أوامة رفعة على الاخرين،سواء كانت من ناحية العلم،أوالمال،أوالسلاح،أوالادارة ،اوالصناعةأوالفن أوغيرها، فالخطيب البارع ، والكاتب القدير ، والعالم المتفوق علماً، والفنان الماهر، والصناعي المتقدم ، والبطل القوي ، والاداري الحسن الادارة ، وغيرهم ـ من امثالهم ـ له قدرة الشخصية ولذا يقال فلان له وزن ، فلان له ثقل، فلان له شخصية ، وهذا يجري في الامم والاحزاب ، والمنظمات ، والجمعيات كما يجرى فى الافراد أيضاً والمحتفون حول مثل هذه القدرة ينالون منها دائماً ،كالذي فى امة قوية أو ولد عالم عادل ، أوزوجة خطيب بارع ، أوما شاكل ذلك ، وفي الحديث (المرء يحفظ فى ولده)وذلك ليس عطاءاً من الاجتماع اعتباطياً ، بل هو نوع تشجيع للفضيلة ، فان الانسان اذا عرف انه تكون له الشخصية لنفسه ولذويه اذا حصل على الكمال الفلاني ، كان اهتمامه بتحصيله اكثر من اهتمام من يعلم ان شخصيته لاتتعداه الى ذويه .

واحترام الناس لمثل هذه القدرة، له عاملان :

(الاول) التشجيع على الكمال .

(الثاني) استفادتهم منها، فالعالم يفيض علماً، والفنان يعطى الرفاه الى غيرهما وهذا هو سر انجذاب الناس الى ذوى الشخصية والمنجذب قد لا يستفيد بنفسه الا انه يعيش حالة سرور وغبطة كالانسان الذي ينزح الى بلد قوى ليجد السرور النفسى فى كونه من اتباع تلك الدولة .

## ٣ - السندية

والسندية، قسم ثالث من القدرة، قد يحصلها الفرد أو الجماعة ، أو الامة بسبب ما ، مثلا : يقال المحقق سند فقهي، والطريحي حجة في اللغة، والكليني مطلع على موازين الحديث، والى غير ذلك ، والمقصود انه اذا قال أو كتب اصغي اليه ، وأخذ قوله مدركاً ، وهذه السندية تعطى للانسان نوع قدرة، وان لم تكن قدرة السلطة، وقدرة الشخصية، اذ بين هذه الاقسام الثلاثة عموم من وجه ـ على الاصطلاح المنطقي ـ وانما نسميها قدرة لان مفهوم القدرة (وهو الخضوع للمقتدر) حاصل للسند ثم قد يكون السند فرداً وقد يكون جماعة، مثلا (الجريدة الفلانية سند) والحال ان هيئة تحريرها عشرون انساناً، وحيث انهم سند فالمنتسب اليهم ـ وهي الجريدة ـ أيضاً سند ، كما ان الامة قد تكون سنداً مثلا يقال ان هذا الكتاب صدر من النجف ، أو فلان من أهالي كربلاء ، ومجرد ذلك يكفى فى اعتماد الناس عليهما ، بعد ان عرفوا القاطنين فى البلدين ، بالعلم والنزاه والخبرة .

والسندية ، لا تزول بالموت ، بل تبقى الى الابد ، اذا مات سنداً ، أمثال

العلماء العظام ، ومن أشبههم ، كما انها لاتزول بانحراف السلطة عنهم . بينما لاتكون السندية بالسلطة ، فموسى بن جعفر عليهما السلام في السجن ، وتحت الكبت سند ، بينما هارون في قمة السلطة ، ليس سنداً.

نعم ، قد يسقط السند اذا سقط مستنده، مثلا : اذا فسق العادل ، سقط عن صحة سنديته في الشهادة ، واذا ابتلى العالم بالنسيان سقط سنديته في مايقول ، واذا خان الامين سقطت سنديته في أئتمان الناس عنده، ومن الواضح ان السندية انما تكون ، اذا كانت واقعية لابالتزوير ، والا كان الشخص غير سند واقعاً ، وان زعم بعض الناس انه سند ، كالذي ليس بطبيب ويرى نفسه طبيباً .

## كيف تدوم القدرة ؟

ثم ان كل الاقسام الثلاثة من القدرة ، انما تدوم بشرطين :

(الاول) ان تكون القدرة قد حصلت من مجاريها الطبيعية ، فاذا حصلت بالتزوير ، أو القفز ، أو الصدفة ، اوما أشبه ذلك لم تدم ، كما ان العكس أيضاً كذلك ، فاذا خرج من له قدرة حقيقية ، عن مجرى القدرة بالديكتاتورية ، أو التزوير ، او ما أشبه ذلك ، لم يدم وسار الى الانعزال .

ففي : (١) لووصل انسان الى السلطة صدفة ، أو حصلت له الشخصية بالتزوير ، كما اذا زورشهادة دكتوراه لنفسه ، والحال انه لم يحصل عليها حقيقة، أوجعل نفسه سنداً بالدعاية، فانه سرعان ماينكشف زيفه، وتنفلت القدرة من يده ، ولذا أجاب الامام عليه السلام لمن سأله : ما الحيلة ؟ بقوله: في ترك الحيلة : وفي المثل : سريع النمو سريع الزوال . وقد اشار الشاعر الى هذه

الحقيقة بقوله :

(ومن أخذ البلاد بغير حرب يهون عليه تسليم البلاد)

فالنمو يجب ان يكون طبيعياً .

وفي: (٢)لابدان يظهر الحق،وقدقالت الحكماء:(القسر لا يدوم) اذالقسر باق مادام القاسر ، فاذازال القاسر ظهر الامر على حقيقته .

**وفي قصص القرآن الحكيم ، والتاريخ الغابر أمثلة ، وعبر ، قال سبحانه «ونريد ان نمّن على الذين استضعفوا في الارض ، ونجعلهم ائمـة ، ونجعلهم الوارثين ، ونمكّن لهم في الارض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون»(١) فطالما ادعى فرعون ونمرود الربوبية وطالما اضطهد موسى وابراهيم عليهما السلام ، لكن لم يدم الباطل في عرشه ، ولم يبق الحق فى مخبئه ، بل ورث موسى عليه السلام ملك مصر، كمادمر فرعون ، وظهر ابراهيم عليه السلام مسيطراً على التاريخ ، بينما ذهب نمرود (الى حيث القت رحلها ام قشعم).**

**ولذا فاللازم على صاحب القدرة الذى غصب السلطة أو الشخصية أو السندية ان كان أحب نفسه وأراد بقاء قدرته ، ان يحوّل الزيف حقيقه ، فاذا زور شهادة الطب، درس الطب حتى يستحق الشهادة ، واذا زيف الانتخابات فوصل الى السلطة ، ان يهيىء آراء العام لنفسه بمختلف الوسائل والسبل الصحيحة . . . كما انه في العكس اللازم لذى القدرة الحقيقية ، ان يظهر زيف الغاصب ،بما يسقطه عن قدرته المغتصبة ، ليرجع الحق الى أهله ،وفي الشريعة الاسلامية الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ،واحقاق الحق وابطال الباطل واجبات.. والزيف**

---

( ١ ) سورة القصص الأية / ٥ ـ ٦ .

مبغوض حتى في الدرهم ، ولذا قال الامام عليه السلام في النقد المزيف . (اكسره والقه في البالوعة ) فان جزاء الزيف الكسر والتلويث .

(الثاني) ادامة مقومات القدرة ، فمثلا : (السلطة) التي جائت بالانتخابات المشروعة ، انما حصلت للسلوك الحسن ، فاذا تغير سلوك المنتخب ، سقطت سلطته عن القلوب أولا ، وعن الابدان ثانياً ، فان تمكنت الجماهير من اسقاطه اسقطوه، كما سقط (نكسون) في فضيحة (ووترغيت) وان لم يتمكنوا من الاسقاط لم ينتخبوه مرة ثانية . . . وكذلك حال (الشخصية) الحاصلة من أسبابها ، فان صاحب الشخصية اذا لم يدم الاسباب، سقطت شخصيته، بما يذهب قدرته...

وهكذا بالنسبة الى (السندية) فالسند يبقى سنداً مادام يستمر في تحفظه على مقومات السندية ، فان زالت المقومات السندية، مثلا: (السياسي الفلاني) حجة في آرائه وتنبآته المستقبلية ، لاتصاله الدائم بالعالم، عن طريق وسائل الاعلام فاذا قطع اتصاله بالعالم تدرج الى ضعف آرائه وتنبآته، الى حين يسقط نهائياً.

بل قسم من القدرة، بقائها، بحاجة الى تصعيدها الدائم، فمثلا : الطبيب المشهور انما يبقى كذلك ، اذا أضاف كل علم جديد الى علمه ، أما اذا جمد واقتنع بما تعلمه عند تخرجه من المعهد تقدم عليه غيره وانتزع منه الشهرة ، فتأخر الى الصف الخلفي بعد ان كان في الصف الامامي ، وكذلك الدولة القوية ذات السلاح المتطور ، اذا جمدت على سلاحها السابق ، تقدمت عليها غيرها ممن استمرت في تطوير السلاح ، فبريطانيا قبل نصف قرن كانت أقوى الدول ، والان رجعت في الصف الثالث ، بينما قفزت غيرها الى الصف الثاني والاول، ولذا قرر الاسلام ان : (من ساوى يوماه فهو مغبون ،ومن كان غده شراً من امسه فهو ملعون)[1] : اي مطرود من الخير . . .

---

(١) انظر الوسائل ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ من أبواب جهاد النفس ح ٥ .

واخيراً : فالاقسام الثلاثة (السلطة ، والشخصية ، والسندية) تلازم بعضها بعضاً ، خارجاً غالباً ، وان كان بينها تفاوت مفهوماً ـ كماعرفت ـ .

ثم انلكل من الفرد والمجتمع ، نوعاً من القدرة وقد تتعارض القدرتان ، ويقدمأقواهما ، كمااذا أرادالفرد انتخابرئيسأونائب ، وأرادت جماعتهانتخاب غيره ، فان قدرة الفرد قدتطغىعلى الجماعة ،وقد يكون العكس، ولايلزمطغيان قدرة الفرد الديكتاتورية، اذاقديكون الطغيان من جهة حب الجماعة للفرد، بما يوجب ترجيح رأيه على رأيهم ، وقد كان غاندي الزعيم الهندي ، يستفيد من هذه القدرة (المحبوبية) فىفرض آرائه على حزبالمؤتمر، وكان الحزب(رغم انه يخالف رأى غاندى) يخضع له ، لطغيان محبوبيته عليهم .

وهذه القدرة التي تكون للفرد أو الجماعة ، قد تكون قدرة غير مقيدة بالحقوق ، وقد تقيدبها ، فان القدرة بذاتها مطلقة وحشية ، وانما الروابط بين الفرد فيضمن الجماعة ، وبين الفرد بالنسبة الى سائر أفراد المجتمع هيالتى تقيد القدرة، وتحددها ، مثلا : الفرد له قدرة ابداء آرائه ، لكن ربطهبالجماعة يحدد ذلك حيث انابداء رأيه يوجبضررالجماعة وكذلكفقد تكونالجماعة ذات القدرة على ابداء رأيها ، تتقيد برابطتها بالرئيس أونحوه ، فتكف عن ابداءِ رأيها ، لان الابداء يضر ذلك الفرد .

وهذه الروابط التي توجد بين الفرد وبين جماعته أوبينه وبين سائر افراد المجتمع ، تسمى بـ (الحقوق) ومن هنا يتبين الفرق بين(الشخص الطبيعي) و (الشخصالحقوقي)فالاول هو الفرد بدون ملاحظة روابطه ، والثاني هو الفرد مع ملاحظةروابطه . . .

والجماعة ايضاً لها شخصية طبيعية ، كما ان لها شخصية حقوقية ، ومن

آثار ذلك ، ان الفرد في ضمن الجماعة ، كـل التزاماتهتحت غطاء الجماعة ، لاترتبط به ، وانما ترتبط بمن له هذا المقام ، فاذا تبدل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء ، أوغيرهما ، وحتى في الجماعات الصغيرة ،لايكون لهذا الفرد بعد خروجه عن ذلك المنصب ، أيّ من تلك الالتزامات ، بل كان الملتزم بها، الفرد الجديد الذى خلفه في مقامه ، وكذلك اذا تبدل كل اعضاء الجماعة ، كانت الافراد الجديدة التي تشكل الجماعة ـ مكان الجماعة الاولى ـ لها كـل تلك الحقوق ، كما ان عليها كل واجبات الجماعة الاولى .

فانالفرد في ضمن الجماعة، أوبالنسبة الىسائر الافراد، وكذلك الجماعة في قبال افرادها ، أوسائر الافراد، أوسائرالجماعات ،له ولها، حقوقوواجبات والحق أخـذ ، والواجب اعطاء ، فاذا تعادلا كان الفرد أوالجماعة فـي حالة جمود وركود، اما اذا كانت الحقوق اكثر، كان الفرد أوالجماعة فيحالة تأخر (كمن يستهلك اكثر مما يحصل ) واذا كان الامر بالعكس بان كانت الواجبات اكثر، كان الفرد أوالجماعة في حالة تقدم(كمن يحصل اكثرمما يستهلك) .

ثم ان للحقوق والواجبات تكاملا، وتطوراً، (اماالتكامل) فهوان الانسان في مسيره التاريخي يكشف حاجات جديدة ، هي بحاجة الى ضوابط جديدة وهذه الضوابط هي الروابط ، ولذا كلمـا سارت الامة أوالجمـاعة ، ازدادت روابطها، حيث تكشف لهم الايام حاجات جديدة، هيبحاجة الىجعل ضوابط جديدة ولافرق فيذلكبينان يكونالسائدعلىالجماعة (الدين) أو(القانون)ففي الاول، يطبقون الحاجة الجديدةعلىالكلياتالدينية ، وفيالثاني يضعونقوانين جديدة ، ان لم يكن قانون يمكن تطبيقه على الواقعة الجديدة ، ولذا قال عليه السلام :(اما الحوادثالواقعة فارجعوافيها الى رواة حديثنا)[(١)] فان راوى الحديث

---

( ١ ) الوسائل : ج ١٨ ص ١٠١ ـ الباب ١١ من صفات القاضي ح ٩ .

يعرف كيف يطبق الكلي على الواقعة الجديدة ، وقد قال الامام الرضا عليه السلام : (علينا الاصول وعليكم الفروع)[(١)] وقد قرر في محله ان الاسلام ذكر كل حاجات البشر ، اما في صور الجزئيات أو في صور القوانين الكلية ، راجع (هكذا الاسلام) و (الاصول الاصلية : للبشر).

(وأما التطور) فلان الجماعة تواجه ظروفاً مختلفة ، كل ظرف له حقوق خاصة ، وبتطور الظروف تتطور الحقوق فمثلا ظرف الحرب في الحقوق والواجبات غير ظرف السلم ، وظرف تكاثر الناس فى المدينة غير ظرف قلتهم حيث ان تقسيم المدينة في حال الانتخابات تختلف «في باب السياسة» كما انها تختلف (بالنسبة الى المجتمع)حيث صعوبة المرور في حال الكثرة مما يحتاج الى قوانين جديدة ، وكذلك في حال تطور الاقتصاد ، والى غير ذلك .

ثم ان مجموعة الحقوق التي توضع ، من جهة الروابط ،سواء للامة أو للجماعة ، تسمى بـ(الضوابط)مثل (ضوابط الادارات) و(ضوابط الجيش )و (ضوابط المدارس)و(ضوابط المقاومة الشعبية) و(ضوابط الحزب ،أوالمنظمة أوالجمعية)وهكذا ...

وهذه الضوابط قسم منها مقدمة على الأمة والجماعة ، حيث سبق ان وضعت ، وقسم منها تضعها نفس الامة والجماعة ، وهكذا تسير الضوابط على طول التاريخ كنهر جار ، يتسع ويكثر مائه بروافد العيون التي تنصب فيه على طول الطريق .

---

(١) انظر : الوسائل : ج ١٨ ص ٤١ ـ الباب ٦ من صفات القاضي ح ٥٢ .

# مهمة علم السياسة تجاه القدرة

**مسألة : ٢١**

القدرة حقيقة واحدة حالها في المجتمع حال الطاقة في الكون ،فكما ان القدرة فى امواج البحار ، وفى العواصف ، وفي الشلالات ، وفي النار، وفي غير ذلـك هي واحدة ، تعطي تارة البـناء وأخرى الهدم ، كذلك القدرة في المجتمع سواء كانت في السلاح أوالثروة أوالعلم أوالدين أوالدعاية ، وكما ان النار ان قيدت بقيودها اعطت طبخ الطعام أوصهر الحديد المفيد للانسان وغير ذلـك ، وان اطلق سراحها ، قتلت ، كـذلك الثروة ، مثلا : ان زمـت بزمام الصلاح كانت مفيدة ومنعشة للمجتمع ، بينما ان اطلق كونت الرأسمالية التي تضر الرأسمالي ، وتضر الطبقة الكادحة .

وكذلـك العلم ان صرف فى الصلاح نفع وان صرف فى صنع القنابل الذرية وما أشبه من أجل الفتك والتدمير ضر وقد قالـت جملة من الفلاسفة القدماء :ان الماء والنار والتراب والهواء جوهر واحد ، تتبدل صورها بهذه الامور الاربعة .

وهنا يمكن ان يأتي هذا الكلام في القدرة ، فهي حقيقة واحدة تظهر فى مظاهرها المختلفة ولذا يتمكن الانسـان ان يبدل بعضها ببعض فالمال يجعله سلاحاً أودعاية،والسلاح يبدله الى المال،والدعاية يبدلها الى المال ، وهكذا

ولولا الروح الواحدة السائدة في الجميع لم يكن امكان التبديل وهكذا يقال فى عالم الاقتصاد ، فلو لا ان الدهن والصوف يشتملان على روح واحدة اقتصادية ، لم يبدل الرجل الريفي احدهما بالاخر .

نعم هناك خطأ وقع فيه بعض ، حيث زعم ان الروح العامة في أنواع القدرة المتعددة ، (الروح العسكرية)وزعم آخر ، انها الاقتصاد، وزعم ثالث انها الدعاية ووجه الخطأ في ذلك ، انه لاوجه لجعل احدها أصلا ، والبقية اشكالا بل الجميع اشكال، والروح السائدة تختفي فان الشيء المشكل لايمكن ان يكون جوهراً .

وقد قالوا في الفلسفة، ان الكم والكيف وباقي المقولات التسع لايمكن ان تكون جواهر ، والا لم يتحول الجوهر من احدها الى الاخر، فالمربع لا يمكن ان يكون مثلثاً ، وهكذا ، وعليه فالشمع لاشكل له بنفسه ـ اطلاقاً ـ وانما يتبادل عليه الاشكال ، وان لم يمكن رؤية الشمع خالياً عن شكل .

ووظيفة العلم الاجتماعى (والذي هو من فروع السياسة) اكتشاف طاقة (القدرة) وقوانين القدرة سواء في :

(١) أسبابها .

(٢) أومسبباتها .

(٣) أواسباب تحولها من شكل أوشكل .

وعلى هذا فاذا عرفت القدرة بما هي نتمكن من ان نعرف قوانينها ، و اذا عرفت قوانينها ، امكن ترويضها بما يوجب استعمالها في الصلاح و الوقوف دون استعمالها في الفساد، فنقف دون (هدر القدرة) كما نقف دون طغيان القدرة

سواء في علم السياسة (حتى لاتظهر الديكتاتوريات) أوفي علم الاقتصاد (حتى لاتظهر الرأسماليات) أوفي غيرهما، من اشكال القدرة، حال القدرة في المجتمع حال النار في الطبيعة ، فان الانسان اذا لم يعرف كيف يستخرجها من الزنار ، و كيف يحوطها بالاحتياجات ، اما لم ينتفع بها ، و أما احرقته ، الى غير ذلك .

وكلما عرفنا أنواع القدرة ، ودققنا في مزاياها ، واستقرئنا خصوصياتها، نكتشف قوانينها أكثر فأكثر ،ولذا يقول(راسل):يجب القاء النظرة الفاحصة الى اشكال القدرة الرئيسية ، أمثال القدرة الكهنوتية ، و القدرة الملكية ، و القدرة الغاشمة ، والقدرة الثورية ، والقدرة الاقتصادية، والقدرة على التأثير في الرأي وغيرها، حتى نتمكن من ترويضها، وذلك بعد ان نعرف ان القدرة في الجميع شيء واحد وهي (تحقيق النتائج المطلوبة) .

واذا كان للقدرة جوهر واحد ، ولها اشكال ، فكل فئة تتطلب القدرة في شكلها المطلوب لها، فالانسان السياسي يندفع في طلب هذه القدرة ، في شكلها الموجب بقبول الناس أمره ونهيه ، ونفوذه فيهم ، واطاعتهم له ، بينما الانسان الاقتصادي يندفع في طلب هذه القدرة (الجوهر) في شكلها الموجب لجمع الثورة ، والوصول الى نتائج الثروة من الشخصية الخاصة ، الى غير ذلك من اشكال القدرات .. . وليس معنى ذلك ان الانسان يحصل على شكل من اشكال القدرة فقط بحيث يمكن عزله عن سائر الاشكال، بل معناه ان المهم لديه،أولا وبالذات هذا الشكل دون ذلك ، وان كانت الاشكالات متشابكة لايمكن عزل بعضها من بعض، كما تقدم الكلام في مثل ذلك في القدرة (السلطوية،والشخصية والسندية ) .

ويظهر من النصوص الاسلامية ، ان القدرة واحدة في جوهرها ، حيث ان كونه سبحانه (قديراً) يفسر بالقدرة على الخلق والرزق والاعطاء والمنع والاحياء والاماته وغيرها، كما ان اكتشاف أسباب القدرة داخل في مثل: «قل انظروا...»(١) و «سيروا ...»(٢) و «سخر لكم...»(٣) أما ترويض القدرة في النظر الاسلامي فقد سبق الكلام حوله ، في مسألة سابقة .

## الامور التى هى محور علم السياسة

واذ قد عرفت ان السياسة هي عبارة عن اعمال القدرة ، وان القدرة حقيقة واحدة لها مظاهر ، وان بعض أقسام اعمال القدرة مصلح ، وبعضه مفسد، فأهم مايجب ان يبحث عنه في علم السياسة امور ثلاثة :

(الاول) ماهو نوع السياسة الذى يجب ان يسود المجتمع حتى يوفر أكبر قدر من الخير لاكبر كمية من أفراد المجتمع، وانما لم نقل كل افراد المجتمع لان الغالب ـ ان لم يكن الدائم ـ تضارب مصالح المجتمع ، حقيقة ( ولا اقل من زعم التضارب عند جماعات من الناس) فلا يمكن ان يعم الخير ـ في المفهوم العرفى ـ الجميع .

مثلا : فى الحال الحاضر ، النظام الرأسمالى ، تتضارب فيه مصلحة كبار الاثرياء مع مصلحة الطبقة العاملة، والنظام الشيوعى تتضارب فيه مصلحة الطبقة

---

( ١ ) سورة يونس / ١٠١ .

( ٢ ) سورة الانعام / ١١ .

( ٣ ) سورة الحج / ٦٥ .

الحاكمة (المالكة للثروة والقدرة) مع مصلحةبقيةالشعب،والنظام الديمقراطى تتضارب فيه مصلحة الاحزاب بعضها مع بعض ، اذ كل يريد تنفيذ برنامجه والوصول الى الحكم ، و النظام الديكتاتورى تتضارب فيه مصلحة الديكتاتور ومصلحة الشعب ، الى غيرذلك.

(الثانى) ماهى الوسائل التى تصطنعها الدولة لتنفيذ هذه السياسة ، اذقد تختلف الوسائل مع وحدة الهدف، فمثلا: الهدف هو كبت العدو، فهل الوسيلة الى ذلك السلم والحرب؟ أوفي ما نحن فيه الهدف مشاركة أكثر الامة فى صنع القرارات (اى حكومة الناس على الناس للناس) لكن هل الوسيلة الى ذلك، كون الامة تنتخب رئيس الجمهورية مباشرة ،أوان نواب الامة ينتخبون رئيس الجمهورية؟ الى غير ذلك من امثلة تتعدد الوسائل مع وحدة الهدف .

(الثالث) ماهو نوع التأثير الذى يمكن ان يكون لنا فى اختيارهذه السياسة واختيارهذه الوسائل ،اذكما ان عللا متعددة تعطى أثراً واحداً كذلك تكون حال الواسطة مع الاثر النهائى الذى يتوخاه الانسان اذ ليس المهم ــ غالباً ــ السبب والمسبب بل المهم نتيجة المسبب اذاً فالبحث السياسى، قرار و كيفية تنفيذ، ونتائج تترتب على القرار ، و كلا من الثلاثة لها اشكال ولذا يجب ان يبحث السياسى عن ماهو القرار الملائم ؟ وعن ماهو التنفيذ الملائم لهذا القرار ؟ وعن ماهو الاثر الذى يتوخاه من هذا القرار ؟

# المؤسسات السياسية

**مسألة : ٢٢**

الامة هي التي توجد السياسة، والسياسة تكبر بمرور الزمان . كماً وكيفاً وكلما كبرت السياسة كبرت المؤسسات المرتبطة بها ، سواء المؤسسات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية ، أو الادارية أو غيرها : والادارة السياسية للدولة أكبر الادارات السياسية ، في البلاد ، مثل دوائر الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية ، فانها كلها في جنب الادارة السياسية للدولة ، ادارات صغيرة ، وبين الادارة السياسية للدولة ،وتلك الادارات تجاذب وتدافع، فحيث ان كلا منهما يستفيد من الاخر ويستند اليه يكون بينها تجاذب ، أما حيث ان كلا منها يريد التوسع على حساب الاخر يكون بينهما تدافع .

ثم ان الادارة السياسية للدولة أكمل الادارات ، واكثرها أجهزة ، وأشدها تعقيداً ، فان الامكانيات المتوفرة للدولة ، توجب تكميل الادارة السياسية ، بينما الدوائر السياسية الصغيرة ، غالباً تشكو من نقص في العنصر البشري، ومن نقص في العنصر المادي، بينما الدولة لا تشكو اي النقصين، (نعم في الدول الديكتاتورية نقص في العنصر البشرى للدولة، حيث انها لاتقدر على جذب ذوي الخبرة و الحصافة) . . .

وحيث كثرت أعمال الدولة ، يجب تكثير الاجهزة لتكون الاجهزة كافية للحاجات المتكثرة كما ان الكثرة المرتبطة توجب التعقيد ، حيث انه كلما كثر الارتباط كثر التعقيد، وقد تقدم ان الاثنين بينهما علاقتان ، فاذا صار العدد ثلاثة، كانت العلاقة ستة فاذا صار العدد أربعة، صارت العلاقة اثنتى عشرة وهكذا، ولذا تجعل الدول الحديثة ادارة للتنسيق بين دوائرها المختلفة .

وفي هذا الاطار المكمل المعقد الكبير، يجرب السياسي حظه في القرارات والحلول والتأثير، اذ كلما اتسع الامر أكثر وتعقد وكثرت اجهزته يكون القرار أخطر ، وحل المشكلة أصعب، وكلاهما بحاجة الى شدة الانتباه ، مع كثرة العلم ، وطول التجربة ، فكلما كان الطريق أطول ، وأكثر شوكاً ، يكون المسير فيه بسلام الى آخر الطريق ، اخطر وأصعب . . . خصوصاً اذا كانت حرية الصحافة وكان حزب منافس يتربص باخطاء السياسي .

اذ كل خطأ صغير خليق باسقاط السياسي عن عليائه ، الى أسفل سافلين ، كما يشاهد في فضائح الحكام في البلاد التي تتمتع بشيء من الحريات .

والغالب ، ان القرار في الدول لا يكون الا بأكثرية آراء الساسة، فلا موضع - في غير الدول الديكتاتورية - للقرارات الفردية ، وحتى الذين يأخذون القرار فردياً ، يجبرون أصدقائهم على الامضاء على القرار ،أو يعلنون في أجهزة الاعلام ان القرار بالاكثرية ، والقرار الصحيح هو الذي يعالج موضوعاً طبيعياً ، بأحسن علاج ، فقد لا يحتاج الامر الى قرار ، و قد يحتاج اليه ، فوضع القرار في الاول ، كعدم وضعه في الثاني كلاهما غير ملائم للواقع .

كما انه في صورة وضع القرار حيث الاحتياج اليه، قد يكون القرار أقل وقد يكون أكثر ، وقد يكون مساوياً ، وقد يكون أفضل ، ولنفرض الواقع

طيراً ، فهو قد لايحتاج الى الحب ، وقد يحتاج ، فاعطائه في الاول كعدم اعطائه في الثاني ، كلاهما غير صحيح .

واذا احتاج فقد نعطيه أقل من حاجته ، وقد نعطيه أكثر ، وقد نعطيه بالقدر اللازم كماً ، لكن ليس أحسن حب نوعاً ، وقد نعطيه أحسن الحب نوعاً ، ومن الواضح ان خمسة من الاقسام الستة ليس على ماينبغي .

مثلا : في الامور الاجتماعية، الرابط الجنسي أمر طبيعي، وهذا الامر الطبيعى يحتاج الى قرار وضع الاداب والرسوم والضوابط، فعدم الوضع كوضع الاقل ممايتطلب أو اكثر منه ، او غير الاحسن ، كله خروج عن استقامة القرار . . .

ونحن في هذا الكتاب، انما نقصد القرارات السياسية ، لامطلق القرارات في الامور الاقتصادية او الاجتماعية ، او نحوهما ، وانما ذكرنا الزواج من باب المثال ففى عالم السياسة مثلا : توسيع العاصمة امر يتطلبه الواقع فعدم تقرير الدولة ذلك اوتقريره بأكثر او اقل مما يتطلب اوتوسيعه بمالا ينبغي (مثل توسيعه من طرف واحد مثلا بينما الذى ينبغي توسيعه من كل الجوانب) كل ذلك خبال في القرار السياسي .

ثم ان الامة ( وهي المجتمع الانساني الكبير ) لايمكن استقامتها بدون القدرة السياسية المتشكلة كما لا يمكن صحتها بدون التشكل الصحيح للقدرة السياسية الكامنة فى الامة .. . والامر بالعكس ايضاً حيث ان القدرة السياسية المتشكلة لا يعقل وجودها بدون وجود الامة فالامران متلازمان استقامة ، وان كان الثاني بدون الاول لايعقل بينما الاول يعقل بدون الثاني .

نعم يصبح الامر حينئذ فوضى ويكون كما قال الشاعر :

لايصلح الناس فوضى لاسراة لهم ... ولا سراة اذا جهالهم سادوا

## التفاعل بين الامة والمؤسسات السياسية

والامة والقدرة السياسية المتشكلة تتفاعل احديهما مع الاخرى فالامة هي التي تصنع السياسة المتشكلة كما ان السياسة المتشكلة هي التي تقرر مصير الامة ومسيرها لافي سياستها فحسب بل في كل الحقول الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، والثقافية ، وغيرها ...وكذلك حال الامة والفرد، فان الامة وان تكونت من الافـراد ، لكن للامة واقعية غـير واقعية كل فرد ، كما ان للغابة والمدينة والبحر واقعية غير واقعية الشجرة والدار والقطرة، وان كانت الثلاثة الاول مكونة من وحدات من الثلاثة الثانية والسر في ذلك ان الصـورة غير المادة والغابة لها صورة بالاضافة الى كل شجرة شجرة وكذلك في المدينة، والبحر ، والامة .

وكما تتفاعل المادة والصورة احداهما مـع الاخرى ، فالصـورة تتقوم بالمادة ، والمادة لاتكون خارجية الا بالصورة ، كذلك الفرد والامة في عالم السياسة فالمجتمع يحمل الفرد قراراته كما ان الفرد بانضمامه الى غيره يحمل المجتمع ارادته وبالنتيجة فالفرد فاعل ومنفعل، واقصى امنية السياسة ان تصل الى هذه الحالة بأن يكون كل فرد فاعلا للسياسة، ومنفعلا بها ، اذ الغالب ان الامة محل تنفيذ قرارات الاقلية ، سـواء الاقلية التي قفزت الى الحكم بدون رضاها ، أوالاقلية ، التي اختارتها نفس الامة ، لكن وقعت الامة في شباكها، حيث ان قراراتها ليست فى صالح الامة مأة في مأة ...

وقد تقدم في مسألة سابقة ، لزوم الوصول الى طرق ترويض القدرة ، بما تكون للامة ، لاعلى الامة ، وقد ذكرنا هنـاك ان ذلك لايمكن الا في الاسلام الصحيح وحده .

وما تقدم من ان للفرد شخصية عادية ، وشخصية حقوقية ، يجري في الامة فللامة شخصية عادية ، هي ذات الامة مع الغض عن القرارات الشاملة لهـا ، وشخصيـة حقوقية هي الامة مع ملاحظة القرارات المحملة عليها وكمـا ان قرارات الامـة تؤثر على كل فرد فـرد كذلك يمكن للفرد ـ انفـرادياً أو في ضمـن المجتمعات الصغيرة كالاحزاب والمنظمات ـ ان يؤثر على القرارات وهذا ما أشرنا اليه من التفاعل بين الامة والفرد ، واخيراً تؤثر القرارات على الافراد ، سواء كانوا داخلين في جماعة ما أو لا ، كما ان قرارات الدولة تؤثر في الجماعات ، وقرارات الجماعات تؤثـر على الدولة ، وتؤثر بعضها على بعض .

# الدولة أكبر المؤسسات السياسية

**مسألة : ٢٣**

الدولة مؤسسة سياسية ، وهي من أكبر المؤسسات السيـاسية التي تعمل داخل البلاد أمثال الاحزاب والمنظمات السياسية وما الى ذلك وهي المؤسسة السياسية التي تعمل داخل البلاد وخارجها بكل حرية بينما سائر المؤسسات لامسرح لها خارج البلاد الا بقدر جزئي وتحت أغطية اخرى ومسرح سائر المؤسسات في الداخل هو القدر الذى تسمح المؤسسة الكبرى (الدولة) بمزاولة أعمالها صحيح ان الضغوط تتوجه الى المؤسسة الكبرى من المؤسـسات الصغيرة اذ لكل حزب ومنظمة وجماعة سياسية ضغط على الدولة توجب احياناً منع الدولة عن المسيرة التي تريدها الا ان ذلك من باب الضغط لامن باب القرار ووضع الضوابط أما الذى يتمكن من وضع القرار والضابطة فانما هو الدولة وحدها ومثل ذلك الكلام فى مزاولة المؤسـسات الصغرى أعمالها فى خارج الدولة حيث انها قد تشتري الصحف وتتستر بالاحزاب المجازة هناك والى غيرذلك الاانها لاشرعية لها وانما تتستر بالشرعية المحلية بينما الدولة لها شرعية ذاتية فى العمل السياسي خارج بلدها ، بواسطة السفارة فى حدود فسح تلك الدولة الاجنبية للعمل فى بلدها .

ثم اذا أردنا معرفة المؤسسة السياسية الكبرى فى البلد(اى الدولة)كان اللازم معرفة امرين :

(الاول)معرفة المؤسسات التي تحتوي الدولة عليها لان الدولة ليست الا تلك المؤسسات ، فكما ان معرفة جسم الانسان عبارة عن معرفة أجزاء بدنه كذلك معرفة الدولة ليست الا عبارة عن معرفة المؤسسات .

نعم لاتكفي معرفةالمؤسسات بانفراد كل منها، بل اللازم معرفة المجموع من حيث هو مجموع أيضاً ، كما تقدم فى مثال الغابة و كل شجرة شجرة .

(الثاني) معرفة الواقع السياسي لكل دولة، اذالمؤسسات انما توضع بازاء واقع يتطلبها ، والواقع السياسي انمايعرف ، اذا عرف الانسان تاريخ الأمة ، واعتقاداتها ، وتقاليدها ، والضوابط الحقوقية التى تجري في الدولة ، والتى بحسبها يكون الاخذ والعطاء، وتكون هي الاطار لحق كل فرد وجماعة ولواجب كل فرد و جماعة ، بل يظهر من بعض علماء السياسة ، وجوب معرفة شيء (ثالث) لمعرفة الدولة وهي معرفة الارض والمناخ ، وطقسه البارد أوالحار أو المعتدل مع نوعية التربة وموقع البلدوحجم السكان وماشبه ذلك ، حيث ان القوانين لاتوضع الاللذي يعيش في مثل هذا الجو ، فاذا لم يعرف الجو، لم يعرف مايلزم ان يوضع ، ومايلزم انلايوضع .

مثلا :السياسي الناجح هو الذى يعطى الرفاه للمجتمع،والرفاه له شعب،منها تهيئة (المرور) المريح ، وتهيئة الراحة في مختلف الازمان ومن الواضح ان (المرور) يتأثر بكثافة السكان وقلته ، كما ان من الواضح ان المكان المريح ـ في المدارس والمؤسسات والمستشفيات ومالى ذلك ـ يختلف، من جهة كون المناخ حاراً أوبارداً، أومعتدلا حيث ان الاول بحاجة الى وسائل التبريد، والثاني

الى وسائل التدفئة، بينما الثالث لايحتاج الى شيء منهما الى غير ذلك من الامثلة لسائر ماذكر للسياسي .

## الشخصية الحقوقية للدولة

ثم ان الدولة عبارة عن جريان مستمر، كانت وستكون مادامت الامة موجودة أما الافراد الذين يتقدمون في صف الدولة ، من رئيس ومدير ووزير وسفير ، فانما هم أفراد وقتيون لهم مدة محدودة ، يظهرون في النور ثم يختفون، ولذا جاء في المثل : (الكراسي عوارى ) وهؤلاء الافراد ، لهم صفتهم الشخصية ، قبل وصولهم الى مؤسسات الحكم ، فاذا وصلوا اليها كانت لهم شخصية ثانية، هي شخصية الدولة ، ومايسمى ( بالشخصية الحقوقية ) وهذه الشخصية حيث انها جزء من شخصية الدولة ، تكون باقية ببقاء الدولة، والشخص الواصل الى مؤسسات الدولة ، يعامل معاملتين :

(١) معاملة فردية ، مثل ان يشترى لنفسه طعاماً ، أويقتل انساناً خطاءاً أوما اشبه ، وعلى عمله هذا تترتب القوانين الشخصية ، فسواء كان في الحكم أولم يكن كانت لمعاملاته الشخصية آثار خاصة ، فهو ملزم ببيعه وقتبله ، كما يلزم بها سائر من ليس في الحكم .

(٢) ومعاملة بشخصيته الدولية ، حيث ان امضاءاته ومعاملاته لاجل الدولة وغيرهما، كلها ليست من جهة انه فرد، بل من جهة (الشخصية الحقوقية) التي حصلها بواسطة الكرسي ، ولذا لم تكن له هذه الصلاحية ، قبل وصوله الى الحكم، كما انه اذا تنحى عن الحكم لم يكن مسئولا عما فعله ، وانما المسئول من يأتي بعده ، فاذا اشترى رئيس الدولة (ألف طن من القمح) كانت الدولة

**مسئولة عن الوفاء فاذا تنحى عن الحكم، كان الرئيس الذى يأتى بعده مسئولا عن ذلك ، لاالرئيس المنحى .**

## رأى الدين فى (الشخصية الحقوقية)

ولابأس في المقام بالاشارة الى موضوع تاريخي اسلامي يدل على ان الاسلام مقربالشخصية الحقوقية، وهوان النبي صلى‌الله عليه‌وآله وسلم لماأراد الوصية طلب من عمه‌العباس ذلك ؟ لكنه‌لم يقبل‌لانه لايقدر على ديونه، وطلب من على‌عليه‌السلام فقبل، فقال صلى‌الله عليه وآله وسلم‌له : (أنت تقضى دينى) وقد قرء بعض العلماء (الدال) مكسوراً ، كما في شرح التجريد، فالمراد ان مالم اقله من الدين ، انت تقوله ولاينافى ذلك ، ان النبى صلى‌الله عليه‌وآله وسلم اكمل، حيث ان الاكمال، بما في ذلك الوصّى، فكل مايحتاج اليه‌الناس قاله صلى‌الله عليه وآله وسلم ، حتى لايبقى الناس بدون مرشد فى احكامهم ، سواء كان المرشد ماقاله صلى الله عليه وآله وسلم اومن‌عينه من بعده ...

أما من قرء (الدال) مفتوحاً ، فقد يقال ان المراد ديونه الشخصية ، بمافى ذلك مواعيده صلى الله عليه وآله وسلم، لان الوعد عندالحرّدين – كمايقال – لكن اباءالعباس ينفى ذلك، وأقله انه يبعده، حيث ان ديونه صلى‌الله عليه وآله وسلم لم‌تكن بمنزلة لاتمكّن قيام العباس بذلك .

وقديقال ان المراد ديونه الحكومية ، اى معاهداته ، فان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بما انه رئيس دولة ، كانت له مواعيدومعاهدات وما اشبه ذلك

مما هومن شئون رئيس الدولة ، وبهذا المعنى يكون عليّ عليه السلام الخلف الذى يتحمل الشخصية الحقوقية للرسول ، وهذا المعنى انسب بقرينة الحكم والموضوع، فيكون قد البس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه الصلاة والسلام شخصيته الحقوقية، ويؤيد وجود الشخصية الحقوقية فى الاسلام قول على عليه السلام (لقد تقمصها فلان)[١] فالخلافة شخصية حقوقية شبهت باللباس.

هذا بالاضافة الى ان مقتضى الادلة الشرعية وجود الشخصية الحقوقية ، حيث انه أمرعقلائى فى المعاملات فيشمله (اوفوا بالعقود)[٢] فانه لايلازم وجود الموضوع فى زمان الشارع، كما لايلزم وجود الطيب الخاص فى زمان الشارع فيشمل حل الطيبات الطيب المستحدث بعده .

وكذلك فى سائر الموضوعات التى لم يكن لها بعض المصاديق فى زمان الشارع ، كما اذا قال الشارع ، كل مسكر حرام ، ثم احدث مسكر بعده الى غيرذلك ، فقوله سبحانه: «اوفوا بالعهد»[٣] و« اوفوا بالعقود» يشمل العهد والعقد ممايعهد ويعقد مع الرئيس بما انه شخصية حقوقية، لابما انه شخصية خارجية ، وقد ذكرنا فى الفقه شرح العروة الوثقى (فى كتاب الحج) مـا يؤيد ذلك .

## وحدة المواقف بين الرسول (ص) وعلى (ع)

وقد قام على عليه السلام بالشخصية الحقوقية للرسول صلى الله عليه وآله

---

(١) نهج البلاغة : الخطبة ٣ .

(٢) سورة المائدة / ١ .

(٣) سورة الاسراء / ٣٤ .

وسلم وحذى حذوه ، بدون زيادة أونقيصة وربما توهم ان علياً عليه السلام كان له تكليف غير تكليف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لكنه لادليل عليه، وان كان ربما يستدل له بقول عمار :

انا ضربناكم على تنزيله والیوم نضربكم على تأويله[١]

لكنه لادلالة له ، بل ظاهره انه جاء وقت التأويل كما قال سبحانه : « يوم يأتي تأويله »[٢] والافلو كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حياً ، ثم حاربته فئة من المسلمين ألم يكن يحاربهم ؟ فعلى عليه السلام حارب كما حارب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وعفى عن اهل البصرة كما عفى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقال مننت على أهل البصرة كما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل مكة وكما قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: لاهل مكة (اذهبوا فانتم الطلقاء)[٣] اطلق على عليه السلام سراح مروان وغيره من اقطاب أهل الجمل، مع انهم يستحقون القتل، لانهم كانوا مجرمي حرب والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يسترجع داره التي بيعت في مكة لما فتحها، وعلى عليه السلام لم يسترجع فدك التي اخذت ، بعد ان وصل الى الحكم، وقال كلاماً بهذا الشأن كما في نهج البلاغة.[٤]

أما خطبة علي عليه السلام بعد مقتل عثمان في قطائعه ، فالظاهر انها لم تكن الامجرد تهديد ، والافلم ينقل انه استرجع شيئاً مما اقتطعه عثمان ، فحال

---

( ١ ) مروج الذهب : ج ٢ ص ٣٩١ .
( ٢ ) سورة الاعراف / ٥٣ .
( ٣ ) الوسائل : ج ١١ ص ١٢٠ ـ الباب ٧٢ من احكام الارضين ح ١ .
( ٤ ) نهج البلاغة : الكتاب ٤٥ .

الخطبة حال قوله سبحانه : «جاهد الكفار والمنافقين»[1] حيث ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يحارب مع المنافقين ، فهو مجرد تهديد ، بأن له صلى الله عليه وآله وسلم حق حربهم ، أما حمل (جاهد) على أعم من الحرب ليشمل مافعله صلى الله عليه وآله وسلم بالمنافقين فهو خلاف الظاهر حيث ان المتبادر من الجهاد الحرب ، وكون عدم حربه صلى الله عليه وآله وسلم مع المنافقين قرينة على ارادة الاعم ، ليس باولى من كونه تهديداً ، بل الثاني أقرب الى الذهن العرفي . . .

**والرسول صلى الله عليه وآله كان يقسم بالسوية وكذلك فعله علي عليه السلام ، والرسول صلى الله عليه وآله كان يعزل الامراء ، وكذلك فعل علي عليه السلام بمعاوية ، وبالجملة فلم نجد دليلا على الاختلاف بينهما عليهما السلام حتى يقال انه كان له عليه السلام تكليف خاص .**

ثم ان العفو كان لهما رخصة ، لاعزيمة ، كما يدل عليه تمثيل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة ، باخوة يوسف ، وقول علي عليه السلام (مننت) حيث ان يوسف كان له العقاب ، وظاهر لفظ : (المنّ) ان له خلاف المن. بل الظاهر ان هذا الحكم جار في الدولة الاسلامية ، حيث ان لرئيسها العفو عن كل ماسلف ولم يكن عفو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن أهل مكة ، لقاعدة جب الاسلام عما قبله فانهم لم يسلموا ، ثم بماذا يجاب عن عدم تغيير علي (ع) أحكام من سلفه ؟ بل يدل على ذلك مارواه الكافي ، عن العباس بن هلال ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ذكر انه لو افضى اليه الحكم لاقر الناس على مافي أيديهم الا بماحدث في سلطانه ، وذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر

---

(١) سورة التوبة / ٧٣ .

في حدث أحدثوه وهم مشركون ، وان من أسلم أقره على مافي يده .

ولهذا الامر الذي فعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام وقال الرضا عليه السلام وجه عقلي ايضاً ، حيث ان التغيير بالنسبة الى السابق، يوجب ضجة تقف دون تقدم الاسلام، فقاعدة الاهم والمهم، تقتضي عدم التغيير .

لايقال : اذ اقتضت قاعدة الاهم والمهم ذلك لم يكن تركهم وشأنهم منة ، فلماذا قال علي عليه السلام مننت؟ ثم (الإسلام يجب ماقبله)[1] فكيف كان للرسول صلى الله عليه وآله وسلم حق الاخذ ؟

لانه يقال : قد يكون الاهم الى درجة الوجوب ، وقد يكون الى درجة الفضل ، وقد كان المصداق في أهل مكة من القسم الثاني ،وعليه ففي الدولة الاسلامية المعيار درجة اهمية العفو ، فان كانت الى حد المنع عن النقيض ، وجب العفو، والاكان فضلا وندبا ... والاسلام يجب بالنسبة الى غيرما كان للحاكم الاخذ،فالصلاة والصيام وماأشبه مجبوب،أماقتل مجرم الحرب واسترداد مأخذه من المال الذي عينه موجودة ونحوذلك ، فليس الاسلام يجبه ، بل للحاكم الاسلامي الاخذ، الااذا تفضل عفواً، أوانطبق عليه قانون الاهم والمهم (اللزومي) فيترك الحاكم الجزاء، وجوباً .. وحيث ان تفصيل البحث التاريخي والفقهي ـ من هذا الحيث ـ خارج عن موضوع الكتاب ، اجملنا المقام بما ارتبط بالبحث في الجملة .

---

( ١ ) انظر : بحار الانوار : ج ٤٠ ص ٣٠ق / كنز العرفان :ج ١ ص ١٦٦ ، صحيح مسلم : ج ١ ص ١٩٢ .

# بحوث في الدولة

مسألة : ٢٤

الدولة في الحكومات الديكتاتورية غير مرتبطة بالشعب . ولذا اذا تحدث الناس عن الحكومة ، جائوا بضمير الغائب فقالوا ، هم فعلوا ، هم قرروا . هم منعوا ، بينما الحكومات الاستشارية مرتبطة بالشعب ، بل هي جزء منهم .

ولذا حين التحدث يأتي الناس بضمير المتكلم فقالوا نحن فعلنا . نحن قلنا نحن عملنا والسر واضح اذ في الحكومة الاستبدادية لايكون العمل للناس فلماذا يقولون (نحن) بينما في الحكومة الاستشارية ، الناس يصنعون القرار باكثرية الاراء مباشرة كمافي انتخاب رئيس الجمهورية ، والنواب، أونوابهم يصنعون القرار، وصنع الوكيل صنع الاصيل ، ولذا يقولون انتخبنا ، قررنا ، والاقلية التي لم تنتخب ، ايضاتنسب الى نفسها ، لانها قبلت بان الاكثرية اذا حكمت فالحكم حكمها ، فالمنتخب ـ بالاخرة ـ انتخب حسب قبولها للاكثرية .

وبهذا ظهران احساس الناس بالدولة ، أما احساس بالجزئية،وأما احساس بالغربة ، ولايخفى ان الاحساس بالجزئية في الحكومات الاستشارية ، لايكفى فيه أول الانتخابات ، فان الناس قد ينتخبون انساناً ، ثم يسيء التصرف فيعزل عنه الناس، فان أمكن نحوه،والاتنحوا عنه، وحينئذ لايقولون (قررنا) بل يقولون

(قرر) كما ان الناس قد يبقون مع الحاكم ، لكنهم يخالفون قراره ، وحينئـذ ايضاً لايقولون (قررنا) بل يقولون (قرر) .

اذاً فالشرط في رؤية القرار قرارهم .

(١) ان يكون الحكم استشارياً .

(٢) ان يبقوا مع الحاكم .

(٣) ان يكونوا مع القرار،والحاكم‌اذا فقد أحد هذه‌الثلاثة، فهو غاصب لحق الامة ، مهما تردى برداء النزاه ، لان‌الحق حق الامة فكيف يأتي أويبقى أويتصرف بدون رضاهم وفي الاسلام شرط‌رابع، وهوان‌يكون الحاكم مرضياً للّه‌ولرسوله ، أما اشتراط ان يكون حكماً برضى الله ، فمستدرك ، اذلو حكم بمالايرضى الله ، فقد الشرط الرابع .

## آثار وجود الشخصية الحقوقية

ثم ان الامر بالنسبة الى السياسة يكون فى ثلاثة امور :

(١)الدولة .

(٢)الحكومة .

(٣) الامة، والكلام‌في هذاالباب في‌أمرين: (الدولة والحكومة) و (الدولة والامة) والكلام في هذه المسألة في الدولةوالحكومة ، فنقول: للدولة(شخصية حقوقية) و (حاكمية) والشخصية الحقوقية ، نمت حتى صارت بهذا الشكل المعترف به الان ، ولولا الشخصية الحقوقية للدولة لم تتمكن الحكومة من بعض مـا هو ضروري لصالح الامة ، كما فى بعض الامور المرتبطة (بالدولة

والحكومة) بلا تغيير ، فان الشخصية الحقوقية للدولة تفسر (التداوم) وتبرر (التعامل) والتعامل له شعبتان ، شعبة التعامل الخارجي، وشعبة التعامل الداخلي فالكلام في ثلاثة امور :

(أ) التداوم للدولة، اذ لو لم تكن للدولة الشخصية الحقوقية لم يكن تداوم واستمرار ، فان الاشخاص القائمين بالحكم يتغيرون، فلماذا تبقى التعهدات على الدولة ؟ ان ذلك دليل على فرض العقلاء شخصية مستمرة للدولة كاستمرار النهر،فان قطرات مياهه وان تغيرت في كل لحظة الآن وحدته باقية مادام الجريان وبهذا الاعتبار العقلائي يجوز للرئيس عقد الاتفاقات، لاعن نفسه بل عن الدولة ومادامت الدولة جارية كان الاتفاق المذكور ساري المفعول ، وبتبدل الرئيس لا يتبدل الاتفاق .

والشخصية الحقوقية، ليست خاصة بالدولة ، بل كل رئيس وكل عضو في جمعية أو جماعة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية او اجتماعية اوغيرها ، تكون له هذه الشخصية فاذا اشترى مدير المدرسة شيئاً بما انه مدير ، كانت المعاملة على المدرسة ، لاعلى المدير ولذا بتبدل المدير لايصيب المعاملة شيء ، وهكذا في الاحزاب والجمعيات ومن اليهم . . .

أما ما يشاهد احياناً ، من نقض الرئيس الثاني الاتفاق والمعاملة ، فليس ذلك نقضاً بما انه شخص ، وانما النقض بما انه ممثل للدولة، حيث يرى الرئيس الثاني الغبن،وذلك بما يجر النقض حق للرئيس الاول، او يرى الخيانة ،والخيانة خارجة عن تخويل الامة ، ومصلحة الشعب ، فهو كمن اجرى عقداً بعنوان الوكالة من زيد ، فظهر انه لم يكن وكيلا .

## حجم النقد أم القوة الشرائية؟

نعم هناك مسألة اقتصادية يتبعها نقض بعض الاتفاقات، وهي هل ان المعيار (حجم النقد) او (قوته الشرائية) مثلا: يأخذ المقاول مليون دينار، لبناء مطار في البلد، ثم تتصاعد الاسعار تضخماً الى الضعف، حيث ينقض المقاول الاتفاق الا اذا أدت الدولة الفرق، وبالعكس قد تتنزل الاسعار، الى النصف حيث تنقض الدولة الاتفاق، الا اذا استعد المقاول لاخذ نصف مليون فقط، وهل هذا صحيح شرعاً ام لا؟ الظاهر ان يقال: انه اذا كان المركوز في اذهان المتعاملين -عند المعاملة- مركوزاً بني عليه العقد، من قبيل الشرط الضمني، القيمة العادلة من حين العقد الى حين الانجاز، كان نقض الاتفاق صحيحاً، اذ المعاملة حينئذ في الحقيقة بين (صنع المطار) وبين (ذات المواد: مثل مأة طن من الحديد، وألف طن من الاسمنت، وهكذا) و (النقد) حينئذ ليس الا بمنزلة (الواسطة) العادلة للمواد، فبارتفاع المواد، يكبر حجم النقد (المليون يصعد الى مليونين وبانخفاض المواد، يصغر حجم النقد (المليون ينزل الى نصف المليون)...

وان كان الاتفاق على (ذات النقد) بدون ملاحظة (المواد) كان نقض الانفاق باطلا... وهذه المسألة سيالة في الاجارة، والمهر، والوقف، وغيرها، كما اذا استأجر الدار عشر سنوات كل سنة مأة دينار، أو جعل المهر الغائب بعد عشرين سنة مأة دينار، أو وقفه ليكون لكل فقير من ريعه، دينار، بل وتأتي المسألة في القرض ايضاً، فهل القرض (حجم) أو (قيمة) فعلى الاول اذا أخذ ديناراً رد ديناراً، وعلى الثاني يكلف برد (قيمة الدينار) - الذي هو طن من الحديد.

مثلا: (الاعتبار بقيمة متوسطة بين قيم المواد) فأحياناً يجب عليه ان يرد

نصف دينار (في التنزل) وأحياناً يجب عليه ان يرد دينارين في التضخم، ولايلزم الربا ، اذا كان الميزان (القيمة) لانه علل في الاحاديث حرمة الربا ، بأنه فساد في المال ، وهنا ليس فساداً في مال ، بل عكسه فساد للمال .

وكيف كان ، فهذه مسألة اقتصادية لسنا الان بصدد الكلام حولها ، وقد المعنا اليها في (الفقه : الاقتصاد) .

(ب) التعامل الخارجي ، فان الدول بعضها تتعامل مع بعض باعتبار (الدولة) لاباعتبار اشخاص الرؤساء فالحقوق المجعولة للامم بعضها مع بعض، لاحظت (الشخصية الحقوقية) للدولة ، ولـذا لايهم الدول ، تغير الرؤساء ، بل وحتى الانظمة ،والنظام الجديد ،لايحق له نقض الاتفاق ـ دولياً ـ الا اذاثبت الغبن أو خيانة النظام السابق .

نعم ، هنا مسألة مطروحة اخذت الامم المتحدة بطرف منها، بينما الطرف الاخرهو الصحيح الذي ينبغي الاخذ به دولياً ، وذلك ان الامم المتحدة تعامل الدول بما انها دولة ، من غير نظر الى عدد افرادها، فدولة ذات مآت الملايين لها صوت ، بينما دولة نفوسها مأة الف انسان كبعض بلادالخليج ، لها صوت فالشخصية الحقوقية للثانية،كالشخصية الحقوقية للاولى بينما هذا التساوي باطل عقلا اذ القرار الذي تعترف بـه الشعوب الحرة ( و الاسلام : في الشورى ) الاكثرية الحقيقية ، لاالاكثرية الاعتبارية والاذا لوحظت الاكثرية الاعتبارية ، كان معناه تصرف الاقلية ، أحياناً ، في الاكثرية ، فاذا قررت اكثرية دول الامم المتحدة قراراً، نفذت في كل البشر بينما أكثرية الدول قدلاتكون ممثلة لاكثرية البشر ...

نعم اذاكانت كل الشعوب، هي التي تختاربانفسها حكوماتها ، وحكوماتها

الممثلة لها قررت باكثرية الحكومات ـ عند التصويت في الامم المتحدة ـ صحت اكثرية الدول بينما الواقع ليس كذلك، (مع) ان شعوب معظم الدول في العصر الحاضر ليست هي التي اختارت حكوماتها بل الحكومات تسلقت الى الحكم بديكتاتورية، أو نصف ديكتاتورية أو تزوير (اضف الى ذلك) ان فرض ارادة شعب مهما كثروا على شعب آخر مهما قل عددهم ليس صحيحاً في نفسه.

(ج) التعامل الداخلي ويظهر ذلك في الامور المالية وغيرها فان للدولة مالا مستقلا، لا يرتبط باموال افراد الامة ولا اموال افراد الحكومة ويصرف الرئيس والاعضاء هذا المال في المحتاجين ومصالح البلاد ولاجل تقديم الامة الى الامام وهذه الاموال لها موارد خاصة، كما لها مصارف خاصة وحتى رئيس الدولة لا يتمكن من الزيادة والنقيصة، الا حسب القوانين المقررة، فلو لم تكن للدولة شخصية حقوقية لمن كان يجمع هذا المال؟ والحال انه لا يجمع في كيس فرد من الامة أو الحكومة.

وفي الاسلام سمي ذلك بـ( بيت المال ) فالاموال تجمع في بيت المال، ويصرف من بيت المال في الامور اللازمة، كرواتب الموظفين، والمصالح العامة وغير ذلك امثال (خطاء القضاة) و ( دية من لا يظهر له قاتل ) وقد امر علي عليه السلام في ان يجري من بيت المال راتب لمن كان يتكفف فى الكوفة كما أودى المرأة وولدها حيث قتلا من الزحام فى البصرة الى غير ذلك، مما ذكرناه فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) وكتاب (القضاء) وغيرهما...

لكن الاسلام زاد على متعارف الدول مصرفاً جديداً على بيت المال هو انه كلما زاد شيء قسم على كافة المسلمين من غير فرق بين غنيهم وفقيرهم، كما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد قسم علي عليه السلام بيت مال المدينة بعد ان بويع له، بين الناس وكذا قسم بيت مال البصرة وكان يقسم

بيت مال الكوفة كذلك .

والسبب فى ذلك ان المسلمين اعوان الاسلام ، في صلاته وصيامه وحجه وجهاده وغيرذلك فكما ان عليهم الواجب كان لهم الحق ، وذلك يوجب شدة ارتباطهم بالاسلام وتعلقهم به وتفانيهم فى سبيله اماسائرتفاصيل بيت المال فليس الكتاب محل ذكرها وانما يرجع بشأنها الى الكتب التي ذكرناها ـ على ماتقدم ـ وحيث ان مال بيت المال ليس لاحد، لايتعلق به خمس ولازكاة .

## الشخصية الحقوقية : أمر اعتبارى اومتأصل

بقى الكلام فى ان الشخصية الحقوقية للدولة حيث ذكرنا ترتب ( الف ، ب ، ج ) عليها ، هل هى شخصية افتراضية اى ان العقلاء افترضوا لها هذه الشخصية مثل سائرالامور الاعتبارية ، ام ان الافتراض انما كان بازاء امرواقعى فليست امراً مجعولا لواضعى القوانين؟وقداختلف السياسيون فى ذلك والفرق انه لوكانت امراً مجعولا كانت بقدر الجعل كماتكون الشخصية للشركات والجمعيات والمنظمات امراً مجعولا و يكون ذلك الامر المجعول بقدر الجعل ، وكذلك الحال فى كل أمرمجعول فانه بقدر الجعل ، بينما لو كانت الشخصية أمراًواقعياً لزم انيكون الجعل بقدره ، فاذا كان الجعل أقل أوأكثر ، كان نقصاً فيه و لزم تكميله ...

والذى تقتضيه ملاحظة الواقع، ان الشخصية الحقوقية أمر خارجى بل هو كذلك بالنسبة الى الشركات ، والاحزاب ، وغيرهما ، اذالعلاقات التى توجد في الشركة والمنظمة ومـا اشبه تقتضى فرض الشخصية الحقوقية فان الدولـة عبارة عن مجموعة علاقات، وتلك العلاقات لاترتبط بالفرد بل ترتبط بالمجموع

بما هو مجموع .

وفي ازاء تلك العلاقات تكون الشخصية الحقوقية، وحيث ان قوله عليه السلام (لايتوى حق امرء مسلم) (١) وما اشبه مطلق يشمل حق المسلمين ، يشمل المقام أيضاً كما يشمل الحق الفردي ، بل شموله للحق الاجتماعى بالاولوية ، وهذا بخلاف مالو كان امراً مجعولا ، فان الامر المجعول لايكون حقاً عرفياً ، حتى يشمله الدليل المذكور فان الادلة تشمل الموضوعات الحقيقية لاالموضوعات الفرضية .

فاذا قال : الشارع الماء طاهر، أوالتراب يصح به التيمم، كانت الطهارة وصحة التيمم حكماً للماء الواقعي والتراب الحقيقى ، لامافرض ماءاً وتراباً ، ولذا فاذا فرض انسان لنفسه ان حقه ان لايمشى احد الى جنبه بمسافة ذراعين ـ مثلا ـ لم يكن ذلك حقاً يشمله لايتوى حق امرء مسلم ، ومنه يعلم ان الرأيين في موضوع الشخصية الحقوقية، بالنسبة الى الدولة ، يؤثران فى الامر الشرعي أيضاً بالاضافة الى تأثيرهما في الامر الخارجي حيث ان كونها حقيقية تكون بقدر الحقيقة ، بينما كونها فرضية تكون بقدر الفرض .

وحيث قد ظهر ان الشخصية الحقوقية التي يعتبرها العقلاء، انما هي أمر بازاء الواقع ، كان اللازم ان تختلف ، باختلاف قدر الواقع ، فشركة افراد البشر في التعاون والتعامل لجلب المنافع، ودفع المضار وكل قسم من الشركة مركز من مراكز الجذب والدفع ،الجذب للمنفعة،والدفع للمضرة ،وكلما كانت الشركة أكثر كماً، واعمق كيفاً ،كانت الشخصية الحقوقية كذلك ، فاذا كان هناك تجمعان كانت شخصيتان حقوقيتان وفي ثلاثة اجتماعات تكون ثلاث شخصيات

---

(١) المستدرك : ج ٣ ص ٢١٥ ـ الباب ٤٦ من الشهادات ح ٥ .

وهكذا ، وكذلك الامر بالنسبة الى الاعمق كيفية، اذ قد تكون الشركة معقدة وقد تكون بسيطة .

لايقال :اذا كانت الشركة بيد الافراد، والشركةمبعث الشخصية الحقوقية فليست امراً واقعياً وقد فرضتم انها امر واقعي ؟

لأنه يقال :ما نفيناه ان يكون اعتبارياً بحتاً وفرضياً صرفاً وما اثبتناه هو ان يحقق الانسان الموضوع الخارجيفان تكوين الموضوعالخارجي بيدالانسان وتتبعه الشخصية الحقوقية، مثل كون البيع بيد الانسان ويتبعه الحكم الشرعي لوجوب الوفاء والخيار وغير ذلك .

## الشخصية الحقوقية بين الدولة والتكتلات

وكيفكان فالدولة حيث انها اكبرمركزللتجمع الانساني ـ بالنسبة الى التجمعات الصغيرة في داخلها كتجمع الاحزاب والشركاتوالنقاباتوغيرهاـ تكوّن الشخصيةالحقوقية لتلكالتجمعات الصغيرة . والدولة ـ كتلكالتجمعات الصغيرة ـبيدهاتوسيع واقعها وتعميقها، فتكون الشخصية الحقوقية لها اوسع واعمق ، كما ان لها التضييق والتبسيط فتكون الشخصية اضيق وأبسط ، مثلا كلما زادتالصناعة،والثقافة ،والتجمعاتالصغيرةفيباطن الدولة ،ومأأشبه ذلك توسعت وتعمقت الشخصية الحقوقية أكثر فاكثر ، والعكس بالعكس .

ثم ان كلا من تجمعي الدولة، والجماعات في باطنها يؤثرعلى الشخصية الحقوقيةللاخر ،لانالشخصيةالحقوقيةتكون بقدر الواقعـ كماتقدمـوالاحزاب والمنظمـات تحدّ من واقعية الدولة ، مثلا تمنع من (صنع الاسلحة النووية)

وبقدر الحد من الواقعية ، تحد من الشخصية كما ان الدولة تحد من نشاطات الجمعيـات والاحزاب ، أما بالقوة الديكتـاتورية ، وأما لأجل المصلحة ـفى الحكومات الاستشارية ـوالحد من النشاط يقلل الواقعية، وبقدر التقليل يكون التقليل من الشخصية الحقوقية .

وبهذا تبين ان حدّ احداهما عن نشاط الاخرى ، قد يكون مشروعاً بنظر الاسلام ، وقد لايكون مشروعاً، لكن في كلتا الصورتين اذا لم يكن واقع لم يكن حق وان كان التحديد ـفي صورة عدم المشروعية ـمحرماً شرعاً فيكون كمن يقتل انساناً ظلماً ، حيث ينتفي حق المقتول ، في الخمس والزكاة ومـا أشبه ـ تلقائياً ـ من باب انتفاء الموضوع .

وكما ان الجمعيات والمنظمات ،تحل الدولة ، اذا خالفت القوانين التي عينت لها ، وبذلك تسقط الشخصية الحقوقية لهؤلاء الافراد ، ليـأخذ مكانهم أفراد آخرون(وذلك عن طريق الاسقاط أوالضغط حتى الاستقالة) كذلك الدولة حل الجمعيات والمنظمات ، اذا خالفت القوانين المرعية ، فتسقط الشخصية الحقوقية لها ، لكن في الاطار الاسلامي ، وحيث الناس مسلطون على اموالهم وانفسهم [(١)] ، يكون حل الامـة للدولة ، سهلا ، اذ الدولة تابعة للامة ونائبة لها ، فاذا لم يرد الموكل الوكيل عزله .

اما حل الدولة للمنظمة والجمعية، فلاتؤثر الا اذا انطبق عليه ميزان اسلامي مثل باب النهي عن المنكر أوقاعدة لاضرر، أوقاعدة الاهم والمهم، أوما أشبه ذلك ولذا لايؤثر الحل في الحكومات التي لاتتوفر فيها الموازين الاسلامية ، لانها غاصبة ، ومثلها لاولاية لها ، فلالافراد الجمعيه المنحلة رسمياً العمل كمـا كانت

---

( ١ ) بحار الانوار : ج ٤٠ ص ٢٧٢ .

تعمل سابقاً .

ثم ان الشخصية الحقوقية للدولة، ليس معناها، ان كل قوة من قواها (المقننة) و (المنفذة) و (القضائية) لها شخصية حقوقية ، مثلا القوة القضائية ليس لها تلك الشخصية ، بل المراد ان الدولة بمجموعها لها الشخصية الحقوقية ، كما ان التقسيم الى القوى الثلاث غير مهم في نظر الاسلام حيث يمكن ان يكون انسان نائباً وقاضياً في وقت واحد ، وهكذا .

نعم يجب ان يقدر على ادارة الامرين والا شمله الحديث (لعن الله من ضيع من يعول) بل يكون ذلك منه خيانة ، وتفريطاً بحق الأمة ، وذلك محرم في الشريعة الاسلامية .

# على الدولة تحرّي الغرض الصالح

**مسألة : ٢٥**

واذ قد تقدم في المسألة السابقة البحث حول الشخصية الحقوقية للدولة ، وهي الشخصية التي قررها العقل والمنطق والدين [ولعل قوله سبحانه :«ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها»[1] ونحوه يلمع اليه أيضاً] .

نقول : اللازم على الدولة (الحكومة) تحرى الغرض الصالح ، لحفظ مصالح الامة والتقديم بها الى الامام ، وجعل القوة وسيلة للعدل والمساواة في موضعها ـ وانما قلنا في موضعها لان المساواة في كل موضوع قد يكون خلاف العدل، ولذا قال سبحانه :«ان الله يأمر بالعدل والاحسان»[2] وقد المعنا الى ذلك في هذا الكتاب ، وفي (الفقه : الاقتصاد) ـ والغرض الصالح يتجلى في ثلاثة امور :

(الاول) كون الهدف مطابقاً للعقل والمنطق (وفي الدولة الاسلامية ان يكون مطابقاً للاسلام أيضاً) بان تكون الدولة عاملة للحسن في كل الشؤن مجتنبة عن القبيح ، فيوجب عملها حفظ الانفس والاعراض والاموال للكل ، فلا استبداد، ولا اعتباط، ولا ترفيع أو تخفيض لفرد أو لجماعة، على حساب الاخرين

---

(١) سورة الاعراف / ٥٦ .

(٢) سورة النحل / ٩٠ .

ومن خرج عن القانون العقلي والشرعي ـ في الدولة المتشرعة ـ عوقب بقدر خروجه ، بمايقتضيه العقل والشرع فقط . . .

وقد ألمعناهنا وفي بعض كتبنا الاسلامية ان الاسلام لايخالف في قوانينه وتشريعاته ، حتى قانوناً واحداً عقلياً ، فكل قانون قررفي الاسلام ليس مخالفاً للعقل ـ العقل الذي هو الاساس للقانون الطبيعي – نعم قد يوجد في الاسلام مالايصل اليه العقل ، لاما يخالف العقل ، ولذا ورد في الشريعة الاسلامية مدح العقل بما لايشبهه دين أوقانون .

ففي الكافي قال ابن السكيت لابي الحسن عليه السلام ، الى ان قال : فما الحجة على الخلق اليوم ؟ قال : فقال عليه السلام : العقل يعرف به الصادق على الله ، فيصدقه والكاذب على الله فيكذبه : قال ابن السكيت · هذا والله هو الجواب .(١)

وقال موسى بن جعفر عليه السلام لهشام ( كما في الكافي )(٢) : ياهشام ان الله تبارك وتعالى ، بشرأهل العقل والفهم في كتابه فقال : «فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولو الألباب»(٣) ياهشام ان الله تبارك وتعالى أكمل للناس الحجج بالعقول ونصر النبيين بالبيان ودلهم على ربوبيته بالادلة .

وفي الكافي، عن علي عليه السلام قال : العقل غطاء ستير، والفضل جمال ظاهر ، فاستر خلل خلقك بفضلك وقاتل هواك بعقلك تسلم لك المودة وتظهر

---

( ١ ) الكافي : ج ١ ص ٤٧ ح ٢٠ .
( ٢ ) الكافي : ج ١ ص ٢٠ ح ١٢ .
( ٣ ) سورة الزمر / ١٨ .

لك المحبة.[١]

وفي الكافي ، قال الحسن بن جهم : ذكر عند الرضا عليه السلام العقل فقال عليه السلام : لايعبأ باهل الدين ممن لاعقل له، قلت جعلت فداك ان ممن يصف هذا الامر قوماً لابأس بهم عندنا وليست لهم تلك العقول فقال ليس هؤلاء من خاطب الله الحديث.[٢]

وفي الكافي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : بالعقل استخرج غور الحكمة وبالحكمة استخرج غور العقل.[٣]

وقال ابن عباس ـ كما عن روضة الواعظين ـ أساس الدين بني على العقل وفرضت الفرائض على العقل وربنا يعرف بالعقل ويتوسل اليه بالعقل والعاقل أقرب الى ربه من جميع المجتهدين بغير عقل ولمثقال ذرة من بر العاقل أفضل من جهاد الجاهل ألف عام.[٤]

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوام المرء عقله ولادين لمن لاعقل له[٥] . . . الى غير ذلك من الروايات الكثيرة . . .

بل وقبل الروايات الايات المباركات ، كقوله سبحانه : «لايات لقوم يعقلون» و «لعلكم تعقلون» و «ما يذكر الا اولوا الالباب» و «ان كنتم تعقلون» و«لايات لاولى الالباب» و «افلا تعقلون» .

وقال سبحانه: «ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لايعقلون»[٦] .

وقال : «ويجعل الرجس على الذين لايعقلون»[٧] و«ان في ذلك لايات لاولى

(١) الكافي : ج ١ ص ٢٩ ح ١٣ .
(٢) الكافي : ج ١ ص ٥١ ح ٣٢ .
(٣) الكافي : ج ١ ص ٥٢ ح ٣٤ .
(٤) روضة الواعظين : ج ١ ص ٤ .
(٥) روضة الواعظين : ج ١ ص ٤ .
(٦) سورة الانفال / ٢٢ .
(٧) سورة يونس / ١٠٠ .

النهى»[1] و«قدبينا لكم الايات لعلكم تعقلون»[2] الى سائر الايات .

## موقف الدولة تجاه التكتلات المفسدة

وقد ظهر مما تقدم ان القراصنة الذين يتخذون حصناً طبيعياً ، من غابة أوجبل أو جزيرة ، أوما اشبه منطلقاً للسلب والنهب، وليس لهم هدف طيب، وانزين لهم سوء عملهم فرأوه حسناً،لايشكّلون دولة، ولذا جعل الاسلام جزائهم احد الامور الاربعة، قال سبحانه : «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أوتقطع ايديهم وارجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض»[3].

وقد ذكرنا فى كتاب الحدود اجراء الحاكم الاسلامي العادل احد الامور المذكورة عليهم حسب ما يراه صلاحاً . . . وقد تبع القانون الدولي الحديث ـبعد اكثر من عشرة قرون ـ قانون الاسلام ، فاستباح مطاردتهم والقضاء عليهم لخروجهم على القانون العقلي والدولي .

لكن هناك نقصاً في القانون الدولي ، حيث ان القانون الدولي لم ينظر الى الامر من الزاوية الانسانية ، بل نظر اليه من الزاوية القانونية فقط ، ومن الواضح ، ان القانون ان لم يستمد من العقل والمنطق ، ليس قانوناً صالحاً للانسان ، فقد اباح القانون المذكور قانون مطاردة القراصنة ، لكن القانون

---

(١) سورة طه / ٥٤ .

(٢) سورة الحديد / ١٧ .

(٣) سورة المائدة / ٣٣ .

حرم مطاردة الدولة التي تستبيح دم وعرض ومال الامة التي تسيطر الدولة عليها وفي نفس الوقت الذى يستبيح القانون الدولي الاستيلاء على الحكم بالسلاح (ويسمى ذلك حدثاً داخلياً) لكن القانون الانساني يقول :

(١) لاحق لاحد الجارين في الاعتداء على الاخر .

(٢) ولاحق لاحد من افراد العائلة في دار الجاران يستولي بالسلاح على العائلة وينحى رئيس العائلة بالقوة .

(٣) وانه اذا ظلم رئيس العائلة عائلته وجب انقاذ العائلة عن ظلمه (فكيف اذا كان لظالم هو المستولي بالقوة ، فانه قد ظلم الرئيس المنحى ، وقد ظلم العائلة الذين اضطهدهم) وما ذكرناه فى العائلة ينطبق على الدولة تماماً فاذا انضم الى المواد الثلاث في الدولة (رابعة) هي حق الفيتو للامم القوية. ، فى مجلس الامم المتحدة ، كان للقانون الدولى ثلاثة اخطاء كبار كلها خلاف العقل والمنطق والانسانية.

بينما الاسلام ، جعل واجب النهى عن المنكر ، وانقاذ المستضعفين ، عاماً لافرق فيه بين أهل هذه الدولة أو الدولة الاخرى ، وجعل الاستيلاء بالسلاح على الامة (بدون رضى الاكثرية للحاكم) غير مشروع ، فالحاكم فى الاسلام يجب ان يستمد صلاحيته فى الحكم من (الله) ومن (الامة) ثم ان الاكثرية ـ فى النظر الاسلامى ، حيث ما يستفاد من اطلاق ادلة الشورى ـ لافرق فيها بين :

(١) (امة واحدة) .

(٢) أو (الامم) .

(٣) أو (كل البشر) ، بينما القانون الدولى ، لا يقول الا بالاول فقط حيث قد عرفت فى مسألة سابقة ، ان القانون الدولى يجعل الامة الصغيرة ، فى حكم الامه

الكبيرة في ان لكل منهما ـ في الامم المتحدة ـ رأياً واحداً ، فالدولة ذات مأة مليون ، كالدولة ذات مأة ألف ، لكل منهما رأي واحد، وحيث قد عرفت جعل حق الفيتو لبعض الدول فلا اعتبار لاكثرية كل البشر في منطق الامم المتحدة .

فاذا أراد القانون الدولي، ان يكون مستقيماً حسب العقل والمنطق، يجب ان يأخذ برأي الاسلام.

(١) فالحكم لايكون بالسلاح بل بالاكثرية (حتى مع الغض عن رأي الاسلام في لزوم كون الحاكم برضى الله سبحانه والحكم في اطار القوانين الاسلامية).

(٢) والظلم يجب ان يرفع سواء في داخل الامة ، أوفي خارجها . حيث كان،وان كان بسبب ان حكومة اخرى تظلم شعبها .

(٣) وأكثرية الامم المتحدة يجب ان تكون حسب أفراد الناس ، لاحسب أفراد الحكومات ، فلحكومة مأة مليون مأة مليون رأي ولحكومة مليون رأي واحد ، اذا كانت الشعوب هي التي تختار بكل حرية حكوماتها .

(٤) ولاحق للنقض ( الفيتو ) لأحد من الحكومات مهما كانت قوية وصناعية . . . . ومن الواضح أن حق الفيتو إنما املاه الاستكبار وشريعة الغاب .

(١) كما ان تصديق الاستيلاء بالسلاح املته ارادة الدول الكبرى ، حيث ذلك ذريعة لتدخلهم في الشئون الداخلية للامم المستضعفة ، فيبدلون الحكومة الصغيرة ليأتوا مكانها بحكومة موالية لهم .

أما (٢) الظلم داخل حكومة اخرى .

(٣) واعتبار أكثرية الحكومات المعاصرة فقد أملاهما على القانون الدولي جهل اولئك المقننين بالموازين العقلية ، ولذا لاتجد حتى مبرراً واحداً لهذين القانونين في كل كتب القوانين المدونة .

## ليكن الهدف في صالح الفرد والمجتمع

(الثاني) ان يتجه الهدف الطيب للدولة لصالح الفرد .

(١) بتأمين المأكل والمشرب والمسكن والملبس والمركب والدواء والزواج له الى سائر حاجاته ، وحفظه من الخوف والقلق .

(٢) وحفظ حقوقه بعدم تعدي الاخرين عليه، سواء كان المتعدي في الخارج كالدولة الاجنبية أوفي الداخل كالسراق ومن اليهم .

(٣) وتهيئة وسائل الانماء والتقدم ، بما يكفل النهوض بـه فقد قـال علي عليه السلام في حكمة بعثة الانبياء ( ليثيروا لهم دفائن العقول)(١) ويدل على ذلك كله بالاضافة الى العقل ، جملة من الادلة الشرعية ،مثل ان خلاف ذلك تضييع وقد ورد : (لعن الله من ضيع من يعول)(٢) وانه خلاف الرعاية ، وقد ورد: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)(٣) وورد : ( من ساوى يوماه فهو مغبون )(٤) الى غير ذلك بالاضافة الى ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قولـه : (الاسلام يعلو ولا يعلى عليه)(٥) فيما اذا كان الكفار في تقدم وقد استدل به الفقهاء على عدم جواز بناء الكفار بيوتهم أعلى من المسلمين ، فكيف بمثل المقام فان الظاهر (علو الاسلام) بطبعه فيشمل (عدم ارتفاع حجة غيره عليه) و(لزوم ترفيع مايرتبط به)

---

( ١ ) نهج البلاغة : الخطبة ١ .

( ٢ ) الوسائل : ج ١٤ ص ١٢٢ ـ الباب ٨٩ من مقومات النكاح ح ٤ .

( ٣ ) مجمع الزوائد/ /٥ / ٢٠٧ .

( ٤ ) الوسائل : ج ١١ ص ٣٧٦ ـ الباب ٥٩ من جهاد النفس ح ٥ .

( ٥ ) الوسائل : ج ١٧ ص ٣٧٦ ـ الباب ١ من موانع الارث ح ١١ .

وليس هذا من باب الجمع بين الاخبار والانشاء، حتى يقال ان الجمع بينهما محال او خلاف الظاهر فلايصار اليه الا بالقرينة ؟

(الثالث) ان يتجه الهدف الطيب للدولـة لصالح الجماعات سواء كانت جماعات سياسية أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو صحية، أو غيرها ، والدليل فى المقام هو الدليل في (الثانى) .

نعم ، هناك فرق بين (الاسلام) وبين (القوانين الوضعية) فى هذا الامر ، فالاصل فى الاسلام (الحرية ) فانها المستفادة من (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم)[1] ولذا فلكل انسان ان ينضم الى الاخرين، لبناء الحياة وتقدمها ولايحدّ هذه الحرية . الامايوجب الضرر على الاخرين أو على النفس (بمالايجوز تحمله شرعاً ) فليس للدولة ــ فى نظر الاسلام ــ التدخل فى شئون الجماعات أو وضع الدساتير والقوانين لها، وتقييدها بقيود ــ اطلاقاً ــ.

نعم ، اذا اخطأ فردها أو كل الجماعة حق للدولة ايقافها على المقرر الشرعى وذلك كالفرد حيث انه حر لايقيد واذا ثبت خطاؤه أوقف عند حده ــ حسب المقرر شرعاً ــ بينما القوانين الوضعية تقيد الجماعة بقيود كلها مناف للحرية ، ولذا كانت كل تلك القيود باطلة فى نظر الاسلام .

---

(١) البحار : ج ٢ ص ٢٧٢ ..

# حاكمية الدولة

**مسألة : ٢٦**

لقدسبق انذكرنا الشخصيةالحقوقية للدولة ، وفيهذه المسألة نذكرسيادة الدولة اي حاكميتها ، و السيادة والحاكمية معناها رابطة الامرية والاطاعة ، فالحاكم آمر والامة مطيعة و بهذه الرابطة تجرى الامور على موازينها ، ولولا هذه الرابطة لم تكن السيادة وهذه السيادة تكون في ثلاثة موارد

(١) فيالمجتمع الصغير كالعائلة والحزب ، والمنظمة والجمعية، وغيرها فهناك تكون آمرية ممنقرر ان يكون آمراً ، ومأمورية منسائر الاعضاء ، وقد يتحدالامر والمأمور كما اذا قرران تكون الاكثرية آمرة ويطيع الجميع.

(٢) في المجتمع الكبير كالدولة حيث ان الدولة امرة والشعب مأمور ، ولولاهذه السيادة لم يستتب النظام ولم تتقدم الامة الىالامام .

(٣) فيالمجتمع الاكبر وهوبين الامم كلها، مثل : (الامم المتحدة)أوبين جماعة من الامم، مثل: (رابطة الدول الاسلامية ) حيثأن لمثل هذه المنظمات السيادة ، على تلك الدول ، حسب ماقرروا فيمابين أنفسها باطاعة مايصدر من الاكثرية ــ فيمالو كان نظامها بموازين عدل ــ .

لكنالسيادة ،في كل هذهالامور الثلاثةليستمطلقة وانما هي محددةحسب

القوانين الموضوعة، فحقهم انما يكون في اطار القانون ، وخارج ذلك الاطار لاحق (هذا حسب كثيرمن الاعراف الدولية لكنك قد عرفت في بحث متقدم، انه لاحق للقانون التدخل في شئون الناس الا بالقدر المقرر في الشريعة الاسلامية، والا كان خلاف قاعدة تسلط الناس على اموالهم وانفسهم ) .

وعلى اى حال، فكل من الشريعة ـ السمحة ـ والاعراف الدولية ـ المشددة ـ قدجعل اطاراً للتصرفات الفردية والاجتماعية الصغيرة في نطاق الدولة والدول (الكائنة في ضمن الوحدة) مثلا : تصرف الفرد مشروط (بالبلوغ) و (العقـل) و (عدم كون التصرف المالى اسرافاً) و (عدم كون التصرف العملى حراماً) الى غيرذلك ومثل هذا الامر جار في الجماعة والدولة والدول الموحدة...

ولابأس بالالماع السريع، الى انّ جعل الاسلام قانون (البلوغ) أحد الاشياء الثلاثة المعروفة في الفقه ، مسايرة للطبيعة، بينما جعل العرف الدولى القانون ثماني عشرة سنة، لايدل عليه عقل أو منطق ، ولذا فاللازم ترك العرف السائد الان، الى القانون الاسلامي ، وقدثبت حسب الاستقراء ان كلما يخالف القانون المقرر فـي الشريعة كان الاوفق بالعقل والمنطق الثاني .

والغالب ان القوانين توضع مع ملاحظة تساوي الافراد :

(١) في العلاقات، فتكون علاقة زيد بعمرو، وبالعكس كعلاقة خالد ببكر وبالعكس ، مثلا، أما ان تكون العلاقة من طرف اقوى ، ومن طرف أضعف أو تكون علاقة أقوى وعلاقة اضعف ، فالقانون لايتحمله ، فلا يكون للشريك الاغنى ان يفرض ارادته على الشريـك الغني ، ولا يحق للشريك الغنى فرض ارادته على الشريك الاغنى ،بل حق فرض الارادة متساو من الجانبين كمالا يكون قانون الشركة بين الاغنى والغني الا كقانون الشركة بين فقيرين مثلا ، وهكذا

الحال في قوانين العائلة والجرائم وسائر المعاملات الى غيرها .

(٢) وفي النتائج فالدولـة مكلفة بانماء كل فرد من غير ترجيح لفرد على فرد .

## نقص القوانين البشرية

لكن هذا الغالب منخرم بأمرين :

(الأول) ان القوانين لاتنظر الى البشر كعائلة واحدة، بل تنظر إلى البشر من زوايا الوطنية والقومية واللـون واللغـة وما أشبه ، ففى امريكا للامريكي حقوق، ليست تلك للفرنسى الذي يعيش فى امريكا ، وفى مصر ناصر المعربى حقوق لاتتوفر للهندى وفى روديسيا للابيض حقوق ليست تلك للاسود وهكذا وهذه التفرقة البشرية لا يقرها عقل ولا منطق، فكما ان العقل لا يقر الفرق بين الامريكى والامريكى فى القانون، كذلك لايقر الفرق بين الامريكى والفرنسى وهكذا ...وهذا الامر تابـع لضيق النظرات حول البشر ، وعدم سمة الفكرة حتى تشمل الانسانـية ، بينما الاسـلام ، يجعل الامر يـدور على الكفائة (ان اكرمكم عند الله اتقاكم).[١]

أما التفاوت بين المسلم وغير المسلم، فلم يقره الاسلام الا لاجل اختلاف الكفائة ، حيث ان المسـلم دل العقل والمنطق على صحة طريقته فى العقيدة والشريعة ، دون من سواه ، والاختلاف بين الافراد من جهة الكفائة مما يقره العقل والمنطق بل التساوي مع الاختلاف في الكفائة ظلم يأباه العقل .

(الثاني) ان القوانين حيث يضعها ذوو النفوذ (نفوذاً خاصاً ، رأسمائياً،أو

---

( ١ ) سورة الحجرات / ١٣ .

عمالياً ، أوما أشبه )تنحرف الى حفظ مصالح تلك الطبقة الواضعة للقوانين ، فترجح كفة جماعة ذوى النفوذ ، فالقوانين فى امريكا توضع لصالح الطبقة الرأسمالية بينما توضع في روسيا لصالح الحزب الحاكم وفى بريطانيا توضع لصالح هذا مرة، وهذا مرة ــ حسب أخذ أحد الحزبين المتصارعين على الحكم الزمام بيده ــ.

هذا مع الغض عن محذور التطبيق في القوانين ، حيث ان التطبيق لايكون الافي صالح الاكثر قدرة ، وبمقدارضعف القانون ونقصه في موردى الجعل والتطبيق، با لنسبة الى الافراد، للقانون ضعف جعلا أوتطبيقاً فيمورد الاحزاب والمنظمات والجماعات، داخل الدولة، وفي مورد الدول، بالنسبة الى القوانين بين الدول ، فالمنظمة المرتبطة بجعل القانون تضع القانون لصالحها ، كما ان المنظمة المرتبطة بتنفيذ القانون تنفذ القانون لصالحها ، والدولة الاقوى ــ في الامم المتحدة ــ تضع القوانين وتنفذها لصالح نفسها، ومن هنا نشأ (حق الفيتو) و(حق اسرائيل فى اراضى فلسطين) الى غيرذلك ، ومن هنا يصح ان يقال : (القانون) تحت ظل (الوضع) ليس الامخلب نمرفى قفاز حرير .

## حاكمية الدولة ذاتية ومطلقة

واذقدتقدم ان حق السيادة والحاكمية، يتجلى فى (الجماعات) و(الدول) و(بين الدول ) نقول : ان حق الحاكمية فى (الدول) له خصوصيات لاتوجد فى حق المالكية فى الجماعات ، وبين الدول ، وتلك الخصوصيات تجمعها امور :

الاول : ان حق الحاكمية فى الدولةذاتى (اي ان الامرينتهى اليها) فالدولة

هى التى تضع القوانين وتكون المرجع الاخير فى فصل الخصومات ، فهى المنبع ، وغيرها الانهر التى تستقى منه ، فقوانين العائلة فى الزواج والطلاق والارث وفصل خصوماتهم وحقوق الاولاد ، وكبارالسن فيهم ، والى غيرها ، كلها موضوعة من قبل الدولة .

وكذلك قوانين الاحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات والشركات وغيرها ، وقد ذكرنا سابقاً الفرق بين الدولة الاسلامية وسائر الدول، بأن الاولى لاتضع القوانين ، وانما تؤطر القوانين الاسلامية المستفادة من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ، بينما الثانية تضع القوانين . . .

وبذلك يظهر ، ان المراد ( بكون الدولة المصدر والمرجع فى الدولة الاسلامية ) معناه (في التأطير)وفي الدولة غير الاسلامية ، معناه فى(التشريع) وهذا الاختلاف بينهما ، لايهم في هدف هذا البحث .

ولذا فالعائلة ، والحزب، وما اليهما، يكون لهم رئيس وقانون داخلي يضمن الحقوق وكيفية الاجراء ، الا ان واضع هذا القانون ومنظم الارتباطات ، و المرجع لدى المخاصمات (التي لاتحل في داخل العائلة والحزب وما اليهما) هي الدولة ، وهكذا الامر في كل تجمع صغير في داخل الدولة .

فالسلطة في الدولة مستقلة قائمة بذاتها، بينما السلطة في التجمعات الصغيرة التي في داخل الدولة مستقاة من الدولة ومنتهية اليها، ولاتستمد الدولة السلطة من قدرة اخرى (غير قدرة الامة كمجموع، وقدرة الله سبحانه ـ في الاسلام ـ ) سواء كانت تلك القدرة داخلية أو خارجية ، وحتى دولة المؤسسات ، فيما لو تحولت الامة الى امة عصرية ، هي مجموعة مؤسسات صناعية ، وزراعية واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وغيرها ، تكون الدولة ذات سلطة مستقلة

قائمة بذاتها ، اي ليست كالتجمع الصغير الذي يستمد السلطة و القدرة من الدولة.

أما اذا استمدت الدولة سلطتها من دولة اجنبية ، فليست دولة مستقلة ، بل تكون حينئذ اقليماً تحت الحماية أو مستعمرة أو ولاية أو مقاطعة . . . ولذا لم تكن دول (الدومينيون) في الدولة البريطانية، دولا، لانها لم تكن تملك حق التصرف في شئونها الداخلية والخارجية (الا بقدر مايملك تجمع صغير داخل الدولة) فكانت تستمد سلطتها من البلد الام(انكلترا) فكان برلمان تلك الدول وحكومتها وحكامها يؤدون وظائفهم بمعونة خارجية. ..

أما (الكو منولث) الذي حل محل (الدومينيون) فهي دول مستقلة ذات علاقة متبادلة مع انكلترا ، باستثناء ان بريطانيا تأخذ منها أكثر مما تعطى لها ، أمثال كندا واستراليا ونيوزيلاندة وغيرها ، ويصح ان يسمى مثل ذلك بـ (الاستعمار الحريرى) .

وهكذا يكون لاستعمار بريطانيا مراتب : السافر ، كالهند أبان الاحتلال والخفى كالعراق في الحال الحاضر (حيث يحكمه البعث ظاهراً ، وبريطانيا حقيقة) وعلى نحو الدومينون، وعلى نحو الكومنولث ، وعلى نحو ايرلندا ، و بينما القسمان الاولان لا استقلال لهما اطلاقاً، بل هما كجمعية داخل دولة ، أو أسوء ، تكون الاقسام الثلاثة الاخيرة ذات استقلال، ولكنها ترتبط بخيط الاستعمار بشكل او باخر .

أما البلاد الاسلامية داخل روسيا، فهى مستعمرة ـ بالفتح ـ بكل معنى الكلمة وليست لها حتى ما للجمعية فى داخل حكومة، من الحقوق. . . بينما الولايات الاكثر من الخمسين ، في الولايات المتحدة الامريكية كل منها دولة باعتبار قوانينها الداخلية ، ولها برلماناتها وحرية تشريعها وقضائها وبوليسها وما الى ذلك ، وكلها دولة واحدة باعتبار سلطات الدفاع والسياسة الخارجية واعلان

الحرب وعقد الهدنة والصلح وابرام الاتفاقات والمعاهدات .

## صلاحيات الدولة

ثم ان حق الحاكمية في الدولة يعطيها صلاحيات كثيرة، كالتشريع وسن القانون (تأطير القانون في الاسلام) ويكون ذلك ، حسب رأى الاكثرية في البرلمان (وقد يبنى البرلمان على صحة العادات في الامة ، فلايكون القانون مسطوراً كما في الدستور الانكليزى، حيث ان جملة من العادات لها قوة القانون وليس ذلك بمسطور في الدستور) وكذلك تنظيم المحاكم وتنفيذ الاحكام... وحق فرض الضرائب وجبايتها ، والمنع عن جباية المال للافراد والجماعات الابإذن الدولة . . . وأخذ الناس للخدمة العسكرية بجعل قوانين لها ، والنفير العام لدى الإحتياج .. . واعمال البوليس والمحافظة على الامن بمختلف الوسائل وسن قانون العقوبات وتنفيذها بحق المجرمين ، وجعل الوقايات (والتي هى خير من العلاج) خصوصاً في ظروف الحرب والفوضى والاضطراب ، ومنع التجول، وقد تصل العقوبة الى الاعدم (ولكن اللازم الاحتياط والتثبت في ذلك فان الدم من أهم ما تعتزبه الانسانية ،ومن تلك الاحتياطات ربط التوقيع على الاعدام ، بلجنة عليا من أنزه الناس العارفين بموازين القانون واعراف الاجتماع أوبرئيس الدولة النزية مباشر) .

وجعل القوانين المراعية لحق الملكية الفردية والجماعية ، ممالااجحاف فيه ولااضرار ، فلكل حقه (البدني والفكرى وما يقابل المواد وشروط الزمان والمكان والعلاقات العامة) ولايكون حق نزع الملكية الافي الحالات النادر

جداً ، فانه كحق القتل وكحق اباحة العرض ـ في رتبة واحدة مما لايبيحه عقل أودين الا في قصوى حالات الاضطرار ـ .. والاستيلاء على ارض الغير فى حالات الاضطرار ، كالشئون العسكرية في حالات الحرب (والحصار) مع تعويض أصحابها ، ببدل الايجار ، أوبدل الملك ، تعويضاً عادلا . . ومصادرة ماتصح مصادرته كادوات الجريمة ، مثل ما يستعمل في الاعتداء ، أويهدد أمن وسلامة المجتمع (ومن ذلك كسر المعازف ونحوها واراقة الخمر ونحوها في الشريعة الاسلامية . .) .

وتشريع قوانين السجون وتنفيذها بحق بعض المجرمين ، مع الاحتياط الكامل ( لانه خلاف حرية الناس المقررة عقلا وشرعاً . . ) وحق صك النقود واصدارها(وقديخول ذلك الى البنك المركزي، أوغرف التجارة ، أوما أشبه..) وادارة الاشياء التي لامالك لها ، أو هم قصّر لاولي خاص لهم . . . واعطاء العقود الصيغة الرسمية وذلك بوضع الدولة خاتمها على المعاملات .

..والوقوف دون نقل بعض الامور ، كالاثار العتيقة ، والحيوانات النادرة ، والكتب المخطوطة ، ونحو ذلك، كالوقوف دون هدم وتغيير الآثار القديمة. . الى غير ذلك ممايتبثق عن سيادة الدولة من مجموعة التصرفات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية : لمكافحة المشكلات ولتوجيه الحياة ، ولتنميتها . . وكذلك تقوم الدولة بالجهود للسلام العالمي، وللسلام المحلى اذاقامت الحرب بين دولتين ، أونشبت حرب أهلية في دولة . . وبالجهود ، لازالة التفرقة العنصرية واللونية واللغوية وما أشبه . . وكذلك بالجهود لاجل تحسين الجوار بين الدول ، ولاجل تخفيف اعباء دولة على شعبها ، ولاجل تخفيف المرض و الجهل والجريمة وما أشبه الكائنة فى بعض الامم .

ولايخفى ان الدولة الاسلامية تعمل بكل هذه الامور لكن بثلاثة فوارق ، بالقياس الى الدولة غير الاسلامية :

(١) ملاحظة قانون : (الناس مسلطون على اموالهم وانفسهم)[١] الى أبعد حد ، حيث ان الحرية أصل كبير من الاصول الاسلامية ، وهذا الفارق وان كان داخلا في الفارق الثاني ، الا ان اهميته أوجبت ذكره مستقلا ، بالاضافة الى ان هذا الاصل مسحوق في الدول التي تدعى الحرية ، فكيف بالدول التي بنيت على الديكتاتورية (كالبلاد الشيوعية) .

(٢) لزوم كون كل القوانين تشريعاً وتنفيذاً في الاطار الاسلامي الذي استقى من الادلة الاربعة .

(٣) لزوم كون التنفيذ مشتملا على شرطين :

(أ) ولاية الفقيه ، اى ان الرئيس الاعلى للدولة هو الفقيه الجامع للشرائط فهو وحده الذى له الحق في ادارة البلاد وتوجيه العباد ، فادارة البلاد ـ ولو على نحو الاسلام مأة في مأة ـ لايجوز لغير الفقيه ، قال الامام عليه السلام : (فانهم حجتي عليكم ، وانا حجة الله عليهم)[٢] .

(ب) كون الفقيه الصالح منتخباً من قبل أكثرية الامة ، فاذا كان هناك فقيهان جامعان للشرائط انتخبت الامة احد هما ، لايحق للاخر تولى الشئون كما هو مقتضى دليل الشورى ، وقوله عليه السلام : (انظروا الى رجل منكم ...)[٣]

وقد ذكرنا تفصيل دليل الشورى في كتاب : (الحكم في الاسلام) ولعله يأتي له مزيد توضيح في بعض المسائل الاتية انشاء الله تعالى .

---

(١) بحار الانوار : ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٢) الوسائل : ج ١٨ ص ٩٩ ـ الباب ١١ من صفات القاضي ح ١ .

(٣) المصدر نفسه .

وبذلك تبين ، ان لاولايـة للفقيه خارج الاطار الاسلامي ، فـان الفقيه هو المراعـي لاحكام الاسلام ، لاالذي يعمـل خارج نطـاق الاسلام ، كماتبين ان لاولايةللفقيه خارج انتخاب الامة ، بالنسبة الى التصرف في شئون البلاد والامة .

## بين سيادة الدولة وسيادة الامم المتحدة

(الثاني)ان سيادة الدولة على داخلها اقوى من سيادة(الامم المتحدة) على داخل الدولة .

(١) اذ لاقدرة عسكرية للامم المتحدة، حتى تنفذ ارادتها في داخل البلاد، اذالم ترضخ الدولة لمطاليب الامم المتحدة، ولاتخرج قدرة الامم المتحدة عن القدرة الدبلوما سية ، واحياناً تصل الى المقاطعة الاقتصادية ونحوها ، ومثل هذه القدرة ليست كافية لاخضاع الدولة في شأن من الشئون . ولذا كثرفى التاريخ عدم قبول الدولـة لمطالب الامم المتحدة ، كما لم ترضخ روديسيا العنصريـة ولااسرائيل ، ولابعض الدول الاخر لما اتخذته الامم المتحدة من القرارات .

(٢) هذا بالاضافة الى ان وجود الدول الكبرى العاصية عـن الاوامر ، و المتآمرة ضد القرارات ، والجاعلة حق (الفيتو) لانفسها . قد قلل من قدرة الامم المتحدة ، وكثيراً ماتمشي الامم المتحدة ، وراء الدول الكبـرى ، في جعل القرارات ، وتنفيذ الاوامر .

(٣) وحتى اذا قدرت الامم المتحدة عسكرياً من التدخل في داخل البلاد حيثماعصت الدول الصغار ،وكانت بعض الدول الكبار موافقة فان شلل الامم المتحدة من جهة (توازن القوى) يمنع عن سلطة الامم المتحدة على الدول الصغار

بينما سلطة الدولة الصغيرة على داخلها لامانع لها، مثلا: تخاف الامم المتحدة من التدخل لانقاذ لبنان ان تتدخل روسيا في بلدآخر ، حيث ان تدخل الامم المتحدة يكون لحساب امريكا ، وهكذا بالعكس، هذا كله مع العلم ان الامم المتحدة اليوم جهاز بيد الاستعمار ليس غير .

## بين سيادة الدولة وسيادة التكتلات

(الثالث)لاتعادل أية من المنظمات العالمية ، حتى ماكانت لها فروع داخل الدولة ،قدرة الدولة على داخلها، وسيادتها على شعبها وأراضيها ، مثلا: الحزب الشيوعي العالمي، ومنظمة اليونسكو ، ونقابة العمال العالمية، والهلال الاحمر الدولي ، وجمعية حقوق الانسان ، وغيرها ، لاتقدر على ماتقدر عليه الدولة فان كل تلك خاضعة لسياسة الدولة على داخلها ، فان تلك وان كانت عالمية الاانه لاقدرة تحميها في قبال قدرة الدولة ، نعم ان تلك القوى تقدر على ايجاد الضغوط العالمية على الدولة التي تسيء التصرف .

## السيادة المتكافئة

(الرابع)قدسبق ان الدول تكافئ بعضها بعضاً ، من جهة الحقوق والواجبات والاصوات ــ ولوغالباًــ كما سبق ان المكافئة المعاصرة، خلاف العقل والمنطق ،لكن لايخفى ، ان هذا النوع من السيادة (اي السيادة المكافئة) لاتكون الابالنسبة الى الدول التي يعترف بعضها ببعض ، أما اذا لم تعترف بعض الدول لم تكن مكافئة

بالنسبة الى الدول غير المعترفة ،ومن آثار عدم الاعتراف عدم التبادل الدبلوماسي والعلاقات التجارية ونحوهـا ، لكن ربما يصل عدم الاعتراف الى عدم دخول دولة في الامم المتحدة، واحياناً الى عدم الاعتراف بها داخل الامم المتحدة .

(فالاول) كالصين، حيث انها دخلت تحت لواء الشيوعية ،عام (١٩٤٩)م ،بعد مجازر رهيبة فاستغلها العامل السياسي العالمي ذريعة جعلت لمقاطعتها، فلم يأذنوا لها بدخول الامم المتحدة ، حتى دخلت الامم المتحدة عام (١٩٧٠)م ، ومن المؤسف ان هذا الشعب الذي يبلغ عدده ملياراً من البشر تقريباً، احياناً تستغله حكومـة موسكو ، وأحياناً تستغله حكومة واشنطن ، كمـا حدث في الحال الحاضر ، والسبب انه لاكفائة ذاتية له عقيدة ونظاماً واقتصاداً ، ولارشد فكري له ، حتى ينقذه من الاستغلال .

(الثاني) كاسرائيل، حيث انها وان دخلت الامم المتحدة تحت مظلة (امريكا وروسيا) الا ان كثيراً من البلاد الاسلامية بقيت على عدم الاعتراف بها ، لانها دولة غاصبة، والاعتراف بالغصب لايصدر الاعمن لايهتم بالعقل والمنطق .

بقي شيء ، وهو ان الدولة ذات السيادة ، يلزم ان يكون لها مـن الاراضي وأفراد الشعب ، ما يتمكن بسببها من القيام بنفسها، والاكانت سيادتها اصطناعية، وكانت شبح دولة اذ كيف يمكن ان تسمى دولة ما لاتتمكن من القيام بنفسها وقد حدث ان كان من مصلحة الاستعمار أو غيره تكوين أمثال هذه الدول ، أما لامر روحي ، كدولة الفاتيكان ، فانها ليست الا رمزية ، كوّنت ليتمكن الدين المسيحي من السيطرة التامة على مصالحها الروحية، في كل العالم المسيحي الخاضع لتلك الكنيسة ، بينما لامقوم لهذه الدولة من حيث الاراضي ولاالسكان

وأما لامرمـادي كبعض دول الخليج ، حيث أراد الاستعمار استغلال منطقتهـا الاستراتيجية ، وثروتها المعدنية ، فجعلها في صورة دولة ، بينماهي فى حقيقتها بقدرالمحلة فى المدينة الواحدة المتوسطة .

# شعاع سيادة الدولة

**مسألة : ٢٧**

لقد تقدم ان سيادة الدولة سيادة مطلقة ، لاتشابهها في القدرة سيادة اخرى، سواء السيادة الداخلية للاحزاب والجمعيات،أو السيادة الخارجية للامم المتحدة أو السيادة للاحزاب والمنظمات العالمية كسيادة نقابة العمال العالمية ، وسيادة حقوق الانسان ، وغيرهما .

ونقول ان للدولة سيادة داخلية، وسيادة خارجية والسيادة الداخلية هي المطلقة ـ نوعاً ما ـ حيث ان الدولة قادرة على التشريع والتنفيذ ، ضمن اطار ماتسالم عليه الشعب كله ، من الدستور ، أو الدين أو العادات التي هـي كالدستور وان لم تكن مدونة ـ كما في بريطانيا ـ والذي يحفظ هذه السيادة المطلقة في الداخل هو (المال) و(السلاح) حيث ان المال يعطى للموظفين، ولولاه لم يكن خضوع وضبط امور ، والسلاح لاسناد القانون وعقوبة المجرم بسبب الجيش والشرطة والنجدة وما اشبه ، ولاتقدر أية جماعة أو منظمة ـ غالباً ـ على مقابلة مال الدولة وسلاحها ، حتى تتمكن ان تقاوم ارادة الدولة وان كان يسند الجماعة مال كبير وأسلحة كثيرة ، حيث ان لاتنظيم لمال الجماعة وسلاحها ، كما للدولة ، ولذا احياناً نجد السلاح بيد الشعب لكنه لايقدر على مقاومة الدولة ، كما نجد أحياناً

ذلك لاتقدر ان تقاوم الدولة .

أما فى الخارج ، فقدرة الدولة محدودة، وليست مطلقة(كما فى الداخل) وذلك لان الحرية متكافئة ، فالحرية انما تقدر على الانطلاق اذا لم تكن حرية اخرى الى جانبها، والافكل حرية تأخذ نطاقاًلنفسها تمنع نفوذ الحرية الاخرى الى تلك المنطقة ، كحال الافراد فى داخل الدولة، فان حرية تصرف زيدمحدودة بشعاع حريـة عمرو ، وبالعكس وحرية حركة منظمة محدودة بحرية حركـة منظمةاخرى ، وكذلك حال الدولة فلكل منهاشعاع سيادة لنفسها ،وذلك الشعاع يمنع من تعدي الدولة الاخرى فى محيط ذلك الشعاع ، فاذا أرادت دولة فتح الاسواق لها فى خارج بلادها ، لم تتمكن من ذلك الابقدر ماتسمح الدولـة الاخرى ذات السوق ، وكذلك فى مجال الثقافة ، والاعلام ، والدبلوماسية ، وغيرها ، بينما الدولة فى داخل بلادها ، تقدر من كل ذلك بدون ان يكون لها مقاوم ــ واذا قاومها فرد أوجماعة ، سحقته بقواها المسلحة ــ .

ثم انه كمالا تساوي فى شعاع حرية الافراد والجماعات ــ فى داخل الدولة ــ حيث ان الفرد المقتدر مالياً ، أو علمياً ، أوما أشبه له شعاع حرية اكبر ، من الفرد الذي ليس كذلك ، وهكذا بالنسبة الى جماعتين ،وكذلك الامر بالنسبة الى دولتين فـى سطح الامم ، فالدولة الاقدر مالا وعلماً ومـا أشبه لها مـن شعاع الحرية ، ما ليس للدولة التي ليست بتلك القدرة مالا وعلماً (هذا بالرغم من ان القانون الدولى يعطي لكل الدول قدراً واحداً من الشعاع فلكل دولة صوت فى القرارات كبرت الدولة كماً وكيفاً أو صغرت) ــ باستثناء مثل حق الفيتو و نحوه ــ وقد عرفت فيـما تقدم عدم صحة هذا القانـون ، بل اللازم اعطاء حق الاصوات حسب كبر الدولة وصغرها لان الدولة تمثل الافراد فليس من الحق

تساوي ألف مليون مع مليون واحد ، فيما لو توفرت الحريات للشعبين .

## ضرورة التعادل بين الكفائة والشعاع

نعم ، ليس من الحق ان يكبر الشعاع حسب كبر الامكانيات للدولة، الا اذا كانت الامكانيات نابعة عن الكفاءات ، فاللازم قياس الدولة بالافراد ، من هذه الجهة ، فاذا كان فرد أعلم أو أقوى جسماً ، أو ما أشبه ذلك ، كان شعاع حريته بقدر كفائته ، بينما ليس كذلك الاقل علماً أو قدرة ، مثلا :الذي يعمل كل يوم عشر ساعات له خمسة دنانير، بينما الذي يعمل ثمان ساعات له أربعة دنانير –في صورة تساوى العمل من حيث الكيف –وتبعاً للاقدرية مالياً يكون الفرد الاول أقدر انطلاقاً وأوسع دائرة لشعاع الحرية ...واذا صح هذا الشيء –عقلا ومنطقاً –فى الفرد ، صح مثله في الدولة فالدولة الاقدر المستندة قدرتها الى الكفائة فى أفرادها ( اذ كفائة الدولة بمعنى كفائة افرادها ) يحق لها ان يكون شعاع حريتها وانطلاقها أكثر من شعاع حرية وانطلاق الدولة التي ليست بتلك المثابة من الحرية .

أما ان يكون الشعاع حسب الامر الباطل –كما فى امريكا حيث ان قدرتها بحسب الرأسمالية المستغلة –بالكسر – وفى روسيا ، حيث ان قدرتها بحسب الديكتاتورية المستبدة –فذلك خلاف موازين العدالة التى هي اعطاء كل أحد بقدر كفائته ...

وبما ذكرناه تبين :

(١)موقف الاسلام من التساوى بين الدول ، فى الامم المتحدة .

(٢) كما تبين الخطأ القانوني والخارجي في قوة وضعف الاعضاء في الامم المتحدة.

أما الاول: فلان الاسلام لايرى التساوي بين الدول بهذا الشكل الموجود حالا بل يرى التفاوت حسب أفراد كل دولة وكفاءاتهم، أما حسب الافراد، حيث ان الاكثرية تشكل من الافراد، لامن الوحدات الدولية المجعولة، اذ مثلا: هذه المأة ألف دولة، وتلك المأة مليون دولة، أمر جعلي حسب المقررات، ولذا كان قابلا للتغيير عند تغيير خرائط الدول، وأما حسب الكفاءات فالعالم ـ مثلا ـ حيث انه خبير مسموع الكلام في شهادة تحتاج الى الخبير، بخلاف غير الخبير حيث لايسمع كلامه.

قال تعالى: «فاسألوا اهل الذكر»(١).

وفي الحديث: الاعتماد على كثير القدم في أمرهم عليهم السلام. الى غير ذلك من أدلة الاحتياج الى الخبروية، في الامور المحتاجة الى أهل الخبرة.

واما الثاني: فلان قانون الامم المتحدة يجعل لكل دولة صوتاً مهما كانت كبيرة أو صغيرة، ويجعل حق الفيتو لبعض الدول ـ من جهة القانون ـ كما يجعل المكانة الاقتصادية. والسلاح، وما أشبه، مبرراً للسير في ركاب تلك الدولة والسماع لكلامها، وان كان مخالفاً للمنطق والعقل ـ من جهة التطبيق ـ فالحالة في الامم المتحدة، كالحالة في أفراد دولة واحدة، حيث ان الفرد الذي له مكانة اجتماعية أو مال أو ما أشبه يتمكن ان يفرض على الفرد الضعيف ارادته بدون ان يكون مبرر لذلك الفرض ... وكل ما يجري في الامم المتحدة من عدم العدالة ـ مثل مايجري بين الافراد، والجماعات في الدولة الواحدة ـ

(١) سورة النحل / ٤٣.

مخل بالحرية الممنوحة للانسان حسب المنطق و العقل ، و حسب الشريعة الاسلامية فاللازم ان يكون شعاع الحريـة للفرد و الجماعة و الدولـة حسب الكفائة ومعلوم ان سير الامم المتحدة بهذا الشكل الموجود ، لايدعمه عقل و لامنطق كما ذكرنا سابقاً .

## توسيع شعاع الحريات : بقدر الكفاءات

وعلى هذا فسيـادة الدول في المجال الخارجي ، يجب ان تكون حسب كفاءاتها ، و كلما تقدمت الدول في النضج ، والاقتراب من العقل والمنطق ، توسع شعاع الحريات ، للدول ، وبالاخرة للافراد ، وذلك لان كفائة الافراد كلما وجدت المجالات المفتوحة ، تمكنت من الانـطلاق حسب سعة ذلك المجال. فان الانطلاق العملي الناشيء من الكفائة الذاتية ، مثله مثل نور العين كلما صد وقف ، و كلما فسح له المجال ، أبصر بمقدار استعدادهالاشعاعي... فقد كان في القديم حكومات القبائـل ، وفي ذلك الوقت كان مجال كل قبيلة خاصاً بمقدار سيادتها المحدودة بشعاع سيـادة القبيلة الثانية ، واذ توحدت القبائل تحت حكومة ، صار مجال عمل كل قبيلة بمقدار شعاع الحكومة ، اى في منطقة كل تلك القبائل ...و كلما تترفع الحواجز بين الدول في أمر يتسع انطلاق عمل الحكومة ، بقدر ما يتسع أمامها المجال .

ولنفرض ان دولتين مجالعمل كل واحدمنهما في مليون هكتارمن الارض على أمة ذات مليون انسان ، فانطلاق احداهما على الاخرى ، يجعل كفاءات أفرادها ، تنطلق بقدر أرضها وسكانها فقط ؛ بينما اذا تصافقتا على فتح المجال

الاقتصادي ، صارت الكفائـة الاقتصادية تجد مجال العمل فى مليونى هكتار ، ومليوني انسان ، وهذا نوع من الحرية كانت الدولة تقف أمامها قبل فتح هذا المجال .

وهكذا الكلام في المجال السياسى ، والاجتماعى ، والثقافي والسياحي وغيرهاوليست (الامم المتحدة)و(الوحدة الافريقية)و(السوق الاروبية المشتركة) و(نقابـة العمال العالمية )وأشباهها ، الا ارهاصات ، لتوسيع مجال الكفاءات فى كل الميادين ...

نعم الصيغة النهائية للتوسيع انما تكون بتوحيد العالم تحت حكومة واحدة كماقال سبحانه :«وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم»[١] وفى آية اخرى ذكرت طريقة الوصول الى ذلك :

قـال سبحانه :« انا خلقناكم من ذكر وانـثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، ان اكرمكم عند الله اتقاكم»[٢] فالشعوب والقبائل للتعارف ، والمعيار فى التقدم الكفائة (التقوى).

ولذا كانت المهمة الاسلامية، ان يسعى كل فرد لتضعيف الحاكمية المحلية لتقوية الحاكمية العالمية، اذ الحاكمية المحلية قوقعية، بينما الحاكمية العالمية انطلاقية ، وكلما ضعفت الاولى قويت الثانية ، وبالعكس ، ومن الواضح انه ليس المراد بالتضعيف الفوضي ، بل تكثير الحريات والانطلاقات ، وتوسيع مجال عمل الكفاءات ، فاذا تمكنت الكفاءات من العمل بأقصى قدرتها ، كان معنى ذلك سقوط الحكومات المحلية ، وقيام الحكومة الواحدة العالمية .

---

( ١ ) سورة الأنبياء / ٩٢ .

( ٢ ) سورة الحجرات / ١٣ .

## الانغلاق سبب تخلف العالم الثالث

ومما تقدم ظهر سبب التناقض بين البلاد الصناعية، وبين البلاد المتأخرة والتي وصلت جملة منها الى الاستـقلال ، حيث ان البلاد الصناعية ، أخذت ترفض القومية ، وتوسيع الحريات الحدودية ، وتسهل حركة الكفاءات، في مختلف المجالات الثقافية والصناعية والتجاريـة والاجتماعية ونحوها ، بينما البلاد المتأخرة بعكس ذلك ، تشدد على القوميات والاقليميات والحدود وما أشبه ذلك ...

وجه الظهور ان البلاد الصناعية( بما تقدمت في رشدها الفكري وعرفت ان التقدم انما يكون لاطلاق الكفاءات )أخذت تسير في اتجاه توسـعة نطاق العمل ، ومن الواضح، ان كل الحدود المادية( كالحدود الجغرافية )ومايسمى بالمعنوية ( كالحدود القومية )من أكبر العوائق للتقدم ، ولذا فقد أدركت تلك الدول وجوب ازالة تلك العوائق ، وأخذت تزيلها بخطى بطيئة ، ولو لا انانية تلك الحكومات ، وكُبريـائها على الامم الضعيفة ، وعدم خروجها عن سباق التسلح ، لكان السير في ازالة العوائق بخطى سريعة ...

ولذا لم تكن مسألة نزع السلاح، مسألة (سلام) فقط، بل هي مسألة (انطلاق) ايضاً ، فـان السلام والانطلاق وجهان لعملة واحدة ، حيث ان الـسلام لازالة القلق ، وحينما يزال القلق ينطلق الانسان الى أهدافه الرفيعة ، و عليه فالسلام يؤمن الجزء (السلبي) بينما الانطلاق يؤمن الجزء (الايجابي) .

أما البلاد المتأخرة، سواء ما استقل منها وتسمى : (مجاملة بالبلاد النامية) أو ما لا تزال بعد تحت الاستعمار الظاهر أو الخفي، فهي بالعكس من تلك تماماً،

انماتمر في مرحلة الطفولة ، وحالة القبلية و الانغلاق ، و بعبارة الين ( الملوك الطوائفية ) .

وهذه الحالة تلازم الديكتاتورية، والديكتاتورية ضدالكفاءات ـ كما هو واضح ـ ولذا تتمسك بالقومية ، وتشدد في أمرالحدود ، وتعارض اي انطلاق فالقومية تقول :(قومي)،والاقليمية تقول :(حدودي) بينما الانسانية تقول :(اينما وجدت الكفاءات) سواء فيقومى أوغيرهم ، اوفي حدودي أوغيرها، والقاعدة الاسلامية المعروفة : (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم)[١] والاية الكريمة : « لتعارفوا ... اتقاكم »[٢] نشكلان الاساس الاولى لصرح الكفاءات والانطلاقة العالمية .

## القومية العربية : وسيلة للتقدم أم عامل للانحطاط ؟

لايقال : ان تم ماذكر بالنسبة الى القومية في الجملة ، لايتم بالنسبة الى القومية العربية ، حيث ان توحيد العرب ( مأة وخمسون مليون ) في حكومة واحدة يعطى النتائج المطلوبةفي القدرة، وهوخيرمن تبعثر العرب فيحكومات متعددة ؟

لانه يقال : لم تكن الدعوة الىالقومية العربية الاخداعاً، قصدبها الجانب السلبي من القضية، اىعدم قيام الاسلام الذى هوالمنقذ الحقيقي فى هذه البلاد ولم يقصدبها قيام وحدةعربية ، بل الذين دعواالى القومية العربية ، علموا بانه

---

( ١ ) بحار الانوار : ج ٢ ص ٢٧٢ ح ٧ .

( ٢ ) سورة الحجرات / ١٣ .

لايعقل توحيد البلاد تحت هذا اللواء وذلك لما تنطوي عليه هذه الدعوة من بذور المقاومة والفرقة والمشكلات .

(١) مثل ان القومية تقاوم من قبل كافة المسلمين، حيث ان المسلمين يعتقدون بالامة الاسلامية، ويرون حرمة اي تجمع آخر .

(٢) وتقاوم من قبل جملة من الاقليات القاطنة في هذه البلاد مثل : (الاقلية المسيحية )في مصر ولبنان وغيرهما ، و (الاقلية الكردية) في العراق وغيرها ، وسائر الاقليات الموجودة في هذا البلاد.

فالمسيحيون عرفوا الاسلام بالسماح لهم، لكنهم لم يعرفوا القومية بالسماح لهم، بل عرفوا عدم سماح القومية، حيث قد عرفت ان القومية ضد الكفائة... والاكراد قالوا بانه اذا كان الموضوع الاسلام فالكل سواء واخوة .

أما اذا كان الموضوع القومية ، فنحن قوم ، كما انتم قوم ، وبأى مبرر يكون لكم الحكم و السيادة ، و نحن نكون شعباً تحت نفوذكم ؟ الى غير ذلك .

(٣) وتقاوم من قبل الاقليمية ، حيث ان الاقاليم المرتفعة اقتصادياً لاتستعد ان تتنازل من اقتصاديات لاجل التوزيع تحت لواء لاتؤمن به ... وقد حدثت كل هذه المقاومات بالفعل .

(٤) هذا بالاضافة الى ان القومية لم تكن تتمكن من مقابلة اسرائيل (التي تجمعت تحت لواء الدين ) اذ الدين اعمق اثراً في النفوس من القومية، فكانت الدعوة الى القومية العربية مكيدة استعمارية، لترسيخ اسرائيل في المنطقة اكثر فاكثر ، كما حدث بالفعل .

ثم ان القومية حيث تلازم ايجاد الاعتزاز بالنفس في الناس، اعتزازاً مكذوباً والاعتزاز بالنفس ضد التواضع ، لازمت القومية الديكتاتورية .

وهذا ما حدث في البلاد العربية (الداعية الى القومية) بالفعل كما لازمت القومية(انطلاقا من اعتزازها المكذوب بالنفس) احياء آثار الاباء ولو كانوا كفرة كما احيت قومية مصر (فرعون) وقومية العراق (آثار بابل) وقومية ايران( آثار المجوس) الى غير ذلك ،وذلك استلزم انفضاض اهل البلاد عن الحكومة،فضلا عن انفضاض سائر المسلمين فى البلاد الاخر فضعفت كل من الحكومة و الشعب بما جعلهما لايقدران على التقدم في اى مجال ،بل جنحت البلاد الى التأخر اكثر فاكثر .

الموضوع ــــــــــــــــــــ الصفحة